إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981م-2003م)"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies**to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through aformal, written consent by the Academy.

Student's name:	Fadi A Ramadan	فادي أحمد رمضان	**اسم الطالب:**
Date:	2016-01-30	20 ربيع الثاني، 1437 هـ	**التاريخ:**
Signature:			**التوقيع:**

برنامج الدراسات العليا المشترك بين

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

وجامعة الأقصى بغزة

جامعة الأقصى

– غزة

البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981م–2003م)

إعداد الباحث

فادي أحمد رمضان

إشراف

د. أحمد جواد الوادية

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في إدارة الدولة والحكم الرشيد

1437 هـ – 2015 م

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مسـار النخبة

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **فادي أحمد فيصل رمضان**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **ادارة الدولة والحكم الرشيد**، وموضوعها:

"البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981-2003)"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 23 ربيع الأول 1437 هـ، الموافق 2016/01/03 م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً	.....
د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً	.....
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً داخلياً	 2016

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **ادارة الدولة والحكم الرشيد**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

أ.د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز:

{إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

(هود:88)

الإهداء

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض(والدتي الحبيبة)

إلى من ساندتني في السراء والضراء وتحملت بجانبي لحظات الشقاء

وفرحت لفرحي (زوجتي)

إلى فلذات كبدي وريحانة عمري وسندي أبنائي الأعزاء

(رهف ،أحمد، رؤى)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى الروح التي سكنت روحي

إلى الذين أحببتهم وأحبوني وساندوني(أصدقائي وزملائي)

إلى ترابك يا غالية يا ساكنة في دمي

(وطني فلسطين)

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ما أعانني به ووفقني إليه لإتمام هذه الرسالة.

ثم أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

-إدارة أكاديمية الادارة والسياسية ممثلة برئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد المدهون.

- أستاذي الفاضل الدكتور أحمد جواد الوادية، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد مميز متواصل، ومتابعة حثيثة ومستمرة، وتوجيه حكيم ومتخصص، وكان له الدور الرئيس في إنجاز هذه الدراسة، فجزاه الله عني وعن كل من سيستفيد من هذه الدراسة خير الجزاء.

-أ.د.عبد الناصر سرور والذي كان الداعم الرئيس لي، وقدم لي العون والمساعدة والتوجيه المتواصل والذي لم يبخل علي في وقت أو معلومة طيل فترة كتابتي لهذه الرسالة، والذي تفضل ووافق على أن يكون مناقشاً لي.

-د.خالد أبو شعبان والذي كان لتوجيهاته في جلسة السمنار الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة بهذه الهيئة، وتفضل ووافق على أن يكون مناقشاً لي.

-أ. ماهر القدرة والذي تكرم علي بوقته الثمين وقام بالتدقيق اللغوي للرسالة.

-أ. سامي أبو الخير والذي قام بتدقيق الترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

و إلى كل الأصدقاء والأحبة الذين فاتني ذكرهم ولم تسعفني الذاكرة لذكرهم، واسأل الله تعالى أن يجزيهم عنا خير الجزاء وأن يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم

البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981م-2003م)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى البحث في دور البعد السياسي للحكم الرشيد في تجربة ماليزيا الإنمائية في فترة رئيس الوزراء مهاتير محمد صانع النهضة الماليزية(1981م-2003م)، وإمكانية الاستفادة الفلسطينية من هذه التجربة، ولتحقيق هذا الغرض استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بمراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، لتحديد مبادئ الحكم الرشيد، وتحديد معايير تحقيق التنمية الماليزية، والمنهج المقارن حيث تم مقارنة الحكم الرشيد في ماليزيا بالحكم الرشيد في فلسطين، والمنهج الاستشرافي لاستشراف مستقبل التنمية في فلسطين، كما تم الاستعانة بمنهج تحليل النظم، حيث تم الاعتماد عليه في تفسير الظواهر الاقتصادية من زاوية سياسية، كما استخدم الباحث المقابلات للإجابة على بعض الأسئلة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها أول دراسة تسلط الضوء على دور البعد السياسي للحكم الرشيد في عملية التنمية في التجربة الماليزية، وإمكانية الاستفادة الفلسطينية من هذه التجربة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الدولة الإنمائية بحاجة لمتطلبات ومزايا يجب أن تتحقق بالدولة، وهي القيادة المستنيرة ذات الفكر التنموي، ونخبة بيروقراطية قوية وفعالة وتتسم بالكفاءة والتماسك، وقيم العدالة والتسامح والمجتمعية التي تدعو للتوحد والمحبة، ووجود جهة خاصة ومسؤولة عن عملية التنمية، ومجتمع مدني مسؤول ويكون عون للحكومة ضد الفساد، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية ومترابطة بين البعد السياسي للحكم الرشيد والتنمية في الدولة الإنمائية، كما توصلت الدراسة إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني أثر بشكل مباشر على البعد السياسي للحكم

الرشيد، وكذلك اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المعونات الخارجية بشكل كبير وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي أثرا على عملية التنمية بشكل عام.

كما قدمت الدراسة مجموعة توصيات من أهمها: ضرورة الاتفاق بين المختصين على مفهوم موحد للحكم الرشيد لتفادي تشابك تفاعلاته الناتج عن تعدد أبعاده وتداخلها عند عملية التطبيق، وضرورة إنشاء مركز حكومي متخصص لإعداد القادة المؤهلين لقيادة المراكز السامية في الدولة، وصقل هذه القيادات في الفكر التنموي، ضرورة الاهتمام بمعايير الحكم الرشيد والسعي لتحقيق أماكن متقدمة على الخارطة العالمية من خلال فصل السلطات الثلاث، وإقامة انتخابات دورية ونشر الحريات العامة... إلخ، ويجب العودة إلى الوحدة السياسية والمجتمعية الحقيقية بين حركتي حماس وفتح واشراك الفصائل والقوى السياسية الأخرى في حكومة وحدة وطنية لا تفرق بين فئات المجتمع الفلسطيني، وتعمل هذه الحكومة على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، والقيام بعملية التنمية المنشودة فلسطينياً وعالمياً، والعمل على إيجاد موارد داخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتنميتها، وفك الارتباط الاقتصادي الفلسطيني عن الإسرائيلي.

The political dimension of good governance in Malaysia and the possibility of Palestinian benefit (1981 -2003)

Abstract

The study aimed to look at the role of the political dimension of good governance in Malaysia experience of development in the period of Prime Minister Mahathir Mohamad maker Renaissance Malaysia (1981 -2003), and the possibility of Palestinian benefit from this experience, and to achieve this purpose, the researcher used the descriptive analytical method where a review of the literature and theoretical studies Previous, to determine the principles of good governance, and to identify the criteria to achieve Malaysia's development, and the comparative method were compared to good governance in Malaysia to good governance in Palestine, and the curriculum forward-looking to explore the future of development in Palestine, as the use of the methodology of systems analysis, where he was relied upon to explain economic phenomena From a political angle, as the researcher used the interviews to answer some questions.

The study found a set of results and it was the most important are the following: development state needs to the requirements and benefits must be realized the state, is a developmental thought enlightened leadership, and the elite bureaucracy strong, effective and efficient and cohesion, and the values of justice, tolerance and community, which let to unite and love, and the presence of private and responsible hand from the development process, and civil society and be responsible for the Supporter government against corruption, as the study found that there is a strong and interdependent relationship between the political dimension of good governance and development in the State Development, The study also found that Palestinian political division is a direct impact on the political dimension of good governance, as well as the adoption of the Palestinian National Authority on foreign aid dramatically and link the Palestinian economy, the Israeli economy impact on the development process in general.

The study also provided a set of recommendations including: the need for agreement among specialists on a unified concept of good governance in order to avoid the complexity of interactions resulting from the multiplicity of dimensions and overlap when the application process, and the need to establish a specialized government center for the preparation of qualified leaders to lead Semitism centers in the state, and refinement of these leaders in the development of thought, need to focus on good governance standards and the pursuit of advanced places on the world map through the separation of the three powers, and the establishment of periodic elections and the dissemination of public freedoms ... etc, and must return to the political and societal true unity between Hamas and Fatah and the involvement of factions and other political forces in the government of national unity does not differentiate between the Palestinian society, this government is working to promote the principles of good governance, and carry out the desired

development process Palestinians and globally, and work to find internal resources of the Palestinian National Authority and its development, and dismantling of Palestinian economic link for the Israeli.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	ب
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
Abstract	خ
قائمة المحتويات	ذ
قائمة الأشكال	ص
الفصل الأول: خطة الدراسة	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
منهجية البحث	6
التعريفات الإجرائية	6
الدراسات السابقة	8
التعليق العام على الدراسات السابقة	16
الفجوة البحثية	16

الفصل الثاني: علاقة الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية	
مقدمة	18
المبحث الأول: ماهية الحكم الرشيد	19
أولا: تقديم	20
ثانياً: تعريف الحكم الرشيد	21
ثالثاً: أهمية الحكم الرشيد	22
رابعا: مستويات تطبيق الحكم الصالح	23
خامسا: شروط الحكم الرشيد وملامحه	24
سادسا: معوقات تطبيق الحكم الرشيد	24
سابعا: معايير الحكم الرشيد	25
ثامنا: أبعاد الحكم الرشيد	30
المبحث الثاني: الدولة الإنمائية المفهوم والخصائص	32
أولا: تقديم	33
ثانيا: مفهوم الدولة الإنمائية	34
ثالثا: الأهداف الإنمائية للألفية	35
رابعاً: خصائص الدولة الإنمائية	37
المبحث الثالث: دور الحكم الرشيد في تحقيق الدولة الإنمائية	41
تقديم	42
الخاتمة	46
الفصل الثالث: مقومات النظام السياسي الماليزي	
مقدمة	49

المبحث الأول: نظام الحكم في ماليزيا	51
أولاً: تقديم	52
1-السلطة التشريعية	53
2-السلطة التنفيذية	54
3-السلطة القضائية	61
المبحث الثاني: الحياة السياسية في ماليزيا	62
أولاً: تقديم	63
ثانياً: الأحزاب السياسية	63
ثالثاً: جماعات المصالح	64
رابعاً: الرأي العام الماليزي	66
المبحث الثالث: القيم السياسية السائدة في ماليزيا	68
أولاً: تقديم	69
ثانياً: التعريف بالقيم	69
ثالثاً: القيم السياسية	71
رابعاً: القيم السياسية السائدة في ماليزيا	71
خاتمة	77
الفصل الرابع: الدولة الإنمائية و الحكم الرشيد في ماليزيا	
مقدمة	80
المبحث الأول: نشأة فكرة الدولة الإنمائية في ماليزيا وسماتها	81
أولاً: تقديم	82
ثانياً: بداية فكرة الدولة الإنمائية في ماليزيا	82
ثالثاً: سياسة الاتجاه شرقاً	83

رابعاً: سمات الدولة الإنمائية في ماليزيا	85
المبحث الثاني: واقع الدولة الإنمائية في ماليزيا	93
أولاً: تقديم	94
ثانياً: رؤية 2020(واوسان 2020)	94
ثالثا: مؤشرات تنمية ماليزيا	96
المبحث الثالث: خصائص الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية بماليزيا	99
أولاً: تقديم	100
1-هيئة مكافحة الفساد	100
2-سيادة القانون	101
3-حرية الصحافة	102
4-التعددية الحزبية	103
5-المنافسة الانتخابية	104
6-حقوق الإنسان	105
7-استقلال القضاء	106
خاتمة	107
الفصل الخامس: سمات الحكم في فلسطين	
مقدمة	110
المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم في فلسطين	112
أولا: تقديم	113
1-السلطة التشريعية	113
2-السلطة التنفيذية	114

3-السلطة القضائية	115
المبحث الثاني: خصائص الحكم الرشيد في فلسطين	117
أولاً: تقديم	118
ثانياً: مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين	119
1-مكافحة الفساد	119
2- سيادة القانون	121
3- السلطات الثلاثة والعلاقة بينها	122
4-الحقوق والحريات العامة	122
5-حرية الصحافة	124
6-التعددية الحزبية	125
7-المنافسة الانتخابية	126
المبحث الثالث: واقع الحكم الرشيد في فلسطين	128
أولاً: تقديم	129
1-مكافحة الفساد	129
2-سيادة القانون	130
3-حرية الصحافة	131
4-استقلال القضاء	133
5-التعددية الحزبية	134
6-المنافسة الانتخابية	135
7-حقوق الانسان	136
خاتمة	138
الفصل السادس: إمكانية الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية	

مقدمة	141
المبحث الأول: المستوى السياسي	143
تقديم	144
أولاً: القيادة السياسية	144
ثانياً: القدوة	146
ثالثاً: نظام سياسي مستقر	147
المبحث الثاني: المستوى العلمي والمجتمعي	149
تقديم	150
أولاً: تطوير التعليم	150
ثانياً: نشر القيم الآسيوية	153
ثالثاً: أسلمة التنمية	153
رابعاً: الوحدة المجتمعية	154
المبحث الثالث: المستوى الاقتصادي والحكم الرشيد	156
تقديم	157
أولاً :تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية	157
ثانياً: انتهاج سياسة الخصخصة	158
ثالثاً: تطبيق معايير الحكم الرشيد	159
خاتمة	160
النتائج والتوصيات	161
المراجع	167
الملاحق	176

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
جدول الفجوة البحثية	16
مؤشر حرية الصحافة في فلسطين	132

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. المقدمة.
2. مشكلة الدراسة.
3. أهداف الدراسة.
4. أهمية الدراسة.
5. حدود الدراسة.
6. منهجية الدراسة.
7. تعريفات الدراسة.
8. الدراسات السابقة.

-أولاً: المقدمة:

شهدت السياسة لمختلف دول العالم في العصر الحديث منعطفاً مهماً، حيث لم تعد ترتبط بمفهوم الأمن العصري، بل تجاوزت هذا المجال الضيق، وأصبحت متعددة الأبعاد والمحددات لتشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية؛ وقد ظهر حديثا مفهوم الحكم الرشيد وما يشمله من أبعاد مختلفة على كافة المستويات منها السياسية والاقتصادية والإدارية، وهو الحكم الذي يؤسس لبيئة صالحة، وأصبح التقدم في تطبيق معايير الحكم الرشيد دليل على تقدم الدولة ونموها، وقد بات لمفهوم الحكم الرشيد أهمية كبيرة على المستوى العالمي، وأصبح جزءاً من توافق الآراء في الأمم المتحدة.

أما مصطلح التنمية فهو مفهوم انتشر في العالم وبالذات دول العالم الثالث منذ عقود، وأضحى كمحدد لتقييم سياسات الدول والحكومات، وهي محطة أولى للوصول للدولة المتقدمة باستخدام كافة الوسائل اللازمة والإصلاحات الممكنة، حتى تحقق الحياة الكريمة لشعوبها، ومع ظهور مصطلح الحكم الرشيد ومعاييره ارتبط ارتباطا مباشراً بالتنمية، وطرح بقوة بأنه الوسيلة للوصول للدولة الإنمائية.

فالمفهوم العام عن كون الدولة فقيرة يقصد به النقص في الموارد والبنية الأساسية والتعليم، وعندما تستطيع الدولة تحسين هذه العوامل فإنها تستطيع أن تحدث تنمية، هذه الإصلاحات مهمة وضرورية للتنمية ولكنها وحدها لا تكفي، ما لم تتوفر على بيئة سياسية شرعية صالحة تفرز قيادة وطنية قادرة أن تأخذ على عاتقها استغلال هذه الموارد المتاحة للوصول للتنمية الاقتصادية التي تؤدي لرفاهية المواطن، وتحقق التنمية البشرية المستدامة؛ هذه البيئة السياسية الصالحة يطلق عليها الحكم الرشيد.

وعلى العكس من ذلك، فإن الإدارة غير الرشيدة للحكم وما تتضمنه من فساد بكل أشكاله سيؤدي إلى هدر الموارد المتاحة في الدولة، وانهيار البنية الأساسية، مما يؤدي لحدوث اضطرابات، وعدم الاستقرار مما يعيق التنمية؛ ومثال على ذلك ما هو موجود في بعض الدول العربية التي تمتلك العديد من عوامل التنمية، إلا أنها تعتبر من الدول النامية لفقدها للإدارة الرشيدة والحكم الصالح.

وماليزيا كدولة إسلامية من دول شرق آسيا، استطاعت منذ عام 1970م أن تجد النظام السياسي الملائم في ظل قيادة نجحت في ترسيخ دعائم الحكم الرشيد، تمكن من وضع خطة

استراتيجية، مستغلة ما لدى الدولة من إمكانيات للنهوض بالدولة، والوصول بها لتصبح دولة إنمائية، وهي في طريقها لتكون من الدول المتقدمة، وقد وضعت القيادة السياسية لماليزيا خطة إصلاح اقتصادي تهدف إلى تحويل البلاد إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام2020(الجزيرة نت، 2010).

فمهاتير محمد(2003-1981) الذي يعتبر صانع النهضة في ماليزيا قد امتلك الفكر التنموي، الذي ساعده في تحقق التنمية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ، وقد استفاد من تجارب الدول التي حققت التنمية استفادة تتلاءم مع الطبيعة الماليزية وهذا هو سر نجاح هذه التجربة، وأصبحت ماليزيا من الدول التي يشار إليها على صعيد التنمية، والتي تقدمت في غضون أعوام قليلة عن الدول النامية.

أما الحالة الفلسطينية فهي حالة خاصة، نظراً لوقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحصار سياسي واقتصادي على المناطق الفلسطينية، وتفكك جغرافي بين أجزاء الوطن، وتدخلات خارجية في اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، ومؤخراً الانقسام السياسي الفلسطيني الذي أثر على التنمية بشكل عام، حيث أن فلسطين تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير نتيجة لما سبق، وغالباً ما تكون هذه المساعدات مشروطة ومسيسة، وتصب في اتجاه معين.

ولذلك يجب الاستفادة من تجارب الدول الإنمائية والوقوف عند المراحل التي مرت بها – وماليزيا حالة فريدة لذلك– للعمل على تطوير النظام السياسي الفلسطيني بما يتلاءم مع الحالة الفلسطينية ليكون قادراً على النهوض في المجتمع الفلسطيني نحو التنمية.

-ثانياً: مشكلة الدراسة:

تعاني الدول العربية والإسلامية من تأخر في عملية التنمية، وهي بهذا تصنف من الدول النامية، رغم امتلاكها الإمكانات اللازمة لدفع عجلة التنمية لتصبح من الدول الإنمائية، إلا أن النظام السياسي وما يغلب عليه من فساد يعتبر سبباً رئيسياً ومعوقاً أساسياً لتنمية هذه الدول، ويشكل محورا هاما في تراجعها، ويحتاج النظام السياسي لإعادة بناء على أسس الحكم الرشيد، كما حدث في العديد من دول شرق آسيا التي تمكنت من مضاعفة معدلات النمو والنهوض، وتجربة ماليزيا تعتبر تجربة فريدة في الحكم كمثال للدولة الإنمائية، التي استطاعت أن تخلق نظام سياسي وطني يخدم خطة الدولة الإنمائية.

ونظرا للحالة الفلسطينية الاستثنائية، فأراد الباحث من منطلق المصلحة الوطنية إسقاط النموذج الماليزي على الحالة الفلسطينية، لتطوير النظام السياسي بما يتلاءم مع الظرف الاستثنائي الذي تعيشه السياسة الفلسطينية.

وينبثق عن المشكلة السؤال الرئيس التالي:

– ما دور البعد السياسي للحكم الرشيد في تحقيق التنمية في ماليزيا، وآليات الاستفادة فلسطينياً من التجربة الماليزية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1–ما مفهوم الحكم الرشيد، والدولة الإنمائية؟

2– ما مراحل التنمية التي مرت بها التجربة الماليزية، وواقع الحكم الرشيد في ماليزيا ؟

3–كيف أثر كلا من (نظام الحكم، القيادة السياسية والقيم السياسية السائدة في ماليزيا) بالتنمية في ماليزيا؟

4–ما طبيعة النظام السياسي الفلسطيني؟

5–ما خصائص الحكم الرشيد في فلسطين؟

6–كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية (فلسطينياً)؟

–ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1–استعراض الإطار النظري لمفاهيم الحكم الرشيد، والدولة الإنمائية وذلك من خلال الاطلاع على بعض المفاهيم للوصول لتعريف إجرائي.

2–تقييم واقع الحكم الرشيد في كلٍ من (ماليزيا وفلسطين)، وذلك لارتباط مفهوم الحكم الرشيد بالتنمية.

3–معرفة مراحل نشأة و تطور التجربة الإنمائية في ماليزيا.

4–توضيح نظام الحكم في ماليزيا، ودور القائد السياسي في التجربة السياسية الماليزية، والقيم السياسية السائدة في المجتمع الماليزي، وأثر ذلك على عملية التنمية.

5–التعرف على نظام الحكم في فلسطين، حيث أن فلسطين لها طابع خاص يختلف عن باقي الدول فهي لا زالت تخضع للاحتلال الاسرائيلي الذي يفقدها السيادة الكاملة على أرضها.

6-إمكانية الاستفادة فلسطينياً من التجربة الماليزية على المستوى السياسي للوصول للتنمية الحقيقية من خلال أخذ ما يتناسب مع طبيعة الوضع السياسي الفلسطيني والبيئة الثقافية والمجتمعية الفلسطينية.

-رابعاً: أهمية الدراسة:

أ-الأهمية النظرية:

1. إثراء المكتبة العربية بدراسة علمية حول التنمية في دول شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة.
2. من المتوقع أن تفيد الدراسة الباحثين المهتمين في مجال الحكم الرشيد(الديمقراطية، حقوق الإنسان، الأمن....إلخ)

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تناولت موضوع البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا.

ب-الأهمية التطبيقية:

1-من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تطوير تجارب التنمية التي تسعى لتطبيقها بعض الدول.

2-الاستفادة من التجربة الماليزية حيث أن النتائج ستحدد عوامل النجاح وكيفية استثمارها.

3-تعتبر الدراسة كأداة بيد صناع القرار في المنطقة العربية، حيث إن الدول العربية تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لتكون من بين الدول الإنمائية؛ ولكنها تفتقد الإرادة السياسية والضعف في الحكم الرشيد.

4-إن المجتمع الفلسطيني بحاجة ماسة لتطبيق معايير الحكم الرشيد ومعرفة مدى أهمية البعد السياسي في تنمية الدول.

-خامساً: حدود الدراسة:

1-الحد الزماني: 1981م- 2003م فترة حكم مهاتير محمد.

2-الحد المكاني: دولة ماليزيا.

-سادساً: منهجية الدراسة:

1-المنهج الوصفي التحليلي: بناءً على طبيعة البحث، وهي دراسة ظاهرة قائمة كما توجد في الواقع، وجمع المعلومات حول هذه الظاهرة، ومن ثم تحليلها.

2-المنهج المقارن: حيث إنه سيتم مقارنة نظام الحكم في ماليزيا مع الحالة السياسية الفلسطينية.

3-**منهج تحليل النظم:** العلم الذي يعتمد عليه في تفسير الظواهر الاقتصادية من زاوية سياسية.

4-**المنهج الاستشرافي:** حيث إنني أبحث في مستقبل الظاهرة في ماليزيا وفلسطين.

-سابعاً: التعريفات الإجرائية:

1-البعد السياسي للحكم الرشيد:

البعد السياسي مرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية[1]، التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة، لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن (مسالي،2012: 4).

والبعد السياسي هو الذي يميز حاكمية الحكومة عن حاكمية الشركة عندما يتعلق الأمر بالسياسة العامة على مستوى الحكومة أو الدولة، ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي لتنوع أفكارهم وانتماءاتهم من جهة وتحقيقا لرغباتهم من جهة أخرى (ناصر الدين،2012: 5).

[1] الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة، لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الجنس أو الدين أو اللغة(الطبيب، 2007: 95).

2-الحكم الرشيد[2]:

-**عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام (2002)الحكم الراشد على أنه: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراته وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" (كربوسة،2013: 2).

-**تعريف البنك الدولي** :الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام (عبد القادر، عبد القادر،2011: 4).

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم" (العجلوني، بدون:6).

ومما سبق يمكن القول، أن الحكم الرشيد هو: الحكم القادر على بناء نظام من العدل والنزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة بمشاركة المواطنين للوصول لحياة كريمة لأفراد المجتمع.

3-الدولة الإنمائية:

-**شالمرز جونسون Chalmers Johnson** :"إن الدولة التنموية هي الدولة التي تهدف فيها النخبة السياسية لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة وتعطي القوة والسلطة للبيروقراطية[3] للقيام بتخطيط وتنفيذ السياسات بكفاءة" (شباب بيتي المستقبل،2014:نت).

- **علماء الاجتماع يرون أنها:** العملية التي تقوم بها الدولة بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو

---

[2] **الحكم الراشد**: يعرف كذلك بـ(الرشادة/ الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد) ، بالإنجليزية " Good Governance " ، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه و نورد هذه التعاريف فيما يلي:

- ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (1679) (charge de gouvernance) و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

- كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، و يمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال و شؤون الدولة"(مسالي، 2012 :1)

[3] هي تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري وظيفياً، بين مستويات مختلفة تأخذ عادة الشكل الهرمي، حيث تصدر الأوامر الرسمية من الأعلى إلى الأسفل(الطيب،2007: 104).

قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أنْ يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات(عبد المنعم،1961: 43).

-أما أشتون إيتالAshton etal فقد عرف الدولة الإنمائية من خلال تحديد خصائصها المتمثلة في: وجود استراتيجية اقتصادية سياسية محددة، إدارة الدولة لصراع المصالح الذي ينشأ بين رأس المال والعمال، ربط السياسات الصناعية والتجارية بسياسات التعليم والتدريب، الإدارة المركزية لنظم التعليم والتدريب؛ باعتبار أن التنمية البشرية مدخل رئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية (شباب بيتي المستقبل،2014).

من خلال الاطلاع على التعريفات المعطاة لهذا المصطلح فإن مفهوم الدولة الإنمائية يطلق على الدولة التي تقوم بخطوات جادة لتحقيق التنمية وهو مرادف لمصطلح الدولة التنموية.

وأستطيع أن أعرف الدولة الإنمائية: بأنها الدولة التي تتمكن من توظيف ما لديها من إمكانات مادية وبشرية للقيام بنهضة شاملة، تستطيع السلطة السياسية بذلك من تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي لتحقيق حياة كريمة لأبنائها.

-ثامناً: الدراسات السابقة:

أ-الدراسات المحلية

(1) دراسة(سليمان،2013):

-بعنوان: "دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي".

هدفت الدراسة إلى تحليل المعيقات التي واجهت عملية التنمية بمفهومها الشامل، حيث قامت الدراسة بتوصيف وتحليل جملة من العوامل الذاتية (الداخلية)، والموضوعية (الخارجية) التي لعبت دورا حاسما في إضعاف دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

ارتبطت التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمعونات الخارجية، التي تحولت بعد عام2006 م إلى عائق أساسي أمام الديمقراطية الفلسطينية، الأمر الذي شكل نقطة ضعف

أمام السلطة الفلسطينية لإجبارها على القبول بشروط الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

(2)دراسة (الحلو،2012):

-بعنوان: "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في أكبر 100 منظمة غير حكومية في قطاع غزة وأثرها على مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ولإجراء هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بمراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لتحديد مبادئ الحكم الرشيد، وتحديد معايير تحقيق التنمية المستدامة.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم تطبيق تلك المبادئ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.

-وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

تفعيل دور الحكومة في توجيه أنشطة ومشاريع المنظمات غير الحكومية نحو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة عن طريق إشراكها في إعداد الخطط التنموية، إلى جانب حث القطاع الخاص على لعب دور أكثر فعالية في دعم المنظمات غير الحكومية من منطلق المسؤولية الاجتماعية.

(3) دراسة(كتاب، وآخرون،2010) :

- بعنوان "وهم التنمية".

هدفت هذه الدراسة لتحليل أهم معيقات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتساءل الدراسة عن السبب في فشل تحقيق التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من حجم المساعدات الخارجية الكبيرة التي صرفت من أجلها. من جانب آخر تناولت الدراسة نوعية الخطاب التنموي الفلسطيني، وتأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، وارتباطه بمراحل التنمية الفلسطينية، والتي ارتبطت هي الأخرى بعملية تحقيق التقدم على مسار التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

إن عملية التنمية الفلسطينية مرت بمراحل تاريخية أثرت في القضية الفلسطينية وخصوصا بعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، والتي وجدت أنه من الصعب تحقيق التنمية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

(4) دراسة (تركماني، 2009) :

-بعنوان:" جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية ".

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

أكدت الدراسة على العلاقة التكاملية بين التنمية والديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطية توفر أدوات تساعد في تحقيق التنمية الحقيقية في المجتمع، وتسهم في إيجاد الظروف الموضوعية، والمناخ الملائم لترسيخ البناء المؤسسي في المجتمع.

-وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

حذرت الدراسة من غياب الديمقراطية التي ستؤدي إلى حدوث التوترات السياسية، وارتفاع حدة العنف والتطرف، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع، وخلصت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يساعدان إلى تسريع عملية التنمية، ودفعها نحو الاتجاه الصحيح.

-ب: الدراسات العربية

(1)دراسة (العجلوني،2013):

بعنوان:" أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالتالي ناقشت بالتحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل .

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية، وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية، وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يؤثر في هذه العلاقة .

كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الاقتصادي ، فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

(2) دراسة (السبيعي،2010):

-بعنوان: "دور الشفافية والمساءلة الحكومية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية".

انحصرت مشكلة الدراسة في التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، استخدم الباحث مجتمع الدراسة من العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بمدينة الرياض، واعتمد على المنهج

الوصفي عن طريق مدخل المسح الاجتماعي، وتم إجراء الدراسة الميدانية باستخدام استبانة أعدت كأداة لجمع المعلومات.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

إن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية والتزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها منخفض.

-وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

تفعيل دور المدارس، الجامعات، المساجد، وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة والنزاهة ونظافة المجتمع، والحد من سرية واحتكار المعلومات.

(3) دراسة البنك الدولي (2004) :

-بعنوان :إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – تعزيز التضمينية والمساءلة .

هدفت بالأساس لتقديم مراجعة شاملة للتحديات والفرص التي تواجهها المنطقة في سعيها إلى النهوض باستراتيجيات جديدة للتنمية.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

أن الفساد من أهم المظاهر البارزة والشائعة لإدارة الحكم السيء، وتجلى ذلك في المحسوبية والرشوة، وهو نتيجة مباشرة لانعدام المساءلة.

-وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

السيطرة على الفساد وضبطه ومحاربته في الإدارات الحكومية، وجعل الوظائف الحكومية لا مركزية والحفاظ على الموارد العامة. وإنشاء آليات لتحسين القطاع العام من خلال التركيز على الأداء الجيد.

(4)-دراسة(الشهوان، 2004):

-بعنوان :"مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية " .

حيث قدمت هذه الدراسة تحليلاً للمقومات الأساسية للحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة في العديد من البلدان العربية، واعتمد الباحث على مؤشرات الحكم الصالح التالية: المساءلة والتعبير، الاستقرار والعنف السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، حكم القانون، ضبط الفساد، واشتملت الدراسة خمسة بلدان عربية هي: الجزائر، السعودية، مصر، العراق، والأردن.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

أن مقومات الحكم الصالح وركائز التنمية المستدامة عبارة عن متلازمتين لا تفترقان، ووجهين لحقيقة واحدة تؤكد أن تفاعلاتهما تعمل في اتجاه واحد دومًا، سلبًا أو إيجابًا، وأن فقر مقاييس حكم القانون وضبط الفساد وضعف المساءلة جعل منها مقوضات للتنمية المستدامة.

ت- دراسات أجنبية:

(1)دراسة(Hedayat Allah Nikkhah and Ma'rof Bin Redzuan,2010)

-بعنوان: "دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع التنمية المجتمعية المستدامة".

وقد سعت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة المنظمات غير الحكومية في التنمية المجتمعية المستدامة، واعتمدت الدراسة على إطار نظري لربط وظائف المنظمات غير الحكومية بالتنمية المستدامة في البلدان النامية، كما اعتمدت على تحليل الدراسات السابقة في تكوين هذا الإطار.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

إن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق البرامج والوظائف المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة وأنشطة بناء القدرات.

(2) دراسة(Norman etal,2010)

-بعنوان :"أثر الشفافية والإيجابية على الثقة بالرؤساء وفاعليتهم".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشفافية على مستوى ثقة المرؤوسين في الرئيس وإدراكهم لفعاليته، وتمثلت عينة الدراسة في (304) مشارك تم اختيارهم بشكل عشوائي في ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية .

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

أن مستوى شفافية الرئيس ومستوى قدراته النفسية الايجابية تؤثر في درجة ثقة المرؤوسين وإدراكهم لفعاليته، والعاملون أكثر ثقة بالمدير الذي يثق بقدراتهم ويقدم لهم المعلومات اللازمة لصنع القرارات.

-وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

ينبغي على الرؤساء أن يكونوا أكثر ايجابية في تعاملاتهم من خلال زيادة الثقة بقدرات المرؤوسين وإمكاناتهم، والتحلي بروح التفاؤل، والمرونة والتأقلم مع الأحداث المختلفة التي تتعرض لها المنظمة، والإصرار على تحقيق النجاح ووضع الخطط اللازمة لذلك.

(3)دراسة (Seyoum and Manyak, 2009)

-بعنوان: "أثر شفافية القطاع الخاص والعام على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية".

هدفت جامعة جنوب شرق نوفا في فلوريدا من الدراسة اختبار دور شفافية القطاعين العام والخاص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان النامية، وقد تم اختيار 82 دولة من الدول النامية في مناطق جغرافية متنوعة في حدين استوفيت بيانات 58 دولة، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين المتغير التابع الاستثمارات الأجنبية وعدة متغيرات مستقلة شفافية القطاع العام والخاص.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

وجود علاقة ايجابية طردية قوية بين شفافية القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما زاد مستوى الشفافية في القطاع الخاص زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

يمكن للدول النامية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية بتوفير الإفصاح عن المعلومات المالية المطلوبة في حينها، فتلك المعلومات تساعد المستثمر في تقييم أداء الشركة بدقة.

(4)دراسة (Hohn Graham – Bruce Amos – Tim Plumptre,2003)

-بعنوان:" مبادئ الحكم الرشيد في القرن الواحد والعشرين".

حاولت هذه الدراسة استكشاف مفهوم الحكم الرشيد في المؤسسات، وتحديد الخصائص الجيدة لهذا الحكم، إلى جانب التعرف على وجود مبادئ عالمية للحكم الرشيد وتعريفها، والتعرف على مصادرها، كما تطرقت الدراسة إلى آلية تطبيق هذه المعايير لتحقيق الحكم المنشود .وتمثل هذه الدراسة ملخص سياسات للمنظمات غير الحكومية في كندا.

-أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة:

ذكرت الدراسة مبادئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الرشيد وهي المشاركة، الرؤيا الاستراتيجية، الاستجابة، الفاعلية والكفاءة، المحاسبة، الشفافية، المساواة، حكم القانون.

-التعليق العام على الدراسات السابقة:

1-جميع الدراسات السابقة ركزت على معايير الحكم الرشيد ودورها في عملية التنمية للدول.

2-أكدت الدراسات السابقة أن الحكم الرشيد له دور فعال في التنمية.

3-الحكم الرشيد والتنمية متلازمان.

4-الدراسات السابقة لم توضح دور أي من أبعاد الحكم الرشيد في عملية التنمية.

5-هذه الدراسة تركز على بعد من أبعاد الحكم الرشيد(البعد الاقتصادي، البعد التقني، البعد السياسي) ألا وهو البعد السياسي لما له من دور فاعل حسب رؤية الباحث في عملية تنمية الدول.

جدول رقم(1)

الفجوة البحثية

نتائج الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
الدراسات السابقة ركزت على معايير ومقومات الحكم الرشيد ودورها في التنمية .	لم تركز الدراسات السابقة على أبعاد الحكم الرشيد وبالذات البعد السياسي .	تركز الدراسة الحالية على البعد السياسي للحكم الرشيد ودوره بالتنمية.
تناولت الدراسات السابقة لبعض الدول التي تسعى للتنمية.	لم تتناول الدراسات السابقة أي مثال لتجربة دولة إنمائية ناجحة.	تناولت الدراسة الحالية نموذجا لدولة إنمائية ناجحة وهي ماليزيا.
الدراسات السابقة ركزت على معيقات التنمية.	لم تركز الدراسات السابقة على تطبيق أليات الاستفادة من تجارب الدول الإنمائية.	تناولت الدراسة الحالية آليات الاستفادة من التجربة الماليزية في فلسطين في المرحلة المقبلة.

الفصل الثاني

علاقة الحكم الرشيد بالدولة الإنمائية (تأصيل نظري)

- **المبحث الأول: ماهية الحكم الرشيد.**
- **المبحث الثاني: الدولة الإنمائية (المفهوم والخصائص).**
- **المبحث الثالث: دور الحكم الرشيد في تحقيق الدولة الإنمائية.**

الفصل الثاني: علاقة الحكم الرشيد بالدولة الإنمائية

-مقدمة:

تحتل التنمية جزءاً كبيراً من فكر ووقت السياسيين والباحثين والمختصين في دول العالم، وبالذات في الدول النامية التي تمتلك الإمكانات المادية والبشرية، ولذلك فهي تسعى لمجاراة الدول الصناعية الكبرى في تقدمها الاقتصادي للوصول لتنمية شاملة تؤهلها لذلك، ولهذا فهم يبحثون في آليات التنمية ومعوقاتها، ومع ظهور مصطلح الحكم الرشيد بدأ واضحاً الربط بينه وبين مصطلح التنمية حيث إنه اعتبر أحد أهم أسباب التنمية.

ولذلك يرتبط مفهوم الحكم الصالح أو الحكم الرشيد بجميع مؤسسات المجتمع بما فيها أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص، كما لا ينحصر مفهوم الحكم الصالح في الاهتمام بآثار التنمية المحلية، بل يشمل التنمية المستدامة التي تنظر نظرة طويلة الأمد وتراعي مصالح الأجيال القادمة كما الجيل الحالي(مصلح، 2007: 11).

وعليه سيتناول هذا الفصل علاقة الحكم الرشيد بالدولة الإنمائية من خلال ثلاثة مباحث حيث:

سنتناول في المبحث الأول تعريف الحكم الرشيد وقد بين عدة تعاريف للحكم الرشيد وتم تعريفه تعريف إجرائي من قبل الباحث، ومدى أهمية الحكم الرشيد للدولة ونظامها بالإضافة لمستويات تطبيق الحكم الصالح وضرورة توفر شروط للحكم الرشيد وملامحه ووضح هذا المبحث معوقات تطبيق الحكم الرشيد والتي من شأنها إشاعة جو من الفساد تؤثر على الدولة، وتميز هذا المبحث في إبراز معايير الحكم الرشيد وأبعاده.

أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق لمفهوم الدولة الإنمائية فقد تعددت هذه المفاهيم لما لها من أهمية في العصر الحديث وحيث ارتبط المفهوم بدول العالم الثالث الجادة في تحقيق التنمية، ثم استعراض مدى اهتمام الأمم المتحدة بمساعدة دول العالم الثالث لتحقيق التنمية، عن طريق إطلاق برامج ومبادرات ومساعدات لتحقيق هذا الهدف، ووضعت لها أهداف أطلقت عليها الأهداف الإنمائية للألفية، وننهي بالتعرف على الخصائص الواجب توفرها في الدولة للوصول للإنمائية.

أما في المبحث الثالث فأستعرض في العلاقة بين الحكم الرشيد والدولة الإنمائية، حيث إن هناك مؤشرات للحكم الرشيد من خلال إطلاق الحريات التي يكفلها القانون، حرية الصحافة، الاستقرار السياسي، الفاعلية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد ودور هذه المؤشرات في تحقيق التنمية.

المبحث الأول

ماهية الحكم الرشيد

أولاً: تقديم.

ثانياً: تعريف الحكم الرشيد.

ثالثاً: أهمية الحكم الرشيد.

رابعاً: مستويات تطبيق الحكم الصالح.

خامساً: شروط الحكم الرشيد وملامحه.

سادساً: معوقات تطبيق الحكم الرشيد.

سابعاً: معايير الحكم الرشيد.

ثامناً: أبعاد الحكم الرشيد.

المبحث الأول: ماهية الحكم الرشيد

- تقديم:

رغم وضوح مدلول الحكم الرشيد إلا أنه يثير حالة من التساؤلات حول المفهوم، وتم تفسير الحكم الرشيد من عدة زوايا؛ فالاقتصادي فسرها من ناحية اقتصادية، والسياسي كذلك والعسكري أيضا شرحها من ناحية أمنية، وهذا يعكس مدى أهمية التطرق لهذا الحكم والبحث في ثناياه ومعرفة آثاره على الدول والمجتمعات، فبعد تفشي الفساد في بعض المجتمعات أصبح البحث عن حكم يخلص هذه المجتمعات أمر ملح وضروري.

وقد اكتسب موضوع الحكم الرشيد أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية، وكثرت المبادرات الداعية للإصلاح وإحلال الحكم الرشيد، وأطلقت الولايات المتحدة عدة مبادرات لإحداث تغيير سياسي شامل في منطقة الشرق الأوسط، وتبعها في ذلك الاتحاد الأوروبي الذي اندرجت مبادراته في إطار الشراكة المتوسطية، وفي محاولة للتكيف مع الضغوط الخارجية بسبب الكبت واليأس والقيود على الحريات وغياب الانتخابات والمؤسسات المستقلة والشفافية (مطير،2013: 12).

وتتمثل معايير الحكم الرشيد في حكم القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والتنمية والرؤية الاستراتيجية، والحكم الرشيد يقضي على الفساد ويحاصره في أضيق الحدود(مطير،2013: 12).

ظهر مفهوم الحكم الرشيد للمرة الأولى في عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها، وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن العشرين أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة(عبد النور، 2006: 106).

أولاً: تعريف الحكم الرشيد:

هناك عدة تعريفات للحكم الرشيد منها، تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الحكم الرشيد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب (اسماعيل،2014:نت)[4].

عرفه مهاتير محمد: "بأنه فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية باشتراك المواطن في إدارة الشؤون الدولة والمجتمع، وعن طريق الحكم بأمانه، لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام، بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة، فبدون الشفافية، الأمانة والعدالة، فلن تكون الدولة مهما كانت مواردها قادرة على تحقيق تنمية الدولة ولا المجتمع ولا الإنسان، فرشد حكم الأنظمة يقاس بهذه المعايير الثلاثة (الشفافية، الأمانة والعدالة)(سعد الدين،2012:نت).[5]

ووفقاً لتعريف البنك الدولي فإن الحكم الراشد، هو التقاليد والمؤسسات التي تتم من خلالها ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام(المدهون، 2012: 13).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرفها على أنها: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم" (اسماعيل،2014:نت).

ويعرف الحكم الراشد انطلاقا من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات والاهتمامات لكل منها، فقد عرفه البنك الدولي سنة 1997 على أنه الطريقة الخاصة بإدارة و ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية وأخذ بهذه الفكرة أيضا صندوق النقد الدولي، وعرفه خبراؤه على أنه الإطار الجديد لدور الدولة الذي تعرض لأزمة مفاهيم، حيث أنحصر في البداية في دور الدولة الحارسة التي تقتصر مهامها على المحافظة على النظام العام، ثم تحولت مهامها

[4]http://www.qudsnet.com/news/View (5/5/2015)
[5] https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=427841577283802&id=419335454801081

إلى طابع الدولة المتدخلة في القطاع الاقتصادي، و عليه تجسد دور الدولة المتدخلة في الاقتصاد(محمد،2011 :371).

أما الحكم الصالح فيُعرف على أنه "نسق من المؤسسات المجتمعية، المُعبرة عن الناس تعبيراً سليماً، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، في النهاية بواسطة الناس، ويستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع" (فرجاني،2000:نت)[6].

ومما سبق يتبين أن، هناك اختلافاً في مفهوم الحكم الرشيد ينبع من الاختلاف في توجهات الباحثين والمفكرين، وعليه فإن الباحث يرى بأن الحكم الرشيد هو: الحكم القادر على بناء نظام سياسي من العدل والنزاهة والمساءلة بمشاركة المواطنين للوصول لحياة كريمة لأفراد المجتمع.

ثانياً: أهمية الحكم الرشيد:

اتخذ موضوع إدارة الحكم أهمية متزايدة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، ويشمل هذا الاهتمام ثلاثة مستويات، أولها يتعلق بكيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، وثانيها يتعلق بالحكم السليم على المستوى الوطني، ويعنى بالسياسة الاقتصادية الكلية لدولة ما وكيفية إدارة وتوزيع الموارد الوطنية، وثالثها يتعلق بتنظيم وإدارة المؤسسات داخل الدولة، سواء كانت هذه المؤسسات عامة تابعة للدولة أو شركات خاصة (عاكوم،2006:نت)[7].

إن الحكم الرشيد يسعى إلى إضعاف فكرة الدولة الحمائية[8] وتطبيق مبدأ القيادة الإدارية خاصة في المؤسسة وشفافية أكثر تجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية، وهو الضمان لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجون ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض(عزي وجلطي،2006).

---

[6] http://www.mafhoum.com/press (5/5/2015)

[7] http://www.alriyadh.com/195272(5/5/2015)

[8] **حمائية** أو حماية اقتصادية protectionnisme مذهب اقتصادي يرى ضرورة حماية الصناعة الوطنية بفرض تعريفة جمركية فعالة على المواد المشابهة المستوردة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية. ويرى أنصار هذا المذهب أن يستمر فرض الحماية ما دامت المصنوعات المستوردة تشكل خطراً على الصناعات الوطنية(المعرفة: نت) http://www.marefa.org/index.php

عندما يطمئن المواطن بأن هناك قانون واضح يطبق على الجميع دون محاباة، فإنه يقضي جل وقته في التطوير والنمو، ولا ينشغل في البحث عن الطرق غير السليمة كي يستطيع الفوز بمعاملة ما، وهذا ما تحققه الشفافية في التعامل مع الجمهور.

ويعتبر الحكم الرشيد عنصر قوة للدولة، فهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة، تحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني، ترتقي بالمجتمع وتُفعل المشاركة الايجابية في الحياة العامة وتدعم حرية التعبير، وتضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، وتعتمد الشفافية والنزاهة والمساءلة وحكم القانون في عمل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني (الغزالي،2010 :4).

فالحكم الرشيد للدولة يحقق للدولة القوة حيث إن العمل يعتمد على قوانين وأسس واضحة لا يوجد فيها لبس أو مواراة أو فساد، وعليه فلا تخشى من إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، أو حتى تشكيل جهات رقابية، بل تستغل هذه المؤسسات وخبرات العاملين فيها في البناء والتنمية.

كما أن الحكم الجيد، يؤمّن النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية – ويساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة، عبر المساءلة العامة للسياسيين والموظفين(بنك المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية،2004، ص13–15).

ثالثاً: مستويات تطبيق الحكم الصالح:

أصبح الحكم الرشيد من أولويات صانعي القرار في كافة أنحاء العالم، بكيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، وبكيفية إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها، وتنظيم المؤسسات داخل الدولة وإدارتها (عاكوم،2006:نت)[9].

ويتضمن الحكم الرشيد ثلاثة مستويات وهي: الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فالعلاقة بين هذه العناصر الثلاث تكون مهمة جداً لضمان ديمومة التنمية البشرية، فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل، أما المجتمع المدني فإنه يسّهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية (عزي وجلطي،2006).

ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح (محيسن،2006):

[9] http://www.alriyadh.com/195272(5/5/2015)

1- الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة، وهو يعرف بالثورة.

2- الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين الكفاءة والفعالية.

3- الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية.

-رابعاً: شروط الحكم الرشيد وملامحه:

من شروط الحكم الرشيد (اللواج،2005:صحيفة)

1-استقلال مؤسسة القضاء، وعدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

في هذا الصدد يقول نافذ المدهون: لا بد من التأكيد على أن استقلال القضاء في كافة الدول هو أحد الضمانات الأساسية للحكم الرشيد، ويكون ذلك من خلال التنظيم القانوني للسلطة القضائية وذلك بوضع أحكام تضمن عدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في عملها من خلال الاستقلال الاداري والمالي لهذه المؤسسة حتى نصل لمبدأ الفصل بين السلطات (المدهون،2015/10/21: مقابلة)

2- الانتخابات الدورية لأجهزة الحكومة والمساءلة لهذه الأجهزة من قبل الشعب.

3-قيام المؤسسات المجتمعية والعلاقات الصحيحة بينها على المستوى المحلى بالمشاركة الفعالة في نسق الحكم وبخاصة في البلدان الكبيرة والمترامية الأطراف.

وللوصول إلى الحكم الرشيد لا بد من إجراءات وطنية لتعزيز المساءلة الخارجية، وفصل السلطات الثلاثة، وإصلاحات إدارية في كل الميادين(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004 :24)،إضافة إلى أخلاقيات ممارسة الحكم التي تفرض الشفافية والفعالية، ومحاسبة القائمين على تدبير الشأن العام (مركز الأبحاث للتنمية الدولية، 2005).

-خامساً: معوقات تطبيق الحكم الرشيد:

يعيق تطبيق الحكم الرشيد أربع عمليات رئيسة تتمثل في : عملية توزيع الموارد، عملية بلورة السياسات، عملية تطبيق البرامج، عملية توزيع الدخل، وإن من شأن سير هذه العمليات الأربع أن يحدد كيفية توزيع الموارد وتخصيصها، وملاءمة السياسات والبرامج، وفعالية التطبيق وكفاءته، وعدالة توزيع الدخل الوطني (عاكوم، 2006:نت).

حيث إن عملية توزيع الموارد يجب أن تكون مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص في التوزيع، وعملية بلورة السياسات مبنية على سيادة القانون، وعملية تطبيق البرامج تعتمد على الكفاءة والفاعلية، وعملية توزيع الدخل يجب أن تحقق مبدأ العدالة للجميع، فنجاح كل عملية من هذه العمليات الأربع تؤدي لنجاح الأخرى، وأي خلل سيفشل الأخرى، مما يعيق تطبيق الحكم الرشيد.

وفي دراسة مقدمة من بنك المعلومات توصل فيها إلى أن من أهم معوقات الحكم الرشيد العلاقة بين الحوكمة[10] والديمقراطية والفشل الكامن في سبل العمل والتنسيق في الدولة، بدون النظر إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني وطموح الأفراد والجماعات (بنك المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، 2004)، بالإضافة إلى ضعف التنسيق السياسي واختفاء التكامل الاقتصادي، وغياب الديمقراطية ومناخها السياسي وبيئتها الفكرية، وشيوع الفساد(تركماني، 2004)، وعدم احترام الحريات الإنسانية، وعدم تمكين المرأة، وعدم اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية (فرسخ، 2002).

<u>-سادساً: معايير الحكم الرشيد:</u>

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم أسس الحكم الرشيد على المجتمعات كافة عبر استخدام معايير موحدة قد تحمل بعض التعسف، الذي ينتج عنه عدم احترام الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول(مصلح،2007 :21).

فهناك دول إسلامية لها ثقافة تختلف عن الدول المسيحية، وهناك دول يوجد بها عدة طوائف وأديان، فطريقة التعامل معها تختلف عن دولة يكون جميع المواطنين فيها من نفس العرق أو الديانة، ويوجد دول صناعية وأخرى نامية فقيرة، وهناك دول تعاني من حصار أو حروب أو تقلبات سياسية، فهذه المعايير يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تطبيق هذه المعايير.

لذلك ينبغي تكييف معايير الحكم الرشيد مع حالة البلد أو المناطق على الأقل، حيث قد تختلف الأولويات حسب تاريخ هذه البلدان وتراثها وثقافتها ومستوى تطورها، ويعتبر هذا التكييف للمؤشرات والمعايير ضروريًا للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيًا بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة

[10] الإدارة الرشيدة

والمشاركة والشفافية، ومن هذه المعايير سيادة القانون، وتحقيق حاجات الجمهور، والمساواة، والمصلحة العامة، وحسن الاستجابة، والرؤية الاستراتيجية، والمشاركة، والفصل المتوازن للقوة بين السلطات (مصلح،2007 :13).

ويذكر إيفان نيكوليتش (كونسورتيوم للتأهيل والتنمية) في دليل ممارسات الحكم الرشيد الصادر في سيراليون، كانون الثاني 2008،"أن مبادئ الحكم الرشيد عبارة عن ثمانية مبادئ رئيسية هي المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، الإجماع، العدل، الفاعلية والكفاءة، والمساءلة"(Nikolic 2008: 10).

1)مأسسة الإصلاح:

إن الإصلاح في الدولة ليس منهج فرد، مسؤول كان أو وزير أو حتى رئيس مجلس وزراء، فيتقدم الإصلاح بوجوده، وينحسر بغيابه، بل هو منهج حكم وعمل مؤسس، ونظام مستقر، ولوائح مطبقة. وحينما يكون الإصلاح معلق على وجود أفراد فإن الحكم لم يبلغ درجة الرشد بعد (الغزالي،2010: 6).

فكثير من المؤسسات انهارت بانهيار شخص أو بغيابه، حيث إنها ربطت تقدمها ونجاحها وكل مصالحها بهذا الشخص، حيث يسود النظام الديكتاتوري، والكثير من المؤسسات لم تتأثر بفقدان أو غياب شخص وبقيت قائمة، بل تقدمت ونمت، حيث يسود نظام المؤسسات.

2)الرؤيـة الاستراتيجية :

تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة من خلال منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الرشيد والتنمية البشرية، مع توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها الذي يأخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية (الغزالي، 2010: 6) .

3)المشاركة:

وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان...(العجلوني،2013 :8).

وكما يُقال "بدلا من عقل واحد يفكر في الشيء اجعلهم عقلين يفكران معك"، فإن في هذا استزادة في الرؤى، ورؤية أفضل للمواضيع من جميع الاتجاهات والمشكلات، وتتم المشاركة عن طريق الانتخابات التي تكفل للجميع حق التعبير، وتقييم الوضع القائم حسب اتجاه الناخبين.

4)سيادة القانون:

يقصد ب "سيادة القانون" اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، ويتطلب ذلك بالضرورة بناء صيغة حكم مستقرة وتطويرها، وذلك من خلال الاستقرار السياسي، والسلم الأهلي، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً دون اللجوء إلى العنف، ويتضمن هذا نوعاً من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية– السياسية على قواعد التنافس، وفي مقدمة هذه القواعد قبول الربح كما الخسارة، وتنظيم الحياة السياسية على أسس نزيهة سليمة تحكمها الانتخابات الدورية، والإطار الدستوري والعمل المؤسسي (مصلح، 2007).

كما يتطلب الحكم الرشيد أطر قانونية عادلة والتي يجري تنفيذها بحيادية، ويتطلب الحماية الكاملة لحقوق الإنسان (السكارنة، 2009: 322)، وتعرف سيادة القانون على أنها نظام عادل ونزيه يتم تحديده من قبل المؤسسة، وعليه يستخدم مصطلح "سيادة القانون" ليعني نظام مستقل وعادل وفعال ذو علاقة بالحكومة التي تطبقه بشكل متساوي ومنصف على جميع الناس(MORITA, ZAELKE، 16:2007) .

وهنا يمكن القول، إن في سيادة القانون تجد الرضا العام لدى السلطة والأحزاب والمؤسسات بل المواطن أيضاً، لأن الجميع يعرف ما له وما عليه من حقوق وواجبات، فتجد الجميع يتعاون للمحافظة على القانون والاحتكام له كمرجعية رئيسية.

5)الشفافية:

هي ضمان التدفق والتبادل الحر للمعلومات، بحيث تصبح المؤسسات ومعاملاتها وحساباتها متاحة بصورة مباشرة لذوي الشأن، وأن يتم توفير معلومات كافية وشاملة عن أداء المؤسسات العامة والخاصة كي يمكن متابعتها ومراقبتها (الغزالي،2010: 7).ويتم البدء بالعمل في تطبيق مبدأ الشفافية منذ الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالمؤسسة، والتي تكون متاحة للمستفيدين والهيئات ذات العلاقة، ليكونوا على اطلّاع وبينة بالنسبة للنشاطات المنفذة، وآلية وتوقيت التنفيذ17: 2012, (Anastasia &Athanassios).

وتؤسس الشفافية لبيئة واضحة، لا غبار عليها، تعطي السلاسة في عملية الرقابة، وتؤدي للشعور بالطمأنينة بين أفراد المؤسسة، وتكون التعامل بين الأفراد أكثر يسر.

6)الخدمة للجميع:

جاهزية المؤسسات العامة والقائمين عليها لخدمة الجمهور دون استثناء ولا إبطاء، مع جودة عالية للخدمة(الغزالي، 2010: 7) .

7)المصلحة العامة:

التوجه نحو تحري إجماع واسع حول مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير حول ماذا يعني النفع العام للوطن والنفع العام للجماعات المحلية؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك؟(الغزالي، 2010: 7).

استناداً على ذلك يمكن القول أن، المصلحة العامة فيها يتنازل الجميع عن مصالحه الشخصية وتغليب المصلحة العامة، والعمل كمجموعة لبناء المجتمع ،والتصرف بصدق وأمانة وإخلاص ومهنية وموضوعية في إدارة الصالح العام وخدمة المجتمع، سيؤدي لقيمة عالية ألا وهي النزاهة، وهذا يظهر جلياً في عمل السلطة الحاكمة حيث أن السبب في وجودها هو خدمة الصالح العام ، وأي خلل في ذلك سيؤدي إلى الفساد في السلطة وهو عكس النزاهة التي هي سبب لوجود الحكم الرشيد.

8)المساواة في تكافؤ الفرص:

العدل الاجتماعي لجميع المواطنين (رجالاً ونساء) فتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي (الغزالي، 2010: 7).

وبتقديري إن أي شخص له حقوق مهما كان جنسه أو مستواه، فالمساواة في تكافؤ الفرص تفتح الباب أمام الإبداع والتميز، وكم من عمل أبدعت فيه النساء متفوقين على الرجال، وكم من الفقراء تألقوا أكثر من الأغنياء، مما يعود مردوده على الدولة والمجتمع، وتجاهل بعض المواطنين يؤدي لتأثير سلبي على التنمية .

كما إن صلاح المجتمع يعتمد على ضمان شعور كل أعضائه بأن لهم حظ من المشاركة فيه ولا يشعرون بالإقصاء من التيار الرئيسي للمجتمع، ويتطلب هذا أن تحظى كل المجموعات،

وخاصة المجموعات الأكثر استضعافاً بفرص من أجل تحسين أو الحفاظ على ما هو في صالحها(السكارنة،2009).

وقد ذكر تقرير المجلس الاستشاري البيئي في السويد، أنه بالرغم من المستوى العالي نسبياً من مراعاة المساواة بين الجنسين، إلا أن الرجال هم أكثر كسباً في جميع فئات الدخل. وقد بينت كذلك دراسات في أمريكا اللاتينية وآسيا أن العديد من الرجال يقضون جزءاً كبيرًا من دخلهم على أنفسهم، قبل مشاركة بقية أفراد الأسرة. وتعاني النساء أكثر من ضيق الوقت مقارنة بالرجال حيث بيّنت دراسة البنك الدولي "أصوات الفقراء" أن النساء غالباً ما تعمل في اليوم" 16ساعة" مقارنة مع 8" ساعات" في اليوم للرجال الذين لديهم بالتالي ميزة كبيرة في الرفاهية على النساء (Latham ,2007).

9)الكفاءة والفاعلية:

المقصود بها، تنفيذ المشاريع التي تلبي وتحقق حاجات الجمهور، مع الالتزام الأكيد والصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل والرشيد، في ضوء المعايير الآتية: (الغزالي،2010: 8)

•الاقتصاد: تقليل التكلفة مع مراعاة الجودة.

•الكفاءة: حسن استخدام الموارد بكفاءة للحصول على أفضل المخرجات كما ونوعا بأقل المدخلات.

•الفعالية: إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحققة لعمل ما.

وفي الواقع الكفاءة والفعالية هما وجهان متلازمان عندما يتعلق الأمر بقياس الإنجازات، كما يعكس ذلك التوجه الذي يعرف الأداء انطلاقاً من البعدين معاً، حيث عرف بأنه: "العلاقة بين النتيجة والمجهود وهو أيضاً معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة من طرف المنظمة"(مزهوده،2001).

فالكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد ومقدرات الدولة يوضح الاتجاه الذي تسير فيه الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدولة، وحين تكون الكفاءة والفاعلية كما هو متوقع فإن هذا يعبر عن الترشيد الجيد، ويدلل على الحكم الرشيد الذي يقود هذه الموارد.

10)المساءلة :

أدى التوسع في النظم الديمقراطية الرسمية إلى زيادة التركيز على مساءلة الدول أمام المواطنين، وعلى دور المواطنين في عمليات صنع القرار، وتدرك الأطراف الفاعلة والعاملون في مجال التنمية أن تعزيز مشاركة المواطنين برأيهم و إشراك المجتمع المدني، إلى جانب الصور التقليدية لمساندة تطوير نظم الدولة ومؤسساتها، شيء حاسم الأهمية بالنسبة لآليات الحكم المتجاوبة، مما يسفر في النهاية عن مزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2010 :3).

ويقصد بالمسؤولية: "تعهد أو التزام الفرد بإنجاز واجبات محددة"، هذا وينبغي أن ترتبط مسؤولية تنفيذ الأعمال بالمعايير الموضوعة وبعد تحديد المسؤوليات التي يجب أن يلتزم بها المرؤوس، ثم تحديد السلطة اللازمة لقيام هذا المرؤوس أمام صاحب السلطة الأعلى (العلاق، 2008).

كما تجعل المساءلة المسؤول يتحمل المسؤولية بكل جدية وأمانة، والابتعاد عن الشبهات لأن أي خلل أو تقصير في عمله سيؤدي لمحاسبته، مما يعود بمردود إيجابي على المؤسسة أو الدولة، و تنتج لذلك المساءلة بناءً على مهام واضحة في العمل المكلف به ويحاسب على التقصير فيها.

<u>-سابعاً: أبعاد الحكم الرشيد:</u>

1- البعد السياسي:

هو المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن (مسالي،2012: 4).

2- البعد التقني:

ويرتبط هذا البعد بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين، الرشادة الإدارية والوظيفة العمومية، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن

السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفون لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة(المدهون،2012: 16).

وعلى ذلك، فإن اختيار الموظف العمومي بناءً على الكفاءة المهنية، بعيداً عن الحزبية أو المحسوبية يعزز كفاءة المؤسسات الحكومية مما يؤدي إلى التنافس الشريف الذي يُشعر الجميع بالرضا، والأمان الوظيفي الذي يكون له المردود الايجابي على المؤسسة.

3- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

ويرتبط هذا البعد بكشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة (المدهون، 2012: 16-17).

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتضح بأنه، لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية(كربوسة،بدون:2).

المبحث الثاني

الدولة الإنمائية (المفهوم والخصائص)

أولاً: تقديم.

ثانياً: مفهوم الدولة الإنمائية.

ثالثاً: الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

رابعاً: خصائص الدولة الإنمائية.

المبحث الثاني: الدولة الإنمائية (المفهوم والخصائص)

-تقديم:

تهدف السياسة الإنمائية التي تعتمدها الدول المتطورة إلى إحداث تغير أساسي وجوهري في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليشعر المجتمع بالأمن والاستقرار والرضا، من أجل رفع مستوى الفرد والارتقاء به إلى المكان اللائق به بما يحقق شعوره بالطمأنينة، تتطلب هذه السياسة تضافر الجهود بين الدولة والمواطنين للوصول للهدف المنشود، ولكي تصبح الدولة إنمائية يجب عليها تحقيق التنمية الشاملة على جميع المستويات.

ولقد أصبح مفهوم التنمية متداولا بصورة جلية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة العالمية والتي تمثلت بنهاية الحرب العالمية الثانية، وحصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها، ويرتبط مفهوم التنمية عادة بالجانب الاقتصادي ويتم الخلط كمصطلح بينه وبين مفاهيم أخرى كالتقدم والتطور ويعود هذا الخلط إلى أن فكرة التنمية قد تم فهمها على أنها عملية اقتصادية بحتة مرتبطة بزيادة الناتج الوطني(فضلي، بدون: 158).

وقد ازداد دور الحكومات في النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وانعكس ذلك في زيادة حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي زيادة هائلة في بعض تلك البلدان، ولقد جاء توسع القطاع العام في النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان النامية، نتيجة لتحول دور الدولة من دور تنظيمي إلى دور إنمائي يمتد لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث رأي اقتصاديو التنمية أن القطاع العام يشكل عنصرا حاسما للتنمية (بشر،2013:نت)[11].

وفي ضوء التطورات التي مرت بها الدولة، يبرز مفهوم الدولة الإنمائية الذي طالما اقترن في الأدبيات "بالمعجزة" التي حققتها دول شرق وجنوب شرق آسيا، والتي تعد من النماذج شديدة الخصوصية، فلا يمكن تصنيفه كأحد التيارات الفكرية المنضوية تحت لواء النظرية الليبرالية (التي تعطي دور أقل للدولة) أو الاشتراكية (التي تدعو لدور مركزي للدولة) فهو مفهوم قائم

[11] http://www.marocdroit.com(10/5/2015)

بذاته، إلا أنه في ذات الوقت، وبطبيعة الحال قد تأثر بالتطورات التي طرأت على الدور الإنمائي للدولة صعودا وهبوطًا (شباب بيتي المستقبل: 2014:نت)[12].

أولاً: مفهوم الدولة الإنمائية:

للقيادة السياسية دور في تحقيق التنمية؛ من خلال تحويل البلد من دولة زراعية –كما حدث في دول شرق آسيا حيث أنها كانت تعتمد على الزراعة– إلى بلد مصنعة، قادرة على تصدير المواد المصنعة لديها ذات الجودة العالية للخارج، لتستطيع من المنافسة في الأسواق العالمية، مما يعود عليها بالنفع من خلال الزيادة في الناتج المحلي.

وقد تعددت تعريفات الدولة التنموية ومن أهم هذه التعريفات:

–عرف شالمرز جونسون Chalmers Johnson الدولة التنموية على أنها: "الدولة التي تهدف فيها النخبة السياسية إلى تحقيق تنمية اقتصادية(عبدالله،2015).

–وعرف هيران ليم: Haeran Lim: الدولة التنموية على أنها الدولة التي تتمتع بفلسفة صناعية محددة تعتمد على سيطرة الحكومة على السياسات المالية والاقتصادية، والقبضة البيروقراطية القوية، ووجود تحالف بين الدولة ورجال الأعمال والقطاع البنكي (شباب بيتي المستقبل،2014 :نت).

–الإنماء: نمو الإنسان وتطويره داخل المجتمع، وقد عرّف العالم الاقتصادي "فرانسوا برّو" الإنماء بأنه مزيج أو مجموعة من التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لشعب من الشعوب، تمكنه من زيادة إنتاجية الكلي الحقيقي، زيادة شاملة مطردة (نزال،2010: نت)[13].

– أما هيجنز (Higgins) الذي عرف التنمية بقوله: "عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية...الخ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع"(عيد،1990: 70).

ويمكن أن نعرف الدولة الإنمائية: بأنها الدولة التي تستطيع أن توظف ما لديها من إمكانات مادية وبشرية للقيام بنهضة شاملة ومعدل نمو مرتفع للناتج المحلي لتحقيق حياة كريمة لأبنائها.

[12] http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=32(13/5/2015)

[13] http://m.ahewar.org (14/5/2015)

-ثانياً: الأهداف الإنمائية للألفية[14] الثالثة:

إن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الثالثة هي عبارة عن طموحات دولية، تعكس هواجس مختلف دول العالم وبالخصوص أعضاء منظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالقضايا الإنسانية والرهانات الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فمفهوم الأهداف الإنمائية للألفية يختزل بداخله النقاش الأخلاقي والسياسي والفلسفي لمختلف التيارات السياسية والفكرية المهتمة سواء بتعزيز المنظومة الاجتماعية والحقوقية للإنسان المعاصر أو المعنية بتطوير التنمية الدولية وتوسيع مجالاتها وتتبع نتائجها ومواءمة المخططات الاقتصادية والاجتماعية مع أهداف منظمة الأمم المتحدة(الإدريسي،2013،:نت)[15].

لقد اشتملت أهداف الألفية على ثمانية أهداف رئيسية و18 غاية قابلة للقياس من خلال 48 مؤشراً باعتماد عام 1990 كسنة مرجعية لتقييم الإنجاز وتحقيق الأهداف في عام 2015، أما الأهداف الرئيسية فهي:(وزارة التنمية و التعاون الدولي،وآخرون،2007: 1)

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع[16]:

شهدت معدّلات الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين؛ ففي عام 1990 كان ما يقارب نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد؛ غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 14 في المائة في عام2015(الأمم المتحدة،2015: 4).

وعلى المستوى العالمي، تراجع عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، فقد انخفض هذا العدد من 1.9 بليون شخص في عام 1990 إلى 836 مليون شخص في عام 2015، وقد تحقق الجانب الأعظم من هذا التقدم منذ عام 2000(الأمم المتحدة،2015: 4).

2. تحقيق شمولية التعليم الأساسي:

بلغ معدّل صافي التسجيل في المدرسة الابتدائية في المناطق النامية 91% في عام 2015 بعد أن كان 83% في عام2000(الأمم المتحدة،2015: 4).

3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

[14] فترة زمنيّة عبارة عن ألف سنة كاملة نعيش الآن في الألفيّة الثالثة(معجم المعاني الجامع)

[15] http://www.massarate.ma(18/5/15)

[16] شديدٌ مُذِلّ (معجم المعاني الجامع)

هناك زيادة كبيرة في أعداد الفتيات في المدارس بالمقارنة بما كان عليه الحال منذ 15 سنة، وقد حققت المناطق النامية ككل الغاية المتمثلة بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي(الأمم المتحدة،2015: 5).

4. تخفيض معدل وفيات الأطفال:

انخفض معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي بأكثر من النصف، فقد هبط من 90 إلى 43 حالة وفاة في كل1000 ولادة حية بين عامي 1990و 2015(الأمم المتحدة،2015: 5).

5. تحسين الصحة الإنجابية:

منذ عام 1990 تراجع معدّل الوفيات النفاسية بنسبة 45% على المستوى العالمي، وقد تحقق معظم الانخفاض منذ عام 2000 (الأمم المتحدة،2015: 6).

6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى:

انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بما يقارب 40% بين عامي 2000 و 2013، أيّ من عدد الإصابات التقديري البالغ 3.5 مليون إصابة إلى2.1 مليون إصابة(الأمم المتحدة،2015: 7).

7. ضمان بيئة مستدامة:

منذ عام 1990 تم التخلص بشكل يكاد يكون كاملاً من المواد المستنفدة للأوزون، ومن المتوقع أن تستعيد طبقة الأوزون صحتها في أواسط هذا القرن(الأمم المتحدة،2015: 7).

8. تطوير شراكة عالمية للتنمية:

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بنسبة66 % بالقيمة الحقيقية بين عامي 2000 و 2014، حيث بلغت 135.2 بليون دولار(الأمم المتحدة، 2015: 8).

-ثالثاً: خصائص الدولة الإنمائية:

1- وجود قيادة مستنيرة ذات فلسفة تنموية:

إن المحدد الأول للدولة التنموية الناجحة، هو وجود قيادة لديها فلسفة تنموية معينة تسعى إلى تطبيقها، وفي الأغلب يكون رئيس الدولة أو رئيس الوزراء هو الأداة الرئيسة أو مهندس تحقيق التنمية في بلاده، كما هو الحال مع بارك تشونج في كوريا، وماو تسى تونج في الصين، ولي كوان يو في سنغافورة، ومهاتير محمد في ماليزيا، وسوهارتو في إندونيسيا، ونهرو في الهند، وتقترن هذه القيادة المستنيرة بأيديولوجية تنموية تقوم على ضرورة التدخل الفعال للدولة في المجال التنموي، حيث ينظر إلى التنمية على أنها رسالة مقدسة يتعين على القائد الوفاء بها، حيث يقوم القادة باتخاذ القرارات لتحقيق التنمية و/أو المساواة، كما يقومون ببناء التحالفات مع البيروقراط ورجال الأعمال لكي يطوروا سياسات تنموية تأتى بثمارها على المدى الطويل تحقيقا لمفهوم التنمية المستدامة(شباب بيتي المستقبل،2014:نت)[17].

التنمية كي تتحقق فإنها بحاجة لقيادة (رئيس الدولة أو رئيس الوزراء) متبنية للفكر التنموي، حتى ولو توفرت جميع العوامل والخصائص اللازمة لذلك، فالقيادة هي المحرك الأساسي الذي يخطط ويرسم ويضع السياسات لذلك.

2- نخبة بيروقراطية قوية وفعالة:

المؤشر الثاني، هو وجود نخبة بيروقراطية فعالة ملتزمة بالأهداف التنموية وتتسم بالكفاءة والتماسك الداخلي(تقرير التنمية البشرية،2013)، ولا مكان فيها إلا لمن يتمتع بالكفاءة والجدارة، وتكون هذه النخبة البيروقراطية مستقلة عن القيادة السياسية، بحيث لا تصل إليها المصالح الفئوية لبعض السياسيين، ويكون هدفها هو مساعدة القيادة السياسية الملتزمة بتحقيق التنمية.

ويقع على كاهل هذه البيروقراطية العديد من المهام منها: (عبدالله،2014)

- تحديد واختيارات الصناعات التي تحتاج للتطوير، أي وضع سياسة صناعية، حيث تقوم الدولة ممثلة في الجهاز البيروقراطي بتمويل المشروعات التنموية من خلال تقديم المساعدات للصناعات الوليدة، بهدف دفع عجلة التصنيع وتوفير التكنولوجيا اللازمة للصناعات المختلفة.

[17]http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=32(18/5/2015)

- اختيار أنجع الطرق لتطوير هذه الصناعات في أسرع وقت، أي سياسة الترشيد الصناعي، حيث يضع الجهاز البيروقراطي السياسات المالية التي تحول دون التضخم، ويعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال صياغة اللوائح والإجراءات التنظيمية، ووضع نظم للمحاسبة للحيلولة دون انتشار الفساد .
- والإشراف على القطاعات الإستراتيجية المحددة لضمان جودة وتأثير عملها الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة من نظم تعليم وتدريب ونظم للرعاية الصحية وغيرها من الخدمات اللازمة لتوفير مُدخل بشري كفء في العملية الاقتصادية .

وهنا يمكن القول، إن النخبة البيروقراطية عندما يتم اختيارها حسب الكفاءة والمصلحة الوطنية تستطيع أن تقدم الكثير للوطن فهي بعيدة عن الضغوط الحزبية، أو المصالح العرقية، أو حتى الشخصية فهي مبنية على أساس سليم، ولذلك فهي قادرة على مساعدة القيادة السياسية نحو التقدم والازدهار.

3- القيم الآسيوية:

تشغل القيم موقعاً محورياً في الفكر الآسيوي الذي طالما أسبغ عليها أهمية كبرى خاصة فيما يتعلق بتجديد ملامح وقسمات الانطلاقة التنموية التي شهدتها كثير من دول القارة (فضلي :172).

وتتمثل أهم هذه القيم في:(شباب بيتي المستقبل،2014)

-إيمان الآسيويين بقيمة الجماعة(الأسرة، العائلة، الحي، الشعب، الدولة)، فهم يرفضون النزعة الفردية المتطرفة السائدة في الغرب، فالفرد الآسيوي يصيغ مصالحه دون تجاهل لمصالح عائلته وجماعته.

- تقدير قيمة التعليم، حيث يبجل الآسيويون التعليم، فلديهم الاستعداد الكامل للتضحية من أجل تعليم الأبناء، كما أن التعليم لا يقتصر فقط على الصفوة، فكان الفلاحون في كوريا الجنوبية يحرصون بشدة على توفير أفضل أنواع التعليم إلى أبنائهم، حتى وإن كلفهم هذا قيامهم ببيع أبقارهم، ولهذا يسمى نظام التعليم الكوري بأنه مبنى على عظام الأبقار كناية عن بذل أفقر المزارعين أفضل ما لديهم لتعليم أبنائهم.

- الإيمان بقيمة الادخار، فنمط الاستهلاك الآسيوي لا يتسم بالشراهة والتطلع المستمر إلى مستويات معيشة مرتفعة، الإيمان بقيمة العمل بجد، فهو فضيلة يحرصون عليها، كذلك

يمارسون العمل كفريق وطني متكامل، حيث يعتبر كل من الاتحادات العمالية وأرباب العمل أنفسهم شركاء وليسوا أعداء طبقيين.

وهكذا، وضعت القيم الآسيوية بعض المبادئ التي لابد وأن يلتزم بها الحاكم الرشيد، وأهمها أن يكون الشعب هو أساس القيادة، وأن يكون متأنيًا في إصدار القرارات، وأن يتخذ من الوسطية منهجًا له.

4- وجود جهة مسئولة ومنظمة لعمليتي التخطيط والتنمية:

المتابع لتجربة الدولة التنموية في الدول الآسيوية، يلاحظ أن هناك هيئة أو مؤسسة رائدة، مسؤولة عن عملية التخطيط التنموي، ففي اليابان تمثلت هذه الهيئة في وزارة التجارة الخارجية والصناعة، وفي كوريا الجنوبية لعب مجلس التخطيط الاقتصادي الدور الأكبر في إدارة عملية التنمية، وفي هونج كونج تمثلت هذه الهيئة في مجلس الإنتاجية، ومجلس تنمية التجارة، وهذا الأخير كان بمثابة التجربة الأكثر تميزًا بين كافة الهيئات المضطلعة بالتنمية الآسيوية، فكل الهيئات قامت الدولة بإنشائها، ولم تسمح للقطاع الخاص بأن يكون له أياد بيضاء عليها، إلا أن مجلس تنمية التجارة بهونج كونج ليس تنظيمًا حكوميًا ولا منبثقًا تمامًا من القطاع الخاص، وإنما هو يشبه التنظيم الحكومي، لكنه يُمول ويُدار بواسطة القطاع الخاص، ويتلخص دور هذه الهيئات في وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة، من خلال تخصيص الموارد للمشروعات التنموية الكبرى في ظل ندرة الموارد، وكذا إدارة الصراعات التي تنشب بسبب هذه الندرة (شباب بيتي المستقبل،2014).

ونجد الاهتمام بالتنمية من إنشاء هيئة مختصة لها موظفيها ودعمها المالي الخاص بها بعيداً عن مشاكل الوزارات، مما يجعل هذه الهيئة القيام بالمهام المنوطة فيها جدية وتفاني، حيث أن المهمة التي ستقوم بها وهي التخطيط التنموي لكل الوزارات مهمة وطنية سيعود مردودها على كل مواطن.

5- مجتمع مدني ضعيف ولكنه يصبح أكثر قوة مع مرور الوقت:

ولعل مما يزيد من صعوبة التعرف على دور المجتمع المدني في آسيا على حفز عملية الإصلاح السياسي، هو ذلك الشق الخاص بارتباط كثير من استخدامات هذا المفهوم هناك بالعديد من الانحيازات القيمية والأيديولوجية، بيد أنه برغم هذه الصعوبات إلا أنه يصعب إغفال تنامي دور المجتمع المدني في آسيا، حيث ينسب إليه الإسهام في إقصاء عدد من النظم

التسلطية والضغط من أجل مزيد من الإصلاح السياسي، ويكفى في هذا المجال الإشارة إلى رفض تنظيمات المجتمع المدني في كثير من الدول الآسيوية لبعض الممارسات السلطوية من قبل قياداتها على نحو ما شهدته إندونيسيا إبان الإطاحة بسوهارتو (ميتكس،1999: 107).

عملت دول شرق آسيا على إضعاف المجتمع المدني، وذلك لأن ثقافة المجتمع المدني المكمل والمساند للحكومة غير حاضر في تلك الحقبة بهذا المعنى، حيث أنها كانت قد تخلصت من الاحتلال لتوها ولا زالت آثاره باقية، وتعتبر منظمات المجتمع المدني هي ذراع للتأثير الغربي في دول العالم الثالث، وبعد أن حققت الدولة الإنجازات الإنمائية والتي أبهرت بها شعوبها استمدت قوتها من هذه الإنجازات، ثم بعد انتشار الوعي والتعليم بين الناس أصبحت مؤسسات المجتمع المدني حاضرة في أذهان الناس، وأخذت فكرة المجتمع المدني الوطنية التي تخدم مصلحة الدولة تنضج في المجتمع، بدأت تنتشر وتقوى شيئاً فشيئاً.

إذا وجد قيادة تمتلك الفكر التنموي وتعمل به من أجل الصالح العام فلتسيطر على مفاصل الدولة حتى تتم عملية التنمية، ثم بعد ذلك تبدأ في تمكين الإعلام و المجتمع المدني، حيث أن هناك أصحاب المصالح الذين يقاومون التغيير لا يروق لهم ذلك، لأنهم منغمسون في الفساد وهذا سيؤثر على مصالحهم الشخصية، ولنا في ذلك خير مثال ما حدث في الدول العربية من فوضى ونزاعات عندما امتلكت القيادات الفكر التنموي مع ترك المجال للإعلام المضاد وللمنظمات، ولم تسيطر على مفاصل الدولة الحقيقية، وكان الأحرى أن تستخدم القوة حتى تبسط سيطرتها على مفاصل الدولة، ومن ثم تغيير ثقافة المجتمع لثقافة تنموية، وبعد ذلك تبدأ في تقوية المجتمع المدني.

المبحث الثالث

دور الحكم الرشيد في تحقيق الدولة الإنمائية

أولاٍ: تقديم.

ثانياً: دور الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية.

1. إطلاق الحريات التي يكفلها القانون وحرية الصحافة
2. الاستقرار السياسي
3. الفاعلية الحكومية
4. نوعية الأطر التنظيمية
5. سيادة القانون
6. مكافحة الفساد

المبحث الثالث: دور الحكم الرشيد في تحقيق الدولة الإنمائية

-تقديم:

تتمحور المقاربات العالمية حول التنمية في عالم ما بعد الحداثة[18] على الرباعية القيمية: الحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان والاقتصاد الحر، والحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي رفع مستويات التنمية المرتبطة بالإنسان من جميع نواحيها(لعجال،2010 :64).

وتعمل إدارة الحكم أو الحكم الرشيد من خلال إيجاد الدوافع الأساسية إلى تحقيق الاطمئنان في الاقتصاد مؤديا بذلك إلى تحقيق الكفاءة وصولا لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفعها(المطوري،2011 :9)، ويقول دانيال كوفمان(D. Kaufmann):"إن الحكم الجيد هو المفتاح...ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود"(عبد القادر، عبدالقادر،2011: 7).

ويقول النائب يحيى العبادسة: لتطبيق معايير الحكم الرشيد أثر على التنمية، والقضيتان مرتبطتان في بعض، فالحكم الرشيد يوفر إدارة مالية رشيدة وعملية إدارية تقوم على الكفاءة والإبداع ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والتخطيط العلمي مما ينعكس على التنمية (العبادسة،29/10/2015، مقابلة).

وتشير الأبحاث والدراسات في شكل عام أن بإمكان البلدان أن تحقق أرباحا تنموية أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيه، ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:(عبد القادر، عبدالقادر، 2011: 7).

1-**تعد الحريات التي يكفلها القانون وحرية الصحافة** من العناصر الأساسية ضمن ما يعرف بإبداء الرأي، والمساءلة الذي يؤدي إلى تقوية المعلومات العامة لدى الأفراد، والمجاميع المختلفة في المجتمعات، وزيادة الشفافية الاقتصادية، والاجتماعية، من ناحية أخرى فإن وجود منظمات المجتمع المدني كالاتحادات، الأحزاب، والانتخابات الحرة تمّكن الناس في أي مجتمع من عملية اختبار الدولة والرقابة المستمرة، فضلا عن حقهم في عزل تلك الدولة(المطوري،2011 :9)، أما

[18] هي جملة للمفكر الفرنسي ليونارد مطلق مفهوم ما بعد الحداثة عام 1979 جملة يمكن استخدامها لتبيان الواقع المعاش في مرحلة ما بعد الانهيارات، ولمناقشة الخصائص المرافقة، والتي بأكثريتها مفاهيم وقيم سابقة على تلك الفترة، لكن أعيدت صياغتها بشكل يتكامل مع المستجدات الفكرية والثقافية والسياسية ويتماشى معها(خليل،2010: 22)

أنظمة الحزب الواحد حيث تأكل الدولة المجتمع وتبتلع مؤسساته المدنية (الأهلية وغير الحكومية) أو تحّولها إلى تابع لها فإن مسألة المساءلة والشفافية تضعف إلى حدود كبيرة، حيث ينتشر الفساد والتسلطية والاستبداد بتراتبية من قمة الهرم حتى قاعدته، على حد تعبير المفكر والمصلح عبد الرحمن الكواكبي(شعبان،2007)[19].

وتساهم الحريات في تعزيز ثقافة المجتمع والبناء حيث إن المواطن يطلق عقله للتفكير دون ضغوطات مما يعود بالأثر الإيجابي على الدولة، فهو يستطيع أن ينتقد الأخطاء ويعزز من الصواب مما تستفيد منه الدولة كمؤشر لسير سياساتها وخططها المتبعة، ولكن عندما تقيد الحريات فيشعر المواطن بالضيق والضجر والإحباط مما يعود بالسلب على الدولة، لأنه لو تكلم ضد التيار فسوف يحاسب ويعاقب مما يبقي فكره أسير.

إذن يساعد مؤشر المساءلة وإبداء الرأي رجال الأعمال على نقد السياسات غير الصحيحة للدولة، واتخاذ المواقف ضد التغيرات الضارة بالاقتصاد، وهذا يعني من جانب آخر إن عدم وجود هكذا مؤسسات يؤدي إلى زيادة تكاليف الأعمال، ومن ثم وضع القيود أمام رواج الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي (المطوري،2011 :10).

كما ويجب أن نعطي الحريات عندما يكون هناك استقرار سياسي، وحس وطني، وهدف موحد للجميع، والتخلص من التبعية الخارجية، ويصبح النقد بنّاء ويعدّل من السياسات العامة، فبذلك يتم تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وبارتفاع تطبيق معايير الحكم الرشيد يتم القضاء على الفساد الذي يعتبر أكبر معيق للتنمية الشاملة.

2-الاستقرار السياسي:

إنّ الاستقرار السياسي والاجتماعي هو أمر لا غنى عنه للتنمية(تركماني،2012)، وتعد المشكلات الحزبية، والمنازعات الداخلية، والاغتيالات، والانقلابات، والقضايا المشابهة لها من الأمور الرئيسة المساهمة في عدم الاستقرار السياسي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطرة، وعدم الاطمئنان في البيئة الاقتصادية لبلد ما، والنتيجة المترتبة على ذلك تتمثل بانخفاض مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم يلي ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي (المطوري،2011 :10).

[19] http://studies.aljazeera.net (25/5/2015)

يتحقق الاستقرار السياسي عندما يكون هناك تعددية حزبية مسؤولة وانتخابات دورية تؤدي لوجود نظام شرعي، يستطيع كل مواطن إبداء رأيه بكل حرية، فهذا يوفر بيئة لجذب المستثمرين وتشجيعهم على إقامة مشاريعهم واستثمار أموالهم في بيئة آمنة تشعرهم بالأمان والاطمئنان على أموالهم، فمن المعروف بأن رأس المال "جبان"، وهذا من شأنه الدفع باتجاه تنمية البلد حيث إنه يوفر فرص عمل للمواطنين، والتخفيف من مصاريف الدولة، مما يؤدي لزيادة الناتج القومي.

3-الفاعلية الحكومية:

المراد بالفاعلية الحكومية: هو قدرتها على تهيئة السياسات الصحيحة، وتنظيمها، وتطبيقها والتي لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود نظام إداري ذو كفاءة عالية، والنظام الإداري الكفء يجب أن يتمتع بقدرات، ومهارات تمكنه من إدارة الشؤون العامة للدولة، فضلا عن تمكنه من منع حدوث التغيرات الأساسية في السياسات العامة للدولة، وعدم تأثره بالضغوط السياسية ومحاولته على إيجاد الآليات الشفافة، في مجال جذب الكوادر الوظيفية وبمستوياتها المختلفة (المطوري، 2011 :10).

الفاعلية الحكومية تأتي من قدرة الحكومة على التمتع بالشفافية العالية والمسؤولية الكاملة عند التعيينات في الوظائف الحكومية واعتماد الكفاءة المهنية والعلمية كأساس لذلك، والقضاء على المحسوبية والواسطة، فهذا من شأنه أن يعود على الدولة بالنفع لما يُحدث ذلك من تقدم مؤسساتي في البنية الحكومية لا تتأثر بالتغيرات السياسية أو الحزبية لأنها بنيت على أساس سليم. وليس كالديمقراطية التي هي نظام يستطيع أن يوفر الآليات السلمية للتعامل مع تناقض المصالح الاقتصادية، والاجتماعية، والنزاعات السياسية(تركماني،2012:نت)[20].

4-نوعية الأطر التنظيمية:

إن القوانين، والتعليمات في بعض الأحيان قد تعرقل مسيرة إصلاح بيئة الأعمال، ويترجم ذلك على شكل أخذ تراخيص ممارسة الأعمال والموافقات الحكومية، والقوانين التي يتم الإشراف من خلالها على أنشطة القطاع الخاص مثل، قانون العمل، القيود التجارية، الضرائب المرتفعة، كل ذلك يؤدي إلى رفع التكاليف الأولية لأي مشروع استثماري، وكلما ارتفعت هذه التكاليف كلما أدت إلى ابتعاد المبدعين في قطاع الأعمال الخاص عن المشاركة في المشاريع الاستثمارية (المطوري،2011 :11).

[20] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151(26/5/2015)

سبب من أسباب هجرة العقول العربية المبدعة من بلدانهم إلى البلاد الأوروبية هو التراخيص والقوانين المعقدة، والإجراءات التي تحتاج لوقت طويل، وبالتالي سيحتاج لجهد وتكلفة عالية لإقامة مشروع إبداعي، مما دفعهم للهجرة وإنشاء مشاريعهم في دول أوروبية أسهل في القوانين وأقل في التكلفة، وقد نجح العديد منهم في تحقيق ذلك، وهذا بطبيعة الحال أثّر تأثير عكسي على التنمية الحاصلة في بلادهم الأم، وقد ساهم في تنمية الدول التي هاجروا إليها، على العكس من ذلك في دول شرق أسيا التي عملت على احتضان أبنائها وسّهلت لهم القوانين والنظم مما ساهم في التسريع في عملية التنمية.

ويبيّن تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (التابع للبنك الدولي) على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الرشيد نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4% في معدل النمو و 0.27% في معدل الاستثمار (عبد القادر، عبدالقادر،2011: 8).

إن إدراك المواطن بأنّ فرص التقدم مفتوحة أمامه، وأنّ تقدمه مرهون بعمله، وكفاءته دون أي اعتبار آخر، وثقته بأنّ ثمار عمله ستعود عليه، سوف يدفعه إلى السعي الجدّي لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات وبذل المزيد من الجهد في العمل(تركماني،2012:نت)[21].

أما انتشار المحسوبية والواسطة وعدم اتباع نظام الكفاءة والفاعلية فقد تدفع بالمواطن إلى حالة من الاحباط والتخاذل، ولكن عندما يكون هناك نظام للكفاءة مقام على الشفافية، تجعله يقدم كل ما يملك من أجل كسب المزيد من المهارات التي تعود عليه بالكسب وهذا بدوره سينعكس على مخطط التنمية في البلد.

5-سيادة القانون:

تعبر سيادة القانون عن مستوى احترام المواطنين ورجال الدولة في بلد ما للمؤسسات القانونية التي تعمل على حل الخلافات في المجتمع(المطوري،2011 :11)، وينتشر الأمن والأمان بين المواطنين وفي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة مما يؤسس لاستقرار سياسي ومؤسسات شرعية قائمة على أساس احترام القانون ورضا أمني، يشعر المواطن والمستثمر بالاطمئنان على ماله ومستقبله لوجود قوانين واضحة تطبق على الجميع، مما يدفعه للعمل

[21] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151(26/5/2015)

والاستثمار ودفع طاقاته نحو أهدافه البناءة النبيلة وهذا يساعد الدولة للوصول للتنمية المنشودة بأسرع وقت وأقل جهد.

6-مكافحة الفساد:

مكافحة الفساد يجب أن تتم في أعلى المستويات في الدولة بداية ثم تطبق على المؤسسات وعلى المواطن كي يشعر ويتقبل الجميع هذا المنهاج، فتشير الدراسات إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تفرض على المستثمرين الأجانب، وفي العديد من البلدان النامية، يمثل الفساد ضريبة تنازلية مفروضة على الأسر أيضا: تدفع العائلات ذات الدخل الأدنى حصة غير متوازية من مداخيلها في شكل رشاوي للوصول إلى الخدمات العامة (مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالبا ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد(عبد القادر، عبدالقادر، 2011: 8).

كما أن الفساد يحبط المواطن ويصل به لحالة فقدان الثقة بالنظام، مما يؤدي لتراجع في عملية التنمية حيث أن الدخل الأكبر للأموال تتوزع على فئة قليلة في المجتمع ألا وهي الفئة التي لا تستفيد الدولة منهم ومن مدخلاتهم لأنهم فوق القانون فلا يدفعون الضرائب وكل شيء ملبى لهم مجاناً، مما يؤدي لانخفاض الإيرادات الضريبية التي تحصل عليها الدولة وهذا من شأنه يخفض الخدمات المقدمة من الدولة، فمكافحة الفساد تعيد الحقوق لأهلها وتعطي ثقة للمواطن بالدولة، ويبقى الاستثمار في وضعه الطبيعي الذي يساعد الدولة والمواطن وليس فئة بحد ذاتها، ويشعر المواطن بالخدمات المقدمة.

-الخاتمة:

يرسي نظام الحكم الرشيد مبادئ يحلم بها كل مواطن شريف وكل حكومة تنبذ الفساد، لأنه يحث على النزاهة والعدالة والشفافية والمساواة وسيادة القانون التي تؤسس لدولة قوية، وهذه المبادئ لن تأتي من فراغ بل تحتاج لعمل وتظافر جهود الجميع من حكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة والمواطنين، مما يؤسس لاستقرار سياسي بعيداً عن الانقلابات العسكرية والفوضى السياسية التي تنهش في جسد الدولة، ونتاج تحقيق الحكم الرشيد تعود بالمنفعة على الجميع من رفاهية وتنمية.

والدولة الإنمائية بحاجة لمتطلبات ومزايا يجب أن تتحقق بالدولة، هي القيادة المستنيرة ذات الفكر التنموي، ونخبة بيروقراطية قوية وفعالة وتتسم بالكفاءة والتماسك، وقيم العدالة والتسامح

والمجتمعية التي تدعو للتوحد والمحبة، ووجود جهة خاصة ومسؤولة عن عملية التنمية مما يجعلها متخصصة بهذا فيعطيها أكثر اهتمام، ومجتمع مدني مسؤول ويكون عون للحكومة ضد الفساد.

وبهذا نجد أن هناك علاقة قوية ومترابطة بين البعد السياسي للحكم الرشيد والتنمية في الدولة الإنمائية، فالبعد السياسي للحكم الرشيد يوفر متطلبات منها إطلاق الحريات، والديمقراطية من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، ومكافحة الفساد، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن، وهذا يؤدي للاستقرار السياسي، الذي يعتبر البيئة الخصبة للانطلاق نحو النهضة والتنمية الشاملة.

ولكي يتحقق البعد السياسي للحكم الرشيد فذلك يحتاج لاستقرار في النظام السياسي، وماليزيا كتجربة ندرسها في هذه الدراسة فإننا سنقوم في الفصل التالي من الاطلاع على مدى الاستقرار في هذا النظام السياسي من خلال دراسة مقوماته (نظام الحكم، الحياة السياسية، والقيم السياسية السائدة).

الفصل الثالث

مقومات النظام السياسي الماليزي

- **المبحث الأول: نظام الحكم في ماليزيا.**
- **المبحث الثاني: الحياة السياسية في ماليزيا.**
- **المبحث الثالث: القيم السياسية السائدة في ماليزيا.**

الفصل الثالث: مقومات النظام السياسي الماليزي

-مقدمة:

إن النظام السياسي يُعرف بأنه، عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، بمعنى الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعة، تمثلت في المؤسسات السياسية، وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية إسهاماً في العمل السياسي، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار، والعناصر التي تقع خارجه تمثل محيطه أو بيئته التي ينشأ وينمو فيها النظام(أيوب،2006: 85).

إن استقرار النظام السياسي للدول له دور فعال في تحقيق التنمية والتقدم، ولكن ليس هناك نظام سياسي ثابت لكل الدول، حيث أن لكل دولة نظامها الخاص بها الذي يضعه السياسيون والقانونيون والمشرعون لكي يتلاءم مع طبيعة هذه الدولة.

وماليزيا نموذجاً لمجتمع متعدد الأعراق والأديان، إذ يتكون المجتمع الماليزي من ثلاثة أعراق رئيسية هي المالايا والصينيين والهنود، إلى جانب عدد من الأقليات الصغيرة من التايلانديين والإندونيسيين والاستراليين والأوروبيين، واستطاع أبناؤها وضع نظام سياسي خاص بهم يمكن لهم الاستقرار السياسي وبناء الدولة بناءً سليماً.

من خلال ما طرح ستحاول الدراسة تسليط الضوء على النظام السياسي الماليزي ومعرفة مكوناته التي لها دور فّعال في تحقيق التنمية التي وصلت لها ماليزيا، ويتكون النظام السياسي من جهات رسمية وغير رسمية .

وتم تقسيم هذا الفصل لثلاثة مباحث:

في المبحث الأول تم تناول نظام الحكم في ماليزيا حيث أنه له طابع خاص كونه الجهة الرسمية فهو يحافظ على صلاحيات كل مكون من مكونات النظام، نظراً لما تتمتع به من وجود ملك ورئيس وزراء حيث إن ماليزيا تعاقب عليها ستة رؤساء وزراء منذ استقلالها، وكان لكل رئيس وزراء الدور الفعال في تحقيق الاستقرار والبناء، حيث تم البحث في مكونات النظام السياسي الماليزي من سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية.

وفي المبحث الثاني فقد تم التطرق للحياة السياسية في ماليزيا فهناك جماعات ليس لهم دور في نظام الحكم الرسمي ولكن لهم تأثيراً في الحياة السياسية، ويستطيعون تغيير مسار سياسة البلاد من خلال نفوذهم القوي، فهم متنوعون بين الأحزاب السياسية، جماعات الضغط أو

المصالح والرأي العام، وسوف تستعرض الدراسة في هذا المبحث بهذا المبحث مدى تأثيرهم في تغيير اللعبة السياسية في ماليزيا.

أما المبحث الثالث، سنستعرض القيم السياسية السائدة في ماليزيا، فلكل شعب من الشعوب قيمه الخاصة به سواء كانت اجتماعية أو سياسية...إلخ ،هذه القيم تساهم في بناء واستقرار النظام السياسي، وسنسلط الضوء على دور هذه القيم في بناء نظام سياسي يعتمد على الحكم الرشيد، ودفعه لعملية التنمية.

المبحث الأول

نظام الحكم في ماليزيا

أولاً–تقديم.

ثانياً–الهيئات الممثلة للنظام السياسي الماليزي.

1– السلطة التشريعية.

2– السلطة التنفيذية.

3–السلطة القضائية.

المبحث الأول: نظام الحكم في ماليزيا

تقديم:

يتمتع نظام الحكم في ماليزيا بالاستقرار حيث إنه توجد فيها انتخابات برلمانية دورية، ويوجد في ماليزيا حكومة مدنية منتخبة، وتتسم الانتخابات بالنزاهة، ويوجد بعض الولايات التي تسيطر عليها المعارضة[22]، وماليزيا كانت ولا زالت بعيدة عن الانقلابات العسكرية الداخلية، ومما شجع ماليزيا على الاستقرار السياسي أنها توجد في إقليم بعيد عن الحروب والنزاعات العسكرية، وتعتمد الحلول السلمية لحل المشاكل.

وفي هذا السياق يقول الدكتور "مهاتير محمد[23]" في مذكراته «طبيب في المنزل»:" قد لا تُعد ماليزيا في نسق الديمقراطيات الليبرالية على الطراز الغربي، ولكن المؤكد أنها تستند على نظام سياسي تقود الحكم فيه حكومة منتخبة من قبل الشعب على المستويين المركزي والفدرالي"، ويشير إلى أن القليل فقط من الدول التي كانت مستعمرة نجحت في جعل الديمقراطية تعمل، وأن ماليزيا من بين هذه الدول، إذ أن مرشحي المعارضة يمكنهم الفوز في الانتخابات، وقد ينجحون إلى درجة السيطرة على الحكم في مستوى الولايات، وقد يتمكنون أيضاً من السيطرة على الحكومة المركزية لولا نجاح وصمود صيغة «الجبهة الوطنية» المُشّكلة من التحالف العابر للعرقيات الذي تمكن من الفوز بكل الجولات الانتخابية الاثنتي عشرة التي جرت في البلاد على مدار ستة وخمسين عاماً (محمد،2014: 8)،ويشكك الغرب في الديمقراطية الماليزية، التي تفتقر إلى حد كبير لأسس وركائز الديمقراطية الغربية، وارتأت الأدبيات الغربية في التجربة الماليزية أنها تعكس ما يمكن تسميته بنظام نصف ديمقراطي أو شبه ديمقراطي أو تمثل نوعاً من السلطوية الناعمة[24](مجموعة باحثين،2011: 221).

---

[22] فوز تحالف من الأحزاب الإسلامية ومعه أحزاب صينية وهندية معارضة بالولايات الخمسة علي رأسه الحزب الإسلامي وحزب العدالة الذي شكلته زوجة أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء "مهاتير" سابقا، وحصوله علي ثلث مقاعد البرلمان تقريبا، وما ترتب علي هذا من عودة أنور إبراهيم لقيادة حزب العدالة بعد انتهاء فترة العزل السياسي نتيجة سجنه في قضايا فساد جري تبرئته منه لاحقا ، ما أثار تساؤلات حول عودة "إبراهيم" ليقود الحياة السياسية في ماليزيا خلفا لزميله "مهاتير" الذي اعتزل وترك السلطة لخلفه عبد الله بدوي(عرفه،2008: نت). http://almoslim.net/node/90235:(10/6/2015)

[23] رئيس الوزراء الماليزي1981-2003

[24] القوة (السلطة) الناعمة هو مصطلح صاغه في التسعينيات من القرن الماضي عميد مدرسة كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفرد، ورئيس مجلس المخابرات الوطني ومساعد وزير الدفاع جوزيف س.ناي حيث يعرفها على أنها: القدرة على الحصول على ما يُراد عن طريق الجاذبية، بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، فالقوة الناعمة تستخدم نوع مختلف من العمل (وهي ليست قوة القسر ولا المال) لتوليد التعاون، وهي الانجذاب إلى القيم المشتركة، والعدالة، ووجود الإسهام في تحقيق تلك القيم(العنزي، 2012:نت) https://www.paldf.net/forum/showthread.php?(10/6/2015)

يتشكل النظام السياسي الماليزي من هيئات تتمثل في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية:

أولاً-السلطة التشريعية:

ترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

1-مجلس النواب الأصغر (Dewan Rakyat):

يبلغ العدد الإجمالي لأعضائه المنتخبين 219عضوا، 165 من شبه جزيرة ماليزيا و11 من كوالالمبور وواحد من ولاية بوتراجايا الفيدرالي و28 من ولاية سرواك و26 من ولاية صباح(منهم واحد من العاصمة المالية لابوان)، وتجري الانتخابات العامة له مرة كل خمس سنوات، حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك بتعينيها، وتنقسم اللجنة الى دوائر انتخابية حيث ينتخب سكان كل الدوائر ممثلا لهم في ديوان (راكيات) ويمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان(بيانغ لي-بيرتوان) الناطق الرسمي أو رئيس البرلمان(الحديثي، الحسيني، 2013: 234).

2-مجلس الشيوخ(Dewan Negara):

والذي يتكون من 70 عضواً، تختار المجالس التشريعية في الولايات 26منهم ويقوم الملك بتعيين الأربعة والأربعين الآخرين على أساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والأقليات. ولكل ولاية ممثلين يتم انتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أما رئيس مجلس الشيوخ ونائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه. ويعمل أعضاء **Dewan Negara** عادة لمدة ثلاث سنوات، وبإمكان البرلمان زيادة عدد الاعضاء المنتخبين إلى ثلاثة لكل ولاية، ويعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية أصغر بكثير وأقل قوة من مجلس النواب(الحديثي، الحسيني، 2013: 234).

"ومن الناحية الدستورية، فإن مجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان(المادة 43/3 من الدستور)، ولكن بحكم الأغلبية الساحقة التي تمتعت بها حكومات ماليزيا منذ الاستقلال في البرلمان، فإن الأخير لم يتحدَ الحكومة في القضايا الجوهرية، وقد أشار أحد الدارسين أنه ما بين عامي 1991و 1995، فإن 80% من مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة إلى البرلمان مرت دون تعديل، مقابل 5% تم تعديلها، 15% تم سحبها نظراً لضغوط المنظمات غير الحكومية أو الدول الأخرى" (عوض،2007: 56).

ثانياً-السلطة التنفيذية

النظام السياسي الماليزي هو نظام برلماني تتألف فيه السلطة التنفيذية من مستويين: السلطان، و مجلس الوزراء، والسلطان Yang di-pertuan Agong هو رئيس الاتحاد الماليزي، ويتم انتخابه من خلال "مجلس الحكام" الذي يضم السلاطين التسع للولايات الماليزية (حيث الولايات الأخرى ليس بها سلاطين)[25]، لمدة خمس سنوات، ولم يحدد الدستور صراحة إمكانية تجديد هذه المدة، وهو ما يستفاد منه من إمكانية التجديد، أما المستوى الثاني فهو مجلس الوزراء، ويتألف من رئيس الوزراء والوزراء، وطبقاً لتقاليد النظام البرلماني، فإن رئيس الوزراء الماليزي هو زعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب...(عوض، 2007: 53).

والقانون في ماليزيا واضح، والاحترام له من جميع السلطات والطبقات والمؤسسات فيها يجعل السهولة واليسر في تطبيقه، حيث إنه ليس هناك تجاوز للقوانين الدستورية أو تجاهلها، وكذلك تنعم ماليزيا بانتخابات دورية تجرى في وقتها مما أدى لاستقرار وتقوية هذا النظام، فلقد استمد هذه القوة من شرعيته الدستورية.

وتهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن، وقد تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسيته، ومجموعة الحسابات الإقليمية والدولية، وكان من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، ولا تبالغ في تقديرات الإمكانات المتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ الذي رغم أنه كان يتسم أحياناً بالبطء، فإنه كان يسير في الاتجاه الصحيح(صالح،2008: 17-18).

وهذه القيادات استطاعت أن توازن بين المتطلبات الداخلية للمواطنين، ومتطلبات الدول الخارجية حيث إنها استطاعت تلبية احتياجات المواطنين من رفاهية واستقرار، وعدم الدخول في صراعات خارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فأصبحت ماليزيا صديقة لدول العالم وتساهم في مساعدة الدول المحتاجة بفضل سياستها المتوازنة.

[25] بينانق ، ملقا ، صباح و سرواك

1-مهام السلطان:

لقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك Agong من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كلٌّ منهم، بالوراثة، إحدى الولايات الماليزية (والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال)، ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات، ولذلك لم يكن غريبًا أن يشهد مهاتير محمد، عندما كان رئيسًا للوزراء في الفترة 1981-2003، عهود خمسة ملوك لماليزيا! وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على "نصيحة" الحكومة؛ وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكَّن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قُلِّلت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي(صالح، 2012)، ولكن السلطان يستطيع التأثير في القوانين من خلال توقيعه أو عدم توقيعه على القوانين الصادرة عن البرلمان (عوض،2007: 53) .

ونظراً لأن ماليزيا كانت مستعمرة بريطانية، لذلك نتج أن النظام المتبع أشبه بالنظام السياسي البريطاني، حتى عندما تم تقليص صلاحيات السلاطين فهو مشابه أيضاً لما تم في بريطانيا، فأصبح الملك لا يحكم، وهذا يعطي مؤشر بأن الأنظمة الاستعمارية تركت لها أثراً في البلدان التي استقلت عنها، وتوغل بشكل كبير في هذه الدول، حتى أنها فرضت عليها تكوين النظام السياسي.

2-مهام مجلس الوزراء

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فيقوم الملك بتعيينه، حيث يتألف المجلس من رئيس الوزراء و الوزراء الذين يتم اختيارهم من البرلمان على شرط أن يكون رئيس الوزراء شخصا مولودا في ماليزيا وعضوا في مجلس النواب، وزعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب وحائزا على ثقة الأغلبية في المجلس[26]، وتتركز مهام رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء، هذا فضلا عن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة، وتوجد وظائف دستورية ووضعية معينة لرئيس الوزراء، حيث يقوم بتقديم النصح إلى الملك حول تعيين القضاة ولجان الخدمات الانتخابية، أما

[26] -وهو في هذه الحالة حزب التنظيم القومي الماليزي المتحد(الآمنو) المؤتلف من أحزاب أخرى في إطار "الجبهة القومية"

نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي يتولى الإدارة في حالة غياب أو عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء مهامه (الحديثي، الحسيني،2013: 233).

3-تعاقب رؤساء الوزراء في ماليزيا

خلال خمسة وخمسين عاماً من عام (2012-1957) قاد ماليزيا ستة رؤساء وزراء فقط (صالح،2012:نت)[27]، وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا، وعلى الأغلب فقد كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته(فضلي،بدون:169).

وهنا ارتأت الدراسة ضرورة استعراض نبذه حول رؤساء الوزراء لدى ماليزيا منذ بداية الاستقلال حتى نهاية فترة حكم مهاتير محمد، وذلك على النحو التالي:

-رئيس الوزراء/ تنكو عبد الرحمن (1957م-1970م):

بدأ الأمير "تنكو عبد الرحمن" نشاطه السياسي منذ أن كان طالباً في بريطانيا، وبعد عودته إلى بلاده قاد حركة تحرير الملايو، وتولَّى رئاسة منظمة الاتحاد الوطني وقام بجولات واسعة في بلاده داعياً إلى الوحدة والتعايش بين المجموعات العرقية المختلفة، وقد أسفرت جهوده عام 1955م، عن قيام حزب الاتحاد الذي اكتسح أول انتخابات عامة في عام 1957م، وتم تعيينه الوزير الأول ووزيراً للداخلية، وفي السنة التالية قاد مفاوضات شائكة مع بريطانيا تكللت بتوقيع اتفاقية استقلال الملايو مع الحكومة البريطانية في عام 1957م، وعلى إثر ذلك أنتُخِب تنكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء في بلاده...(مخلوف،1983:نت)[28].

ويعتبر "تنكو عبد الرحمن" أول رئيس للوزراء بطل الاستقلال الماليزي(فضلي،بدون:169)، وكونه تعلم القانون في جامعة أكسفورد في بريطانيا أدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا، ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود، واعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود، وعمل على بناء تحالف من الأحزاب الكبرى الثلاثة، وهو ما شكَّل أساس فكرة التوافق بين مختلف الأعراق، وعلى أساس هذه الفكرة ما زال حكم ماليزيا قائمًا، ونجح تنكو عبد الرحمن في تحقيق الوحدة فتم ضمّ أقاليم صباح وسراواك وسنغافورة، وعندما

[27] http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm(14/6/2015)
[28] http://kfip.org/ar(15/6/2015)

شعر أن بقاء سنغافورة سيهدد أسس التوافق الماليزي، اختار طرد سنغافورة في سبيل الحفاظ على التوافق (صالح، 2008: 18).

تجد الحكمة في شخصية "تنكو عبد الرحمن" حيث إنه تعرض لأزمتين، استطاع أن يسيطر عليهما وحلهما، الأولى استيعاب الأحزاب الكبرى وتشكيل التوافق، حيث إن هذه المرحلة مرحلة انتقالية وحاسمة تحتاج تظافر الجميع للنهوض من حالة الاستعمار لبناء دولة، فالعديد من الثورات سقطت نتيجة لعدم تحري الحكمة في هذه المرحلة، والثانية عندما شعر أن سنغافورة ستشكل له أزمة وسيشتت التوافق وسيدخله في صراعات ماليزيا حينها قرر أن التوافق في غنى عنها، فقرر الاستغناء عنها، وإخراجها من التوافق.

-رئيس الوزراء/ تون عبد الرازق بن حسين (1970م-1976م):

وفي العام 1970م أصبح(تون عبد الرازق بن حسين) رئيسا للوزراء إثر اضطرابات 1969/5/13 التي هزت ماليزيا، وهي اضطرابات عرقية بين الملايو والصينيين أدت إلى مقتل143 من الصينيين و25 من الملايو، وعبّرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي؛ فأعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسّع التحالف الحاكم وشكّل "الجبهة الوطنية "لتشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارًا، واعتبره الكثيرون "بطل التنمية" (فضلي:169). حيث وضع ماليزيا على طريق التطور الاقتصادي، فكان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy NEP"" التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة تالية (1990-1971)، استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات (سنة 1969) (صالح، 2008: 19).

على أية حال، بدأت مرحلة جديدة في ماليزيا بعد الاضطرابات التي حدثت، لكن "تنكو" عرف أن مهمته انتهت وماليزيا بحاجة لقائد جديد يقود البلاد، فكان تون عبد الرازق هو بطل هذه المرحلة، فالدولة تحتاج لعدالة في التوزيع وتنمية تحقق للمواطن طموحة، فبدأ العمل على وضع الرؤى والخطط لذلك للقضاء على الفتنة.

-رئيس الوزراء/ حسين بن عون(1976م-1981م):

كان قدوم حسين بن عون Hussein bin Onn (ابن أول رئيس لحزب أمنو) استمرارًا لنهج تون عبد الرازق، ونجح عون في استيعاب مهاتير بن محمدMahathir bin Mohamed ، الذي كان قد طُرد من الحزب وقيادته، إثر أحداث 1969، وجعله نائبًا له ووزيرًا للتربية... (صالح،2008: 19).

بدأ حسين بن عون من ما انتهى عنده تون عبد الرازق، فهذا يدل على صدق القيادة في خدمة الوطن والمواطن، ونرى الرجاحة في التفكير والنظرة الثاقبة عندما استوعب المفكر مهاتير محمد، "فليس كل من يخالفني هو ضدي" ولكن له رؤية تساعد في تجاوز الأخطاء يجب أن تحترم وتؤخذ بالحسبان، وهذا سر من أسرار الاستقرار السياسي الذي تمتعت به ماليزيا طوال هذه الفترة.

-رئيس الوزراء/ مهاتير بن محمد(1981م-2003م):

يُوصف الدكتور مهاتير بأنه حكيم عاقل في زمن الجنون والخوف على المصالح الشخصية، يُسمي الأشياء بأسمائها، ويضع الأمور في نصابها الصحيح ويعطي القضايا ما تستحقه، فهو قائد ذو ثقافة عالية يعطي دروساً في التاريخ والدين والإنسانية والأخلاق، لم يقل شيئاً يجافي المنطق أو بعيداً عن الواقع، رجل حضارة وفكر وسلام، استطاع جذب انتباه جميع الوطنيين والمحبين للسلام والعقلانيين الباحثين عن مصالح الأمة الإسلامية في ظل الخنوع والأفواه المغلقة والأيادي المقيدة، ومدافع عنيد وقوي عن الحقوق العربية والإسلامية(عبد الواحد،2003: نت)[29].

ولم يكن "مهاتير محمد" مجرد رجل سياسة، بل كان -أيضًا- مفكرًا له كتبه ومؤلفاته، وكان صاحب رؤية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده، ولقد استفاد مهاتير من كل ما حققته ماليزيا منذ الاستقلال من نجاحات واستثمرها وجعلها قاعدة لانطلاقته، ولم يرد الدكتور مهاتير أن يكون انطلاقه عشوائيًا، بل بدأ يبحث في تجارب الدول الأخرى وخاصة الآسيوية، حيث اتسمت سياسته بالاتجاه شرقًا، واستقر اختياره على المعجزة اليابانية، فجعلها أمامه قدوة ومثلاً أعلى، وقد كان توجُّهه ناحية اليابان مستلهمًا من تجربة نجاحها ملحوظًا بشكل كبير، وصرح بذلك في العديد من المناسبات(قصة الإسلام،2010)[30].

[29]http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html(18/6/2015) .
[30] http://islamstory.com/ar(18/6/2015).

لم يعمل مهاتير محمد بشكل عشوائي ولكن بحث عن تجربة ناجحة في بيئة قريبة من البيئة الماليزية، حتى لا تكون مراحلها كجسم غريب على الشعب الماليزي، يصعب التعامل معه، وكان هذا الاختيار هو التجربة الماليزية ولم يخفِ مهاتير محمد ذلك؛ بل صرح به بشكل علني، حيث الفضل يعود لأهل الفضل، وهذه صفة تُميز القائد الذي يرد الفضل لأهله.

يُعدّ مهاتير محمد الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عامًا (1981–2003)، "بطل الازدهار" الماليزي، حيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصًا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم مهاتير خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو وأحدث تغييرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى، وقدّم مهاتير رؤية شاملة للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020 "Vision 2020"، كما نجح في مواجهة أخطر أزمة اقتصادية مرت بها ماليزيا في تاريخها (سنة 1998((صالح، 2008: 19).

إن نجاح ماليزيا في مواجهة الأزمة الاقتصادية لدليل على قوة الخطة الاقتصادية الماليزية ونجاحها، فلقد تأثرت دول عظمى يعتبر اقتصادها من أقوى اقتصاديات العالم بهذه الأزمة.

أكد مهاتير محمد على أهمية تغيير النهج الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة والانتقال إلى الصناعة لتحقيق عملية التنمية بوصفه أن الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار عام ١٩٥٧،ولكن ظلت بلدا زراعيا خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وأصبح هدفه هو إخراج ماليزيا من وضع الدولة الزراعية وإنشاء مصانع وبنية أساسية، وتحويل المجتمع الماليزي من العقلية الزراعية والعمل في إطار خطة عمل صناعية والعمل على إرسال بعثات علمية إلى الخارج(فضلي، بدون: 169–170).

ويتمتع "مهاتير" بكاريزما قيادية، مما جعله شخصية جماهيرية ذات ثقل فكري مرموق على مستوى جنوب شرق آسيا والعالم الإسلامي، فضلاً عن الصورة الايجابية التي قدمها من خلال مواقفه، قيمة التسامح، فمهاتير رغم كان يحرص على إشاعة التسامح الديني في ماليزيا تجاه الأقلية غير المسلمة، حتى أصبح ينظر إليها على أنها النموذج الإسلامي الوحيد الذي يستحق أن يحتذى به، وفي وصف مهاتير راح البعض يؤكد أنه يتمتع بقوة شخصيته ونظرة سياسية ثاقبة، وأنه لم يُعرف عنه استغلال نفوذه، كما نجح في تحاشي التحول إلى رمز لعبادة الفرد، وهي الظاهرة التي دمرت الكثير من القادة المسلمين، إضافة إلى اعتباره انموذجاً للقادة المسلمين

الذين تجاوزوا مجرد مباشرة الشؤون اليومية إلى تطوير رؤية سياسية استراتيجية(عبد الواحد، 2003:نت)[31].

ونستوضح من خلال ما ذكر أن مهاتير محمد قد فهم تعاليم الدين الاسلامي وما هو الأثر الذي تتركه قيمة التسامح والأخلاق الحميدة على التعاملات بين الناس مما تشيع جو من الحب والتلاحم ونبذ العنف، ولا ننسى أن الماليزيين دخلوا الاسلام لما رأوا من صدق التعامل والتسامح الذي وجد عند التجار المسلمين الذين كانوا يصلون لماليزيا، وأراد مهاتير محمد أن يخدم دينه الإسلامي من موقعه كرئيس وزراء ويستغل شخصيته القيادية وحب الناس له بالتنظير لتعاليم هذا الدين وخاصة اتجاه الأقليات.

يقول تعالى في القرآن الكريم" المال والبنون زينة الحياة الدنيا" (الكهف،46)، فمهاتير محمد توفر له المال والمنصب والبنون وكل ما يغير القادة ويدمر حياتهم السياسية، إلا أن هذه الأشياء لم تنل منه طوال فترة حكمه، وبقي يتمتع بالنزاهة والشفافية التي زادت من رصيده، وجعلته في الحكم لمدة 22 عام وهي أطول فترة حكم يصل لها حاكم في شرق آسيا، وهذه ميزة تجعلنا نطلق عليه لفظ القائد.

أخيرًا، وبعد أن شعر الدكتور مهاتير محمد بأنه قد انتهى من أداء رسالته أعلن استقالته من جميع مناصبه الحزبية في قراره التاريخي، وبالطبع لم يكن ما قام به مهاتير محمد –76 عامًا في ذلك الوقت– بالحدث العابر؛ فهو أطول زعماء شرق آسيا المنتخبين حكمًا، واسمه ارتبط بالحكم في ماليزيا محليًّا ودوليًّا، ومن ثَم أثارت استقالته جدلاً كبيرًا، وظل الكثير لفترة غير مصدق ويعتقد أنها مناورة سياسية (قصة الاسلام:2010:نت)[32].

نجد صدق هذا القائد حيث أنه بعد أن شعر بأنه قد أكمل رسالته وأن هذه اللحظة تحتاج إلى قائد آخر كي يقودها تنازل عن الحكم واستقال من جميع مناصبه، وهذه رؤية أخرى لهذا القائد تدل على فطنته حيث أننا قلنا أن كل رئيس وزراء في ماليزيا كان هو الأجدر والمناسب للفترة والمرحلة التي قادها فجاء بعده رئيس وزراء أكمل الرسالة والمشوار على طريق سلفه.

[31]http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html(18/6/2015).
[32] http://islamstory.com/ar(18/6/2015).

ثالثاً-السلطة القضائية:

النظام القضائي الماليزي موروث عن البريطانيين، والآباء المؤسسون لهذا البلد لم يروا مبرراً لتغييره، وقد قام بواجبه على أحسن ما يرام في أثناء حقبة الاستعمار على الرغم من محاباته للبريطانيين، ويسري القانون الماليزي على الجميع بالتساوي، فلا يوجد تمييز عرقي، والدستور هو القانون الأساس وهو يحظى بقبول الجميع(محمد،2014 : 657)

وتتألف السلطة القضائية في ماليزيا من:

1-المحكمة العليا:

وهي أعلى محكمة في السلم القضائي الماليزي، وليس للمحكمة اختصاص بمراجعة دستورية للقوانين إنما تختص بموجب المادة الثانية من الفصل التاسع من الدستور بالنظر في نقض الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا، وتقديم أراء استشارية قانونية "وأي اختصاصات أخرى يحددها القانون" (عوض،2007: 56).

2-**يلي المحكمة العليا في المستوى محكمتان رفيعتان** إحداهما تقع في شبه جزيرة الملايو، و الأخرى في " صباح " و " سرواك"(الحديثي، الحسيني، 2013: 234).

3-**المحاكم الدورية** تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسية(الحديثي، الحسيني، 2013: 234)

4-**محاكم الجنح** ولها سلطة قضائية في الأمور المدنية الجنائية البسيطة(الحديثي، الحسيني، 2013: 234)

ويعد قاضي التحقيق بمثابة السلطة القضائية، ويتم تعيين رئيس محكمة الاستئناف و قاضي قضاة المحاكم العليا و قضاة المحكمة العليا و قضاة المحكمة الفيدرالية من قبل الملك، بناء على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام (نصري،2008:نت)[33].

تعيين القضاة من قبل الملك أو رئيس الوزراء تجعل للسلطة التنفيذية هيمنة على السلطة القضائية من خلال التأثير في أحكام القضاء؛ وهذا يؤدي لإضعاف مبدأ استقلالية القضاء.

[33]http://samiranasri.blogspot.com(25/6/2015)

المبحث الثاني

الحياة السياسية في ماليزيا

-أولاً: تقديم.

-ثانياً: الأحزاب السياسية.

-ثالثاً: جماعات المصالح.

-رابعاً: الرأي العام الماليزي.

المبحث الثاني: الحياة السياسية في ماليزيا

-تقديم:

يتولى صنع الحياة السياسة في ماليزيا جهات رسمية متمثلة في الثلاث سلطات، التنفيذية، التشريعية والقضائية، وغير رسمية متمثلة في الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والرأي العام الماليزي، حيث إن مشاركة هذه الجهات غير الرسمية في الحياة السياسية يجعل لها دورها الرقابي على عمل الجهات الرسمية، للضغط عليها لتنفيذ القرارات للصالح العام كنوع من العدالة والمساواة بين المواطنين وتجنب الفساد، وبذلك فهي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد في ماليزيا الذي بدوره ساهم في تحقيق التنمية في ماليزيا.

أولاً-الأحزاب السياسية

يمكن رصد دور الأحزاب السياسية الماليزية في صنع السياسة الخاصة من خلال تتبع دور الحزب الحاكم "التنظيم القومي المتحد للمالايا" (الآمنو)[34]، وكذلك دور الأحزاب السياسية المعارضة[35]، بالنسبة للحزب الحاكم، فإنه يحكم ماليزيا منذ الاستقلال بالائتلاف مع الجبهة القومية التي تضم مع الآمنو عدداً من الأحزاب السياسية، والآمنو هو أكبر الأحزاب السياسية الماليزية منذ الاستقلال، وقد شكل الحكومة منذ الاستقلال، وله حالياً 109 مقعداً في مجلس النواب البالغ عدد أعضائه 219 عضوا... (عوض،2007: 60).

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة، فإنها تعمل إما من داخل مجلس النواب أو من خارجه، فمن داخل المجلس هناك زعيم للمعارضة، وهو زعيم الحزب الحاصل على ثاني أكبر أغلبية في المجلس بعد الحزب الحاكم، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية المعارضة، ويعتبر ليم كيت سيانج زعيم حزب العمل الديمقراطي، وهو زعيم المعارضة في مجلس النواب، ويعمل بجانبه عدد آخر من الأحزاب المعارضة أهمها الحزب الإسلامي الماليزي، وحزب عدالة الشعب، بالإضافة إلى عدد من المستقلين (عوض،2007: 60-61).

---

[34] حزب التنظيم القومي للملاويين المتحدين، حزب التجمع الماليزي- الصيني، حزب المؤتمر الماليزي- الهندي، حزب الحركة الشعبية الماليزية، حزب الشعب التقدمي، حزب شعب ساراواك المتحد، حزب ساراواك التقدمي، حزب شعب ساراواك الأصلي، حزب البوميبراترا التقليديين، حزب العدالة الشعبية، الحزب الليبرالي الديمقراطي، حزب صباح التقدمي، حزب شعب صباح المتحد، وحزب تنظيم شعب قادازان(اسماعيل، 2014: 80).

[35] حزب العمل الديمقراطي، الحزب الإسلامي الماليزي، حزب العدالة الوطنية، حزب العدالة الشعبي، حزب روح 46، الجبهة التقدمية الهندية، حركة الاتحاد الماليزي، حزب صباح المتحد(اسماعيل، 2014: 81)

إن المميزات التي ذكرت لهذا النظام لا تعني أبداً أنه نظام مثالي أو أنه صالح للتطبيق في المجتمعات الأخرى، بل هو كغيره من النظم الوضعية لا يخلو من السلبيات والانتقادات أيضا، ففي ظل هذا النموذج قد تستثنى الأقليات أو بعض فئات المجتمع من التمثيل العادل، على عكس ما هو الحال في الديمقراطيات التي تتبنى هذا النظام ولكن وفقا لقاعدة التمثيل النسبي، علاوة على ذلك، فإن هذا النظام قد يساعد أحيانا على تطوير الأحزاب القائمة على أسس وروابط اثنية أو إقليمية، كما أنها تساعد على إيجاد مناطق يسيطر عليها حزب سياسي واحد أو يحتكر فيها معظم مقاعد البرلمان، كما تُهمل أحيانا أعداداً كبيرة من الأصوات في مثل هذا النموذج، والأمر الآخر هو أن هذا النظام في بعض الحالات قد لا يستجيب للتغيرات في الرأي العام، وفي هذا السياق وجهت بعض الانتقادات للحكومة الماليزية، ومعظم هذه الانتقادات جاءت من الدوائر الغربية، وحجتهم في ذلك هو أن الديمقراطية الكاملة تتطلب وجود شروط ثلاث: منافسة سياسية واسعة، ومستوى عالٍ من المشاركة السياسية، وحريات سياسية وحزبية، ووفقا لهذه المعايير فإن البعض يرى أن ماليزيا دولة "شبه ديمقراطية"...(أبوغزالة،بدون، نت)[36].

وبدأت المعارضة الماليزية تدخل في الساحة السياسية بقوة وأصبح لها تأثير، وذلك من خلال عدد المقاعد المتزايد الذي تحصل عليه في الدورة البرلمانية السابقة والحالية، وهذا يعطيها القدرة على التأثير في القرار السياسي، مما يعود بالنفع على المشهد السياسي الماليزي من خلال عدم تفرد الحزب الحاكم في السلطة، وهذا يؤهل ماليزيا للمزيد من الشفافية والمشاركة مما يعزز الحكم الرشيد.

ثانيا: جماعات المصالح (الضغط):

المجتمع المدني المتطور لا يقتصر العمل العام فيه على الأحزاب السياسية، وإنما يشركها فيه تنظيمات المجتمع المدني كافة، بما في فيها النقابات، والاتحادات، ومنظمات حقوق الإنسان، وتجمعات أساتذة الجامعة، أو ما يطلق عليه جماعات المصالح، وهذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها وتلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الحياة السياسية، ذلك أن الفرد المهتم سياسياً يميل الى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح للحصول على مكاسب من خلال التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية(الخزرجي،2009: 124).

[36] http://www.siironline.org(27/6/2015)

و من أجل ذلك، تلجأ هذه الجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل المؤثرة من إصدارات و ندوات و محاضرات و استخدام الصحف و الإذاعات و التلفزيون، وكل ما استجد من تقنيات، إلى أن تصل بتعبئتها للرأي العام إلى مرحلة متقدمة من التأثير الخطير في أصحاب القرار، يتم أثنائها استخدام ما يسمى بالضغط الجذري أي قيام عامة الجماهير بعملية الضغط المباشر على الحاكم، للرضوخ لمطالبها المعلنة والخفية(التهامي،2015،نت)[37].

ومثال على ذلك (ونتيجة لذلك فقد وجد حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة نفسه محاصراً بين جماعات الضغط الإسلامية التي تطالب بتحويل نظام البلاد إلى شيء أشبه بنظام طالبان، والأصوات المتصاعدة من جانب المنتقدين الدوليين الذين لا يمكن تجاهلهم، وذلك لأن الحزب يحتاج إلى كل من المؤيدين المتطرفين والمستثمرين الأجانب حتى يتمكن من البقاء في السلطة، إن إيجاد التوازن بين هذين المعسكرين أصبح أمراً متزايد الصعوبة بالنسبة لحزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، فالآن أصبح للسياسة الإسلامية حياة قائمة بذاتها، ولكن المعارضة سوف تضطر أيضاً إلى تحديد الدور الذي يلعبه الدين في ماليزيا، إن كانت راغبة في الحصول على أي فرصة لتشكيل الحكومة)(محمد:2009،نت)[38].

وقد جوبه موقف حزب المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة بردود فعل غاضبة من أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان، حين أكد عبد الرزاق عزمه على تعزيز قانون الفتنة بإدخال بنود تؤكد قداسة الدين الإسلامي واحترام الديانات الأخرى ومعاقبة المحرضين على انقسام البلاد، خاصة الدعوة لانفصال ولايتي صباح وسرواك شرقي البلاد، واتهمت بعض الأحزاب رئيس الوزراء بالرضوخ لضغوط اليمين المتشدد في الحزب الحاكم ضد العرقيات الأخرى، بينما يرى كثيرون من قادة آمنو محاولات استقطاب ديني تستهدف عامة المسلمين في البلاد (علاوي،2014)[39].

إذاً جماعات المصالح يمكن أن تكون أحزاب سياسية أو جمعيات أو مؤسسات أو مستثمرين يحاولون الضغط على الحكومة لاستقطابها لتنفيذ أهداف خاصة فيهم ويستغلون هذا من خلال قدرتهم على التأثير على الرأي العام من خلال قوتهم في الشارع، أو قوتهم السياسية، أو وضعهم القانوني أو قدرتهم في التأثير باقتصاد البلد.

[37]http://chamalnews.com/news422.html (27/6/2015)
[38]http://www.project-syndicate.org/commentary/malaysia-goes-islamic/arabic(27/6/2015)
[39] http://studies.aljazeera.net/reports(28/6/2015)

ومما سبق نستنتج أن الأحزاب السياسية تختلف عن جماعات المصالح بأن الأحزاب تعمل من أجل الصالح العام، لأن شرعيتها تأتي من خلال ثقة الجمهور فيها، وتسعى بذلك للوصول للحكم، بينما جماعات المصالح تقوم بالعمل والضغط من أجل خدمة أهدافها ومصالحها الشخصية، ولكنها لا تسعى للوصول للحكم.

ثالثاً: الرأي العام:

يعرف "مينار" الرأي العام بأنه" مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية"، ويعرفه "كي" بأنه" الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص وتجد الحكومة أن من الحكمة اتباعها"، ويختلف تأثير الرأي العام عموماً باختلاف طبيعة النظم السياسية، ولا يقتصر تأثير الرأي العام على المسائل المركزية وفي الأوقات غير الاعتيادية، وإنما يمتد ليشمل ما يسمى بمزاج السياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن الضرورة والحكمة تقتضيان، في أوقات التوتر والأزمات إلى عزل صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بيد هذا لا ينفي أن للرأي العام كقوة سياسية داخلية، تأثيراً كامناً وشبه مستمر في السياسة الخارجية، وفي العلاقات الدولية(الخزرجي،2009: 126-127).

وفي نقاشات صنع السياسات العامة يتم اهمال إهمال الرأي العام لمصلحة الدور الذي تلعبه الأجهزة التشريعية، وجماعات المصالح والأحزاب وغيرهم من المشاركين المؤثرين، وذلك للاعتقاد بأن الدور الذي يلعبه المواطن ليس خطيراً بالمقارنة مع الأدوار التي تلعبها الجماعات الأخرى، ولكن هذا التصور ليس صحيحاً، لأن الرأي العام قد يكون له دوراً مهماً في تحريك عجلة صنع السياسات العامة(الحسين، 2002: 240).

الرأي العام ليس له قيمة أو دور في المشهد السياسي للدول التي تمتاز أنظمتها بالديكتاتورية، ولكن في الدول الديموقراطية يعتبر لاعباً أساسياً في المشهد السياسي وله تأثير فعال على اتجاه سير القرارات، وماليزيا كدولة تتمتع بنظام برلماني، فإن الرأي العام له دور كبير وتأثير فعال، حيث إن كلاً من الحزب الحاكم والمعارضة يحاول تجنيده لصالحه لتمرير سياسات معينة، فالشعب الماليزي شعب متعلم يستطيع أن يحدد اتجاهه.

الرأي العام له دور مهم جدا وفعال في الحياة السياسية في ماليزيا، وأهميته تأتي من تأثيره على صناع القرار وقدرته على تغيير أي قرار سياسي أو اقتصادي، حيث إنه هناك انتخابات دورية تتم، فلذلك تجد الأحزاب السياسية تحاول أن تُرضي الرأي العام الماليزي لاستقطابه من

أجل الحصول على ثقة الجمهور لاكتساب شرعية والوصول للحكم، وجماعات الضغط تستغل قدرتها على الضغط على الجمهور والرأي العام من أجل الحصول على مكاسب خاصة.

وتمر عملية صنع السياسة العامة في ماليزيا بعدة مراحل منها مرحلة الخطابة(الرأي العام): وتقوم جماعات المصالح والأحزاب السياسية في هذه المرحلة بإصدار ونشر بيانات وإعلانات علنية حول عوامل ضعف أو قوة الخطة أو السياسة السابقة والتأثيرات السلبية أو الايجابية لتلك السياسة: وتعمل جماعات المصالح والأحزاب السياسية في إعداد الرأي العام بشأن ما هو مطلوب تحقيقه في السياسات العامة الحكومية(التميمي،بدون:10).

المبحث الثالث

القيم السياسية السائدة في ماليزيا

-أولاً: تقديم.

-ثانياً: التعريف بالقيم.

-ثالثاً: القيم السياسية.

-رابعاً: القيم السياسية السائدة في ماليزيا.

المبحث الثالث: القيم السياسية السائدة في ماليزيا

-تقديم:

ساهم انتشار القيم السياسية بين الماليزيين بشكل كبير في الاستقرار السياسي والسلاسة في التعاملات، مما هيأ جو من التفاهم بين الحكومة والأحزاب والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني، بعيداً عن العنف والفوضى، وأصبحت المصلحة العامة هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين المنظومة السياسية، مما أدت لتعزيز ثقافة الحكم الرشيد، فأصبح هناك استقرار ساعد في عملية التنمية.

أولاً-التعريف بالقيم:

يختلف الكثير من العلماء في تحديد تعريفاتهم للقيم، كل حسب إطاره المرجعي، وبحسب نظرتهم لموضوع القيم، فيرى البعض أن القيم مقياس أو معيار للحكم على أشياء، وذلك لأن القيم تعطي الإنسان القدرة على المفاضلة، والتعرف على ما هو حسن أو قبيح، وهي متفق عليها بين أفراد المجتمع ويولونها احتراما عميقا ويحرصون على توارثها (مزوز،2013 :85).

وهذه الدراسة سوف تستعرض بعض التعريفات التي تناولت مفهوم القيم:

يؤكد "ماكرجي" أن القيمة مجموعة أهداف متفق عليها اجتماعياً، وهي توجد في المجتمع من خلال عمليتي التعليم والتنشئة، ويرى "محمد الهادي عفيفي" أن القيمة هي مجموعة من الأهداف والمثل العليا التي تواجه الإنسان سواء في علاقته بالعالم المادي أو الاجتماعي أو السماوي، وينظر إبراهيم الشافعي إلى القيمة على أنها مجموعة من المعايير والمقاييس المعنوية بين الناس، يتفقون عليها فيما بينهم، ويتخذون منها ميزاناً يزنون به أعمالهم، ويحكمون بها على تصرفاتهم المادية والمعنوية، ويرى "حامد عمار" أن القيم هي إحدى مكونات النسق الاجتماعي، فهي تمثل ضوء المرور والمؤسسات تمثل الأعمدة، والعادات والتقاليد هي استجابة منظمة، وسلوك يصطلح عليه في قواعد السير والمرور(مصطفى وآخرون،2010: 425).

- يؤكد "بارسونز" على أن القيم عنصر لنسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي تظهر في المواقف المختلفة، فالقيم عند بارسونز تمثل محورا من محاور واقعية السلوك، كما وصف بارسونز القيم بأنها أنماط ثقافية شاملة ذات جذور في التقاليد الدينية وهي بذلك تظل محافظة على استقرارها(عبد الكافي،بدون:16).

- كما تعرف القيم بأنها "مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولاً من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية واتجاهاته واهتماماته (مصطفى وآخرون،2010: 425).
- القيم هي مجموعة من المبادئ تعمل على احترام الإنسان لذاته وللآخرين، وتكون الوازع النفسي لديه والذي يمنعه من الانحراف وذلك بصياغة سلوكه وتصرفاته في إطار محدد، يتفق وينسجم مع المبادئ والقواعد التي يؤمن بها بقية أفراد المجتمع(مزوز، 2013 :85).
- وقد عرف " أبو العينين " القيم بأنها: " مجموعة من المعايير والأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته يراها جديرة لتوظيف إمكانياته ، وتتجسد في القيم من خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(العاجز، عمري،1999: 5).
- أما " لجنة القيم والاتجاهات " التي شكلتها وزارة التربية والتعليم الأردنية عام 1980م فقد عرَّفت القيمة كما يلي: "القيمة معنى وموقف وموضع التزام إنساني أو رغبة إنسانية، ويختارها الفرد بذاته للتفاعل مع نفسه ومع البيئة التي يعيش فيها، ويتمسك بها"(العاجز،عمري،1999: 5).

ويتبنى الباحث تعريف أبو العينين للقيم حيث أن القيم تتشكل من خلال تجارب الفرد في الحياة والمواقف التي يمر بها، مما تنعكس على تصرفاته وأقواله.

ثانياً–القيم السياسية:

يقصد بالقيم السياسية اهتمام الفرد وميله للحصول على القوة، فهو شخص يهدف إلى السيطرة والتحكم في الأشياء في مختلف نواحي الحياة(عبد الكافي،بدون:16).

ويرى "فيليب برو": تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب ، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية ، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كناخب، أو مكلف بدفع ضريبة.... الخ(الطبيب،2007: 184).

ويعرف لوشيان الثقافة السياسية: "بأنها عبارة عن مجموعة الانطباعات والأحاسيس والتوجهات والمسلمات التي تضفي الثبات والاستقرار على السلوك السياسي، وتتضمن الثقافة السياسية أموراً أخرى كالمُثُل والأعراف السياسية بالإضافة إلى التراكم التاريخي والتجارب السياسية الخاصة بالأفراد، فالثقافة السياسية كما يرى لوشين باي هي أولاً نتاج لتاريخ المجتمع، وهي ثانياً محصلة لخبرات أفراد المجتمع المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية(صقر،2010: 24).

فالقيم السياسية والمعتقدات في أي مجتمع ، ما هي إلا تلك التي تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السياسية، فعلى المستوى العام فإن القيمة التي يضفيها الأعضاء على الوحدة السياسية الشاملة هذه، تنعكس على البناء العقائدي الذي في بعض الأحيان يأخذ الشكل المتدرج في اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام (الأسرة ، القبيلة، الأمة)(الطبيب،2007: 185).

ويرى الباحث أن القيم السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات التي تحكم وتنظم العملية السياسية في البلد.

ثالثاً–القيم السياسية السائدة في ماليزيا:

1: حب الوطن والانتماء

حب الوطن والانتماء له قيمة تحاول كل المجتمعات أيا كانت تعميقها، وبثها في نفوس كافة الناس، من أجل تدعيم قيم الانتماء والارتباط بين الإنسان والأرض، وبين الإنسان وأبناء الوطن ونظامه السياسي، فحب الوطن والاهتمام بخير الوطن أو بمصلحته ورفاهيته يؤدي إلى التضحية في سبيله ومن أجله، والشعور بالانتماء والتلاقي مع أهدافه والشعور القومي نحو الوطن وحبه، والاعتزاز به والدفاع عنه (عبد الكافي،بدون:78–79).

كما أن حب الوطن والانتماء أيضاً هو العامل المشترك الذي يُجمع عليه جميع الأعراق والطوائف والمذاهب في الوطن الواحد رغم الاختلاف في العبادات والتقاليد، وهي التي تعطي الحافز للمواطنين بالتجذر في الأرض والدفاع عنها إذا تعرضت لخطر ما سواء من خارجها أو من داخلها، وهي المقياس الذي يحدد مدى إخلاص المواطن أو المسؤول لبلده، وهي الدافع التي من أجلها تجعل المواطن يعطي بدون مقابل.

إن الشعب الماليزي اعتبر مقاومته للاستعمار مصدر إلهام وشحذ لهمته من أجل التحرر والتطور والتقدم، وقد أدرك القادة السياسيون هذه الحقيقة ووظفوها لخدمة المصالح العليا، وخلال أقل من ثلاثة عقود تحولت ماليزيا من بلد زراعي فقير إلى نموذج دولة مصنعة، حيث تعد من أكبر الدول المصدرة لأشباه الموصلات "الشرائح الإلكترونية" –ميزة عصر التقنية الراهن–، وذلك كله عبر حشد الروح القومية (الشريف، 2009)[40]- القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية –لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعى واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي(لطفي،بدون:6).

وتعد قيمة حب الوطن والانتماء من أهم القيم السياسية، التي إذا استطاعت الدولة غرسها في الشعب فهي تصل بهم إلى التجرد، ودفع كل طاقات أبنائها لتصب في مصلحة الدولة ودفع عجلة الدولة إلى التقدم والازدهار، وماليزيا كدولة فهمت المراد من هذه القيمة واستطاعت أن تجيّرها في مصلحة ماليزيا الأم والابتعاد عن العمل للمصلحة الشخصية وبهذا استطاعت أن تستغل كل طاقات أبناء الشعب لكي يصل الجميع للهدف الأول، ألا وهو الوصول لماليزيا دولة إنمائية.

2: القيم الدينية:

تتنوع مصادر القيم فثمة من رأى أن العقل مصدر أساس القيم، وذهبت فئة ثانية أن المجتمع المصر الأول للقيم، بينما أكد آخرون أن الدين هو المصدر الأساسي للقيم والإسلام كرسالة خاتمة لرسالات السماء مصدراً أساسياً للقيم؛ نظراً لأنه جاء لهداية الإنسانية، ومتمثلاً بمنهج من بعثه الله لإصلاح مفاسد البشرية، لهذا فالدين المصدر الرئيسي للقيم ومحك صلاحيتها، والقيم التي يجد لها الناس أصلاً في الدين قبلوها، ويرفضون التي تتعارض مع تعاليم الدين التي تبلورت قيمه حول الأخلاق في الدرجة الأولى مثل العمل الصالح، والتعاون، والإخاء، والمحبة، والصدق، والإيثار، والتضحية، والمساواة، والطاعة، والتسامح(مصطفى وآخرون، 2010: 428).

[40]http://www.woody.my/P (4/7/2015)

على أية حال، هناك قدر كبير من الوئام بين الأعراق الثلاثة المكونة للشعب الماليزي: الملايو (حوالي 50% من السكان) ويدين معظمهم بالإسلام، والصينيون ويدينون بالبوذية، ثم الهنود ومعظمهم هندوس(الشريف،2009)، وبما أن نسبة ما يزيد على 60% من الشعب الماليزي مسلم[41]، فإن الثقافة الإسلامية تدعم مجموعة من القيم التي رجحت الكفة التنموية لصالح الماليزيين، كالصدق والإخلاص والرعاية الأسرية وغيرها، خاصة إذا علمنا أن الإسلام يدعم الأخلاق التنموية كإجادة العمل كما في قوله صلى الله عليه وسلم وعند البيهقي بسند حسن (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)(أخرجه أبو يعلى والطبراني في الأوسط 891، وقد صححه الألباني في الصحيح)، وكذلك التركيز كما في القرآن الكريم على عمارة الأرض عمارةً إسلامية خالية من الإفساد وذلك باستخلاف الإنسان فيها كما في قولة تعالى "إني جاعل في الأرض خليفة"(البقرة:30)، بل الأمر أكثر شدة عندما ركز الإسلام على أن الإنسان مطالب بالعمل النافع حتى آخر لحظة من حياته "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها" الحديث (رواه أحمد، والبخاري في الأدب المفرد وصححه الألباني في الجامع 1424) (البراك،2003: نت)[42].

ويرافق ذلك تسامح اجتماعي وديني، فالجميع يحترمون دستور البلاد الذي يؤكد أن الإسلام الدين الرسمي للدولة، وأن الوحدة الوطنية والأهداف القومية هي التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة في تعاون وانسجام، وبالتأكيد هذا التسامح والوئام أسَّس أرضية صلبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وكان عنصرًا جذّابًا للاستثمارات الأجنبية(الشريف،2009:نت)[43].

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن الدولة ساهمت بنصيب وافر في ترسيخ دعائم هذا التسامح، فقد شهدت البلاد أحداثًا دامية في 1969م بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين ولكنها كانت درسًا مفيدًا أفضى إلى احترام السلطة، ووضع بنود الدستور الدائم واحترامها، وقامت الدولة بتأييد كل الإجراءات التي رسخت العقد الاجتماعي الجديد بحيث صارت السلطة السياسية للملايو –أصحاب الأرض– مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع والمساواة أمام القانون، مع وجود تميز محدود تم باتفاق الجميع لصالح الملايو (الشريف،2009:نت).

---

[41] الإسلام في ماليزيا وجد سبيله إلى (الملايو) من السواحل الشرقية لجزيرة(سومطرة)، التي تواجه الساحل الغربي لشبه الجزيرة ،وقد دخل الإسلام إلى ماليزيا عن طريق مينائي(ملقا)و(سنغافورة) الواقعين على مضيق(ملقا) ،و كان للتجار المسلمين العرب فضل في نشره ابتداء من أواخر القرن الثالث عشر الميلادي وما لبثت(ملقا)، إن أصبحت مر كز إشعاع للإسلام في أنحاء شبه جزيرة الملايو والجزر المحيطة بها، وتبلغ نسبه المسلمين اليوم في ماليزيا حوالي 60 % من سكان الاتحاد، أما نسبة أهل الكتاب نحو ١٣ % من سكان الاتحاد و ٣١ % من العقائد الأخرى وتقدر نسبة السكان في ماليزيا حسب إحصاء العام ٢٠٠٧ أكثر من ٢٧ مليون نسمة، ويعد اختلاف الأديان عامل دفع وتحفيز لقيادة عملية التنمية .(فضلي،2010: 164)

[42]http://aljsad.org/showthread(5/7/2015)

[43]http://www.woody.my/P (5/7/2015)

وحول التأكيد على دور الإسلام في دفع عملية التنمية في ماليزيا منذ تأسيس الدولة أكد ذلك "أنور إبراهيم" نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق و"عبدالعزيز التويجري" الأمين العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة السابق، حول أسباب نهضة الدول الإسلامية في جنوب شرقي آسيا كإندونيسيا وماليزيا مقابل التخلف النسبي لمعظم الدول الإسلامية في جنوب وغربي آسيا، إذ يرى كل من هاتين الشخصيتين أن كل من ماليزيا وأندونيسيا نجحتا لأنهما أكثرهما قربا إلى المفهوم الحقيقي للإسلام الذي يقوم على المرونة والاعتدال والوسطية وتركيزها على بناء نظام سياسي يتفق مع الإسلام ويتأسس على التنمية والديمقراطية والشورى(فضلي،2010: 171).

إذاً القيم الدينية ساهمت بشكل كبير في الاستقرار السياسي في ماليزيا، الذي يعد عاملاً أساسياً في إحداث التنمية، فالقيم الدينية المبنية على الفضيلة، والتسامح، واحترام الغير قلصت من حجم الجريمة، وهذه القيم مستمدة من الدين الاسلامي حيث إنه يعتبر هو الدين الرسمي في البلاد، وقد عزز هذا الطرح رئيس الوزراء "مهاتير محمد"، الذي أكد في كل المحافل على اعتزازه بإسلامه، ويظهر دور الاسلام في التنمية عندما أعلن أسلمة التنمية، وهذا بدوره يؤدى إلى تفرغ الحكومة في بناء الدولة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

3:تدعيم الثقة بالنظام السياسي:

يعتبر عنصر الثقة أو الشك في الحكومة واحدا من عناصر الثقافة السياسية لأي مجتمع، ويتوقف مدى ثقة الأفراد أو شكهم في الحكومة على عاملين:(عبد الكافي،بدون:81)

أ-هو طبيعة سلوكهم حيال هذه الحكومة، فإذا اهتمت الحكومة برفاهيتهم وحل مشكلاتهم فمن المتوقع أن يثقوا فيها وبالعكس.

ب-إذا ما كانت العلاقات بين الأفراد يحكمها الشك أم الثقة المتبادلة، فانخفاض مستوى الثقة في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يعمق الشك في الحكومة، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن الثقة المطلقة في النخبة الحاكمة تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية، يمكن أن تقود بدورها إلى قصور في أداء النظام السياسي، وبالمثل فإن الشك المطلق في الصفوة الحاكمة كفيل بعرقلة العمل الجماعي، حيث يصعب في هذه الحالة بناء تنظيمات سياسية فعالة.

إن الثقة في النظام السياسي تأتي من قدرة هذا النظام على الاستجابة لتلبية حاجات المواطنين، وهذه الثقة يتم معرفتها عند الانتخابات، وماليزيا قد منحت الثقة للحزب الحاكم منذ الاستقلال، وهذا واضح من مدى النمو الذي حققه هذا التيار في البلاد والوصول بالمواطن إلى حالة من الرفاهية.

وفي نفس السياق يقول الدكتور محسن صالح: "ولأن التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد والحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وإلى توفير البيئة المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع وإن بدرجات متفاوتة، وكانت القيادة تعلم أنها لن تحقق أهدافها إلا بشكل نسبي، ولن تحصل على الرضا التام من كل الأطراف أو من أي منها، ولذلك اعتقدت أنها لن تستطيع العمل الفعال المنتج إلا في أجواء تكون فيها واثقة من صلاحياتها، ومَحمية من المعارضين والخصوم، وقد تكرّست هذه الاتجاهات بعد أحداث 1969، حيث رأى تون عبد الرزاق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة 1970، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف المنافسة السياسية، فعمل على توسيع التحالف الحاكم، بحيث يضمن أغلبية ثلثين مريحة له في البرلمان، كما قوّى من صلاحيات السلطات المركزية، وقد تابع "مهاتير محمد" سياسة تقوية السلطات المركزية وتركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء"(صالح،2015/10/31:مقابلة).

ومن المعروف في شرق آسيا وفي ماليزيا على وجه الخصوص احترام الكبير وتقديره هذا من جانب. وهذه القيمة المعنوية انعكست على أسلوب التعامل مع السلطة، فالسلطة على مختلف مستوياتها تحظى باحترام الجميع؛ وبالتالي فالقانون يحكم الحياة العامة ويحقق تجاوب مع الناس مع سياسات الدولة وعدم معارضتها أو تعويقها. ومن جانب آخر؛ فالدولة تبادل المواطن هذا الاحترام من خلال: رعاية مصالحه، وكفالة حقوقه الأساسية، والسعي الدؤوب لترقية أداء الحكومة (الشريف، 2009:نت).

4: قيمة العدالة والمساواة:

تعتبر العدالة من أهم المفاهيم الإسلامية التي جاء القرآن المجيد بها، وهي أعلى القيم الإسلامية، فلا يتحقق توحيد الموحد إذا لم يتصف بالعدل ولا يتحلى بالتزكية إلا إذا اتصف بالعدل، ولا يمكن أن يقام العمران في الأرض بدون العدل، ولذلك فقد اعتبر علماء الأمة ومفكروها العدل أساساً للملك وقوام الحضارة ودعامة العمران وقاعدة كرامة الإنسان، ولقد أشاد القرآن بالعدل وأمر به في آيات عديدة فقال تعالى:" إن الله يأمر بالعدل ولإحسان"(النحل: 90)، فالإنسان لا يستطيع أن يحيا بكرامة بدون العدل، والمساواة هي العدل الاجتماعي لجميع المواطنين (رجالاً ونساءً) فتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي، فالمساواة تستعمل استعمال العدل وأن العدل يستعمل استعمال المساواة(مصطفى،2010: 133-135).

رأت القيادات الماليزية المتعاقبة، أن وجود تمييز عرقي موجه ضد العرقية الأكبر والأكثر أصالة في البلاد، يعني حتمًا عدم إمكانية قيام أمة ماليزية بالمعنى الصحيح، وبالتالي استحالة تحقيق التنمية والتقدم، في غياب العدالة العرقية في ماليزيا(بيومي،2009:نت)[44].

كما رأت الحكومة الماليزية، أن دورها في تحسين أوضاع المالاي، لا يجب أن ينتهي إلا إذا وصل المالاي، إلى نفس المستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي لغيرهم (المرجع السابق).

وفي مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة في الولايات كلها، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى(مشهور،2003:نت)[45].

وفي نفس السياق، استطاعت الحكومة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين، مع مراعاة التكوين العرقي الديني المتنوع في المجتمع الماليزي، وقد سبق القول أن الإسلام دين الغالبية العظمى من الماليزيين، في حين يدين الغالبية العظمى للهنود بالهندوسية، والصينيون يدينون بالكونفوشية[46]، من حيث يعتبرونها نظام حياة، وطريقة عيش أكثر من كونها معتقدات دينية كما أكدت الحكومة على أهمية لغة المالاي كلغة قومية، ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع البهاس ملايو كلغة ماليزيا وأساس للوحدة القومية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم تقف إمام استمرار اللغات واللهجات غير الملايوية في البلاد، وخير دليل على ذلك، استمرار المدارس الصينية والتاميلية، ووجود صحف صينية وهندية وغيرها من المظاهر(لطفي،بدون:10).

هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمواجهة الآثار السلبية المحتملة للتحول الحضري والتنمية الاقتصادية وجهود التحديث والعولمة، إذ ظهر ذلك في الخطة الماليزية الثامنة في الفترة من (2001–2005) والتي ركزت على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية الإيجابية كجزء من متطلبات التنمية في إطار رؤية ٢٠٢٠(المرجع السابق).

ولمّا تُعد العدالة والمساواة قيمة سياسية تشعر المواطن بالأمن والاستقرار(فالعدل أساس الملك)، فلا فرق بين ولاية وولاية فهناك عدالة وشفافية في التوزيع حسب الحاجة، وبين مواطن

---

[44]http://www.4shbab.com(6/7/2015)

[45]http://islammemo.cc/print. (6/7/2015)

[46] الكونفوشية معنية أساساً بأسلوب إدارة شئون الحكم على أساس أخلاقي وعادل ومستقيم، والزهد عن الأطماع الذاتية والتعاون والتضحية لخير المجموع والعمل، كما تغرس مبادئ الانضباط لقوة العمل في ظل الهيكل المؤسسي الاجتماعي، ولقد كان لهذه الأخلاقيات دور فاعل ومؤثر في نجاح عمليات التنمية في مجتمعات شرق وجنوب شرق آسيا(جلال،2005).

ومواطن وبين حزب سياسي وحزب وبين ومواطن ومسؤول فالكل متساوٍ أمام القانون، فالمخطئ يحاسب والمجتهد يكافأ، مما يولد دافعية عند المواطن وتحفيز للعمل والبناء لصالح الدولة .

ونظراً لأن ماليزيا دولة متعددة الأعراق استطاعت قيادتها السياسية أن تكتشف مواطن الخلل، وبالذات بعد الأحداث الدامية التي أوقعت عدداً من القتلى والجرحى نتيجة الخلافات العرقية عام 1969م، ووجدت حلول سريعة مبنية على العدالة والمساواة بين الأعراق المتعددة المكونة للمجتمع الماليزي، ونالت توافق ورضا المواطن الماليزي أياً كان عرقه أو ديانته، وضربت نموذجا آخر يحتذى به حين وقف الوزير "أنور إبراهيم" أمام القضاء للدفاع عن نفسه ضد الاتهامات المقدمة ضده، فبهذا شعر المواطن الماليزي بالراحة والاطمئنان والأمان وتجرد الجميع من العرقية والحزبية والعائلية لصالح الدولة الأم، فحدثت التنمية خلال أعوام قليلة وأخذت تنافس الدول الصناعية المتقدمة.

-خاتمة :

لقد ورث الماليزيون نظاماً سياسياً شبيه بالنظام البريطاني، ووجد هذا النظام القبول عند الماليزيين، وتم إجراء بعض التطوير بما يتلاءم مع التطورات الجارية في البلد، وبدء الاستقرار السياسي يأخذ وضعه الطبيعي بعد الاستقلال بحكمة وحنكة القيادة السياسية التي حكمت ماليزيا، وتعاقب على ماليزيا ستة رؤساء وزراء منتخبين، حيث إن لكل رئيس وزراء بصمة تميزه عن غيره ويقود المرحلة التي وجد فيها بشكل جيد.

ونجحت ماليزيا في تحقيق تنمية اقتصادية، دون أن يكون تبعه تقدم على مستوى الثقافة والقيم السياسية والمجتمعية، حيث قال تعالى" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"(الرعد:11)،فقد كان للحكومة الرشيدة وللقيادة السياسية العقلانية الدور الأكبر في تحقيق ذلك، فماليزيا لديها نظام سياسي مستقر اكتسب استقراره من شرعيته، حيث هناك انتخابات دورية تجري في وقتها المحدد، وقد توفر لماليزيا قيادة إسلامية سياسية وطنية استطاعت أن توازن بين ما هو ديني وسياسي واقتصادي، ويعتبر مهاتير محمد صانع النهضة في ماليزيا الذي وضع الرؤية التي استطاعت أن تفك شيفرة التنمية في ماليزيا، حيث اهتمت ببناء وتنمية المواطن واستغلال طاقاته وإمكاناته والقيم النبيلة الموجودة عنده، فغرست به القيم السياسية من حب الانتماء للوطن، والقيم الدينية المبنية على الفضيلة والتسامح، وتدعيم الثقة بالنظام السياسي، والعدالة والمساواة، فتكاتف الجميع من حزب حاكم ومعارضة وجماعات الضغط والرأي العام وأنشؤوا نظاماً سياسياً مستقراً، ورسموا الحياة السياسية الماليزية، التي

عززت معايير الحكم الرشيد، واستطاعت الوصول بماليزيا إلى ما تصبو إليه من تنمية حقيقية، ومنافسة الدول الصناعية الكبرى.

أدت مقومات النظام السياسي في ماليزيا من حيث نظام الحكم، والدعم من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وكذلك القيم السياسية السائدة في ماليزيا إلى استقرار النظام السياسي، وهذا ما شجع القيادة السياسية للانطلاق في التفكير بعملية التنمية، وهذا ما سنناقشه في الفصل القادم من خلال نشأة الفكرة وسماتها، واقع الدولة الإنمائية وخصائص الحكم الرشيد.

الفصل الرابع

الدولة الإنمائية و الحكم الرشيد في ماليزيا

- **المبحث الأول: نشأة فكرة الدولة الإنمائية في ماليزيا وسماتها.**
- **المبحث الثاني: واقع الدولة الإنمائية في ماليزيا.**
- **المبحث الثالث: خصائص الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية بماليزيا.**

الفصل الرابع: الدولة الإنمائية والحكم الرشيد في ماليزيا

-مقدمة:

تحتاج التنمية لبيئة مستقرة كي تترعرع وتنمو فيها، وتتوفر هذه البيئة بوجود نظام سياسي شرعي قوي متماسك، وهذا النظام السياسي نجده في الحكم الرشيد، حيث النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة، وماليزيا كنموذج للدولة الانمائية، والتي أصبحت قاب قوسين أو أدنى للوصول للدول الصناعية بما حققته من التنمية الشاملة، فهي خطت خطوات جادة وقوية، فهل نظامها السياسي يتمتع بالحكم الرشيد؟ وهل له دور في التنمية؟

ففي ضوء هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على مؤشرات التنمية في ماليزيا ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة الحكم الرشيد التي لها دور في تحقيق التنمية. سيتم ذلك في سياق أربعة مباحث:

حيث المبحث الأول سيناقش نشأة فكرة الدولة الإنمائية وسماتها، فالمشوار يبدأ بفكرة، فمن هو صاحب هذه الفكرة؟ وكيف تبلورت له؟ وما هي العوامل التي ساعدته؟ هذا ما سنستعرضه من خلال المبحث الأول سنبين بداية فكرة الدولة الإنمائية وكيف استفادت ماليزيا من سياسة الاتجاه شرقا وما هي سمات الدولة الإنمائية في ماليزيا.

والمبحث الثاني سيتطرق لواقع الدولة الإنمائية في ماليزيا بعد المدة الطويلة من العمل في تنمية ماليزيا، إلى أين وصلت التنمية؟ هذا ما سنسلط الضوء عليه في هذا المبحث من خلال رؤية 2020 التي كانت هي بداية الحلم وما هي التحديات التي وضعتها ماليزيا للتغلب عليها لتحقيق النهضة، ثم ننهي المبحث بمؤشرات تنمية ماليزيا.

أما المبحث الثالث، فيستعرض خصائص الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية بماليزيا، فالحكم الرشيد يؤسس لبيئة يسودها جو من النزاهة والشفافية، فما هي الخطوات التي قامت بها ماليزيا في هذا الاتجاه، هذا ما سنتحقق منه من خلال هيئة مكافحة الفساد، سيادة القانون، حرية الصحافة، التعددية الحزبية، المنافسة الانتخابية، حقوق الإنسان، واستقلال القضاء.

المبحث الأول

نشأة فكرة الدولة الإنمائية في ماليزيا وسماتها

أولاً: تقديم.

ثانياً: بداية فكرة الدولة الانمائية في ماليزيا

ثالثاً: سياسة الاتجاه شرقاً.

رابعاً: سمات الدولة الانمائية في ماليزيا.

المبحث الأول: نشأة فكرة الدولة الإنمائية في ماليزيا وسماتها

تقديم:

إن استعراض التجربة الماليزية في التنمية تتطلب التطرق إلى مراحل هذا التطور، ودراستها بتأني واستخلاص العبر منها وتطبيقها على مجتمعاتنا، كي نستطيع النهوض والخروج من عقدة الدول النامية إلى الدول التنموية، فمراحل التطور تحتاج لإرادة صادقة ونهضة شاملة، وهذا ما تحقق في المجتمع الماليزي.

إن ما حققته ماليزيا من إنجازات منذ استقلالها عام 1957 جدير بالإعجاب، فهي لم تكن سوى دولة يعتمد اقتصادها الهزيل على الزراعة بالأساس، واتسمت إجمالاً بانخفاض مستوى الدخل، إضافة لمواجهتها للعديد من الصعاب، نتيجة التعدد العرقي، والذي أدى لنوع من عدم الاستقرار، بيد أنه برغم هذه التحديات إلا أن ماليزيا تمكنت من تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي بلغ حوالي 7%، وبلغ متوسط الدخل الفردي بها حوالي ثمانية آلاف دولار سنوياً، وحققت خلال خمسة عقود استقراراً اقتصادياً وسياسياً، بحيث أصبحت ماليزيا نموذجاً يحتذى به (مجموعة باحثين،2011: 206).

وحول تشخيص مسيرة النهضة يقول "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا الأسبق: "إن تجربة النهضة في ماليزيا كانت صعبة نظراً لتعدد الأعراق داخل المجتمع الماليزي، ولكن رغم ذلك قرر الجميع أن يضع خلافاته جانباً ويهتم بنهضة ماليزيا، وأضاف أنه: رغم وجود العديد من الديانات المختلفة بها إلا أن الجميع شارك في التنمية وسياستها وابتعدوا عن الخلافات السياسية، مشيراً إلى أن العمل على تكوين التحالف بين القوى السياسية في ماليزيا من العوامل الأساسية التي أدت إلى نهضتها وكذلك توفير فرص العمل للباحثين عنها والتوجه نحو التصنيع (السعد،2014،نت)[47].

أولا: بداية فكرة الدولة الإنمائية في ماليزيا:

ماليزيا دولة صغيرة بالكاد يتجاوز سكانها خمسة وعشرين مليون نسمة حسب إحصائية 2003، تبلغ نسبة المسلمين منهم حوالي ستين بالمئة، وتتوزع النسبة الباقية بين الهنود والصينيين، حيث يتعايش السكان بمختلف طوائفهم وأعراقهم في جو نادر من الألفة والتعاون، ويتقاسمون الاختصاصات، إذ يمسك المالاويون المسلمون بزمام الحكم، ويتحكم الصينيون البوذيون والمسيحيون بالقوة الاقتصادية، إلا أن هذه الصورة لم تلبث أن تغيرت مع اعتلاء

[47] http://alwatan.com(20/7/2015)

مهاتير محمد سدة الحكم في عام 1981، والذي عمل جاهدا على تشجيع بني قومه من المالاويين المسلمين وهم سكان البلاد الأصليون على النزول من الجبال والأرياف، واستبدال أزرار الكمبيوتر ومفاتيح الآلات الصناعية بالمعاول والمناجل. فحققت ماليزيا بذلك معجزة اقتصادية لا تضاهى، وفي فترة قياسية لا تتجاوز العشرين عاما فقط(دعدوش،2006،نت)[48].

وبدأ ظهور الدكتور مهاتير محمد في الحياة السياسية الماليزية في عام 1970م، وذلك عندما ألف كتابًا بعنوان "معضلة الملايو"، انتقد فيه بشدة شعب الملايو واتهمه بالكسل، والرضا بأن تظل بلاده دولة زراعية متخلفة دون محاولة تطويرها، وكان في ذلك الوقت عضوًا في الحزب الحاكم، والذي يحمل اسم منظمة الملايو القومية المتحدة، وقرر الحزب منع كتابه من التداول نظرًا للآراء العنيفة التي تضمنها، وأصبح مهاتير محمد في نظر قادة الحزب مجرد شاب متمرد لا بد أن تحظر مؤلفاته (السرجاني،2010:نت)[49].

فشخصية مهاتير محمد هي شخصية قيادية، رغم أنه ينتمي لحزب له قوانينه وأعرافه، لكن هذا لم يمنعه من إبداء وجهة نظره وطرحها بقوة حتى لو كانت تختلف مع حزبه، ولكن هذا أيضاً لم يمنع مهاتير محمد بعد أن وجد المعارضة من حزبه لكتابه أن يظل متبني للفكرة.

غير أن مهاتير سرعان ما أقنع قادة الحزب بقدراته، مما يدل على حنكته السياسية؛ فهو لم يغضب ويترك الحزب، وبالفعل صعد نجمه في الحياة السياسية بسرعة، حتى تولى رئاسة وزراء بلاده في عام 1981م، وأتيحت له الفرصة كاملة ليحوِّل أفكاره إلى واقع عملي (القصاص، 2003:نت)[50].

فهنا تبرز شخصية القائد مهاتير السياسي الذي استطاع أن يقنع الرجل الأول(تون حسين) بتوجهه وجعله نائب رئيس الوزراء رغم المعارضة القوية من كبار أعضاء الحزب، فمهاتير رغم دهائه السياسي إلا أن هذا لا يمنع أن يتقرب من أصحاب القرار كي يساندوه على تبني أفكاره.

ثانياً: سياسة الاتجاه شرقاً:

يقول "مهاتير محمد":"إن ماليزيا بلد صغير، واقتصادها لا يهم العالم، وسواء تم تدميرنا أم لا، فهذا أمر لا يهم أحد، وسواء جاع الشعب عندنا أم لا أو قام بأعمال شغب وتدمير للذات، فهذا أمر لا يهتم العالم به، وبما أن هذا هو اتجاه العالم، فإن ماليزيا تضيع وقتها وهي تأمل من المجتمع العالمي إعادة تشكيل النظام المالي الدولي لمجرد مساعدتنا على الخروج من الأزمة، وعلينا نحن الماليزيين القيام بعمل مستقل لكي نحمي مصالحنا"(محمد،2004: 64).

---

[48] www.grenc.com/show_article_main(22/7/2015)

[49] http://islamstory.com/ar(23/7/2015)

[50] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid(23/7/2015)

فمصلحة ماليزيا هي التقدم لتصبح دولة صناعية ولكي تصل لذلك تحتاج لمساعدة الدول المتقدمة، ولكن مهاتير محمد علم أن ذلك مضيعة للوقت، لأن النظام المالي تم صياغته لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وهذه الدول تعمل بنظام المساعدة المشروطة، وبهذا لن يكون لماليزيا شخصيتها المستقلة، وماليزيا دولة بها الإمكانيات التي إذا ما استغلت سوف تتحقق لها ما تصبو إليه، فبدأ مهاتير محمد العمل على تطوير الذات.

لقد اقتنع مهاتير محمد من خلال سفرياته إلى اليابان بأنه بإمكان الملايويّين والماليزيّين تعلم الكثير من ذلك الجزء في العالم، وحين أصبح رئيساً للوزراء، كانت اليابان قد غدت قوة صناعية عظمى، وكوريا الجنوبية في طور البروز، ولم يمضِ وقت طويل حتى قرر أنه ينبغي لماليزيا النظر إلى تلك الدولتين كنموذجين للتنمية، ومن هنا تبلورت سياسة النظر شرقاً وانطلقت، ولكنه لم يغفل تجارب الغرب واسهاماته، رغم أن أوروبا شهدت نمواً بطيئاَ(محمد، 2014: 441).

إن نجاح ماليزيا في التنمية أنها لم تنظر إلى الغرب ونظرت إلى الشرق، حيث إن الغرب رغم التطور الذي وصلوا إليه إلا أنه احتاج لمئات السنين، لكن اليابانيين مبدعون حيث إنهم استطاعوا خلال أعوام قليلة من الوصول للتقدم الذي وصلوا إليه.

وكان لاستفادة ماليزيا من التجربة اليابانية أثر كبير في تحقيق التنمية، ليس من جانب نقل التكنولوجيا فقط ولكن من خلال الاستحواذ على نصيب كبير من الاستثمارات الخارجية لليابان، وكان لاستحضار قيم احترام العمل وإتقانه دور كبير في جذب الاستثمارات اليابانية(الصاوي، 2011:نت)[51].

ولم تأت تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ بقدر ما هي نتاج جهد ودأب القيادة الماليزية، فعلى سبيل المثال لم تدع قيادته التجربة اليابانية على اختلاف مراحلها دون أن تستفيد منها على أكمل وجه وبأدق التفاصيل، وفي الوقت نفسه تجنب الوقوع في الأخطاء التي رافقت النهضة الصناعية والتجارية لليابان، إلا أن هذا لا يعني أن ماليزيا اتجهت شرقاً دون البحث عما هو مفيد ومناسب للظروف التي تعيشها ونهضتها الصناعية والتكنولوجية (عبد الواحد،2003:نت)[52].

فالبيئة اليابانية والعادات والتقاليد والتركيبة السكانية تختلف نوعاً ما عن البيئة الماليزية، فليس بالضروري كل ما نفع باليابان سينفع بماليزيا، فهذا نجاح إداري آخر حققه مهاتير محمد حيث أنه أخذ من التجربة اليابانية ما هو مفيد لماليزيا وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها اليابان.

[51]http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/10/10 (25/7/2015)
[52] http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html(25/7/2015)

كان هدف مهاتير محمد من سياسة الاتجاه شرقاً لا تعني ببساطة النظر إلى القدرة التصنيعية لدى اليابان وكوريا الجنوبية فقط، وإنما إلى العناصر التي أسست لنجاحها، من أخلاق العمل التي تقوم على الاجتهاد في العمل الدؤوب والافتخار بمنتجاتهما، كما أن الروح الوطنية قوية جداً في الدولتين، وكذلك طريقتهم في تنظيم شركاتهم(محمد، 2014: 446).

وترى القيادة الماليزية أن نجاح سياسة الاتجاه شرقاً لا يقتصر على مجرد الاقتداء بالتجربة اليابانية والكورية الجنوبية عبر استنساخ البرامج والأفكار التي ساهمت في إنجاح هاتين التجربتين، بل يجب الابتكار والإبداع من قبل العناصر والكوادر الماليزية لتنفيذ ما يناسب المجتمع والظروف المحلية بأيدي العمال والفنيين والخبراء الأكفاء في كافة المجالات، بل ذهب مهاتير إلى أبعد من ذلك من خلال توسيع الرقعة الجغرافية للاتجاه شرقاً عبر نشرها في كافة دول جنوب شرق آسيا بهدف توحيد البيئة التصنيعية والاستثمارية والتكنولوجية وإصباغها بنكهة آسيوية (حسب قول مهاتير) بحتة لها ملامحها وأنماطها الخاصة، ويرى في ذلك أحد العوامل الوحدوية اقتصادياً وتجارياً وثقافياً وسياسياً للمنقطة بأسرها(عبد الواحد،2003:نت).

إن أول أساس لنجاح التجربة الماليزية هو وجود قيادة واعية لديها بصيرة عالية، والثاني هو إيجاد القدوة الملائمة للبيئة الماليزية، والأساس الثالث للنجاح هو عدم أخذ التجربة بالكامل، بل أخذ ما يفيد التجربة الماليزية وترك ما يتنافى مع مراحلها، والنجاح الرابع هو التطوير في هذه التجربة، فبهذه الأسس استطاعت أن ترى التجربة الماليزية النور، وقد عاش مهاتير محمد هذه التجربة عملياً، حيث أرسل ابنه ليتعلم في اليابان، وتعاقد زوج ابنته مع شركة يابانية وأتقن هو وابنته اللغة اليابانية، وقد رحبت اليابان بهذه السياسة وعملت على توطيد العلاقات.

ثالثاً: سمات الدولة الإنمائية في ماليزيا:

عندما تتطور الدول من مرحلة إلى مرحلة أخرى يجب أن تُحدث تغيرات تساعد في إحداث هذا التطور، فماليزيا كنموذج لدولة كانت نامية لم تصبح دولة إنمائية إلا عندما قامت بتغيرات جوهرية ميزت تجربتها عن الدول الأخرى، وستقوم الدراسة باستعراض أبرز السمات التي كان لها الدور الكبير في الثورة الصناعية في ماليزيا.

1-القضاء على الطبقية:

التركيز على ردم فجوة التفاوت الطبقي بين العرقيات المختلفة في ماليزيا، التي لم تكن في صالح الملاويين أصحاب البلاد الأصليين، حيث تم عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية رفع نصيب هذه الفئة من الثروة والدخل من نحو 3.5% في الستينيات إلى نحو 30% في بداية الألفية الثالثة(الصاوي،2011).

ففي هذا الصدد يقول مهاتير محمد: "إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظراً لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية. ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ(بوميبترا) يشكلون نحو 60% من مجموع سكان البلاد، لكن عندما نتحدث عن الثروة والمداخيل، فإنهم يحتلون موقعاً متأخراً مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى، هذا الواقع دفعنا إلى أن ندشن في عام 1970م، سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية" (محمد،2004، 1 :67). حيث إنه تم بيع الأصول والشركات الحكومية للمواطنين الماليزيين، ولكن كان نصيب البوميبترا النصيب الأكبر من عملية الخصخصة بما يكفل تواجدهم وتمثيلهم في أعلى المستويات.

لقد أحرزت هذه السياسة نجاحاً نسبياً على صعيد إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، في وقت حافظت فيه البلاد على استقرارها السياسي والاجتماعي. وبما أن 90% من البوميبترا مسلمون، فإن السياسة الاقتصادية الجديدة اتجهت نحو رفع وتعزيز الأوضاع الاقتصادية للأكثرية الإسلامية في ماليزيا بوجه عام(محمد،2004، 1 :67).

عموماً لقد تم مواجهة الطبقية التي كانت تشيع جو من الفساد في المجتمع، نتيجة فقدان العدالة في التوزيع وعدم المساواة، مما يشعر المواطن بعدم الاستقرار ،ويلجأ إلى العنف الذي يؤدي إلى الفوضى، ولكن القيادة الماليزية قضت على ظاهرة الطبقية مما أدى لشعور المواطن الماليزي بالثقة في الحكومة والأمان على مستقبله، فأصبح إنساناً منتجاً له بصمة في عملية التنمية المستمرة في ماليزيا.

2-تطوير التعليم في فكر مهاتير محمد:

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، وتم توظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة (الاقتصاد المعرفي) القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها(كتوش،بدون:6).

كان اهتمام مهاتير محمد بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة

مسجلة لدى وزارة التربية، والالتزام بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة. كما تم إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية، وتغرز روح الانتماء للتعليم الابتدائي، أي في السنة السادسة من عمر الطفل، ومنذ بدء المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة، فبجانب العلوم والآداب تدرَّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية، والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم(اسماعيل، 2014: 126).

وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني، التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، حيث ترعاه وزارة الموارد البشرية، وله تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية(السرجاني،2010)[53].

على أية حال، ازدادت الإنجازات التعليمية الرفيعة التي تحققت خلال فترة حكم مهاتير محمد والتي يشهد لها خبراء عالميون، إضافة إلى ما يؤكده واقع الحال في المجتمع الماليزي حيث لا تتجاوز فيه نسبة الأمية عام 2003 أكثر من 6%، فيما كانت في الماضي تبلغ 36%، وبلغت نسبة التعليم في ماليزيا في نفس العام 93%، حيث تحتضن أكثر من 11 جامعة حكومية و13 جامعة خاصة و600 كلية حكومية وخاصة ومعاهد تقنية (عبد الواحد،2003:نت)[54].

ومن الواضح أن الحكومة الماليزية ركزت على الجانبين المهني والجامعي في آن واحد، فإنشاء المعاهد يدل على توجه ماليزيا في التسريع في عملية التنمية، حيث إن هذه المعاهد تركز على الجانب العملي فتدخل العاملين مباشرة في سوق العمل، ويفهم منه أن كل مواطن ماليزي أياً كانت قدراته العلمية سيكون له بصمة في عملية التنمية، والجانب الجامعي، فإنشاء العدد الكبير من الجامعات الحكومية والخاصة والكليات يدل على الاهتمام بالتعليم والتوجه نحو القضاء على الأمية، فيما سينعكس إيجاباً على الرؤية المستقبلية لماليزيا.

وفي عام 1996 م وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة، ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس النموذجية، وكان يتوقع أن تكتمل هذه المرحلة من تنفيذ الخطة قبل حلول عام 2002 م ولكن الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام 1997 م أخرت اكتمالها، ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المرتبطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 م أكثر من90%، وفي الفصول الدراسية45% .أما فيما يتعلق بالبنية التحتية

[53] http://islamstory.com/ar(27/72015)
[54] http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2003/09/27/277.html(27/7/2015)

فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو(كتوش، بدون:13).

كل ذلك بجانب الحرص على الانفتاح، والاستفادة من النظم التعليمية المتطورة في الدول المتقدمة، وفي هذا السياق تم إنشاء أكثر من 400 معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، كما أتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية، إلا أن ما يستحق التسجيل، تلك الفكرة الجديدة التي قامت بها الحكومة الماليزية، عندما عملت على تقوية العلاقة بين مراكز الأبحاث والجامعات وبين القطاع الخاص؛ بعبارة أخرى، تم فتح المجال لاستخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية (السرجاني،2010:نت)، وقد كان لتلك الفكرة أعظم الأثر على الجميع؛ فلم تعد الحكومة مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية، كلٌ حسب حاجته، وفي ذات الوقت لا تكاد تجد مركز أبحاث يشكو من قلة الدعم الحكومي، هذا إضافة إلى أن الدولة استطاعت أن توجه ما كان يمكن أن يصرف على هذه الأنشطة إلى مصارف أخرى مهمة، ومن جراء ذلك امتلكت المصانع الماليزية القدرة على التطوير، والابتكار والمنافسة، وإثبات وجودها في الأسواق المحلية والعالمية (إسماعيل،2014: 127).

وجاءت هذه الخطة لكي تخفف الدولة عن عاتقها مصروفات أساسية مع المحافظة على الجودة، فهي استطاعت أن تبقي حجم الأبحاث والدراسات كما هو مع التعاون مع الجامعات والقطاع الخاص للاستفادة من هذه الأبحاث والدراسات، وأوجدت الحكومة علاقة تعاون بينها وبين القطاع الخاص ليكمل كل منهما الآخر.

لقد حددت الدولة أولوياتها بدقة، فإذا نظرنا إلى إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام 1996م (على سبيل المثال) وصل إلى 2.9 مليار دولار، بنسبة 21.7% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى 3.7 مليار دولار عام 2000م بما يعادل نسبة 23.8% من إجمالي النفقات الحكومية(اسماعيل،2014: 127).

وهذه النسبة العالية من حجم الإنفاق على التعليم والتي تفوق الإنفاق على الدفاع، تعكس مدى اهتمام الحكومة الماليزية بالتعليم وإصرارها على القضاء على الأمية وإنشاء جيل جديد متعلم قادر على النهوض بماليزيا، مع التركيز على دراسة العلوم والتكنولوجيا والتنمية لتنمية الموارد البشرية، وعملت على احتضان العلماء التي تسهم في تطوير البلاد .

3-تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية:

بالتوازي مع الاهتمام بالتعليم، فقد دخلت ماليزيا في عقد التسعينيات مرحلة صناعية مهمة، حين شجعت الصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، وقد كان ذلك بعد أن توافر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة(المرجع السابق: 130).

فبعد أن أنشأت ماليزيا المعاهد وأنفقت على تطويرها جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة أنشأت جيلاً جديداً قادراً على القيام بالنهوض الماليزي، وهو جيل قادر أن يتماشى مع الرؤية الجديدة لماليزيا التي تعتمد على التصنيع، وأصبحت ماليزيا دولة مصدرة للصناعات العالية، بعد أن كانت تصدر المواد الخام؛ لتحقق عام 2020م الدولة الصناعية.

ومن أبلغ ما يبين نجاح الأداء الاقتصادي لماليزيا في الفترة المهاتيرية، ذلك التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشأ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من هذه المشاريع، بما يوضح مدى الاطمئنان الذي يحمله المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من هذه المشاريع (السرجاني،2010:نت)[55].

وقد كان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية، وتحققت أيضاً في فترة ولاية مهاتير محمد طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومته كعنصر مهم من عناصر خطته التنموية، وكان يسميه "الاقتصاد المعرفي"[56]، وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت(اسماعيل،2014: 130).

---

[55]http://islamstory.com/ar (2/8/2015)

[56] يُعرف اقتصاد المعرفة، بأنه استخدام التقنية وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها من خلال الإفادة من المعلومات والإنترنت وتطبيقات المعلوماتية المختلفة(العبود،2008،نت)

4-انتهاج سياسة الخصخصة[57]:

راعت الحكومة في إجراءات الخصخصة أن يتم بيع الأصول والشركات للمواطنين الماليزيين، ولأن الدولة قرنت مبدأ التنمية بمبدأ المساواة، فقد كفلت لأبناء البلد(البوميبوترا) فرصاً أكبر في الخصخصة بسبب مساهمتهم الضعيفة في الاقتصاد مقارنة بعددهم، وقد أثارت إجراءات الخصخصة الماليزية حفيظة الدول الغربية، لأنها حرمت المستثمرين الأجانب من السيطرة، حيث كانت مثل هذه الفرص متاحة لهم في عدد من دول العالم الثالث التي تقوم بإجراءات الخصخصة(صالح،2012: 82).

ومما سبق نستوضح بأن الحكومة الماليزية استطاعت أن تتخلص من الهيمنة الغربية المفروضة على دول العالم الثالث وتغليب المصلحة الداخلية على الخارجية ومصلحة المواطن على مصلحة القائد، بتمكين المستثمر الماليزي من الخيرات الوطنية والاستفادة من هذه التجربة على المستوى الوطني.

كما تم التوجه إلى التوسع في برنامج للخصخصة يعتمد على تمليك المواطنين الشركات العامة، وذلك بعد أن نجحت الدولة في تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة، يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة(الصاوي،2011:نت)[58].

وعمدت الحكومة الماليزية إلى الخصخصة وذلك للتخفيف من تبعيات هذه الملكية، والنفقات الحكومية، وهذا ساعد في توليد روح المنافسة في هذه الشركات وتقديم جودة أفضل، مما ساهم في إنتاج منتج وطني قادر على المنافسة في الأسواق العالمية، ولكن هذا النظام يحتاج للرقابة من الحكومة للحصول على المردود المتوقع منه.

ومن الظواهر الواضحة التي تحققت في ظل الاستقرار والانتعاش الاقتصادي الذي أعقب أزمة 1997، تزايد الاهتمام بالخصخصة والقناعة بجدواها في التنمية والرقي بالأوضاع الاقتصادية الاستقرار السياسي وفي هذا الخصوص قال مهاتير: "إننا طبّقنا الخصخصة على نطاق واسع جداً انطلاقاً من إيماننا بأن الحكومة ينبغي أن تكون واقعية وعملية في سياستها التنموية، وألا تتردد في تجريب أي انموذج أو تجربة أجنبية أثبتت نجاحاً في بلاد أخرى، وقد قمنا أولاً بتحقيق النمو، كما أن بلادنا تنتهج نظام إدارة مالية يتميز بقدر عالٍ من الكفاءة،

---

[57] يقصد بالخصخصة في المفهوم الاقتصادي الأنتقال الكامل أو الجزئي للملكية العامة أو خدماتها وتفويض مؤسسات القطاع لتولي إدارتها وتصريف شؤونها بطرق مختلفة أبرزها البيع الكامل والتام للأصول الحكومية إلى جهات خاصة تصبح المالكة لتلك الأصول، أما الأسلوب الآخر للخصخصة فيتمثل في توكيل مؤسسات خاصة للقيام بأداء خدمات حكومية للجمهور-(http://chinaasia-rc.org/index.php?p=46&id=464) .

[58]http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/10/10 (3/8/2015)

ودرجنا على تسديد قروضنا الخارجية كما كان لدينا موارد مالية فائضة وقد أنشأنا سوقاً للأوراق المالية لتمكين الشركات الوطنية من تكوين الرساميل ببساطة" (عبدالواحد، 2003:نت) .

5-دور الإسلام في التنمية:

كان مهاتير محمد يعتز بإسلامه دائماً في كل المحافل الدولية، ويرجع نجاحه إلى تطبيقه لتعاليم الإسلام، وأنه ينطلق نحو النجاح بفهم عميق لجوهر الدين الإسلامي الذي يعلي من قيمة العلم والتقدم، فنجده في أحد خطاباته يقول: "إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت، وأحسنت استخدام ثرواتها ومصادرها المختلفة"، ووضح بأن على هذه الأمة أن تنشط في تحصيل العلوم وتقتحم مجال تكنولوجيا المعلومات حتى تستطيع أن تنافس تقدم الغرب في هذا المجال الحيوي والمهم في هذا العصر (إسماعيل،2014: 131).

ولتأكيد مصداقيته في إحداث التغييرات باتجاه ما يمكن تسميته "أسلمة التنمية"، أمر الدكتور مهاتير بتعديل نصوص قانون العقوبات بما يتماشى والقواعد الشرعية الإسلامية مما أدى على مدى السنوات الماضية إلى اعتبار الثقافة والعلوم الإسلامية إجبارية التدريس في المؤسسات التعليمية، ولاحظ المتابعون للأحداث السياسية في ماليزيا أن الدكتور مهاتير ركز منذ توليه السلطة على تكثيف البرامج ذات الصبغة الإسلامية في كافة قطاعات الخدمات بما يحقق الهدف الأسمى الذي يراه وهو تأسيس دولة إسلامية حديثة وموحدة تواكب التطورات والتكنولوجيا والعلوم العصرية، إلا أنه في الوقت نفسه لا يتجاهل المفاهيم الجديدة للمجتمع الرأسمالي المتطور (عبد الواحد،2003:نت).

الدين الإسلامي هو منهج حياة شامل حيث قال الله تعالى:" الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً"(المائدة،3)، يشمل السياسة والاقتصاد...إلخ، وهو ليس شعار فقط ولكن منهج تطبيقي، فلو كان شعاراً فهناك العديد من الدول الإسلامية التي تتوفر لها من الإمكانيات ما يفوق ماليزيا أضعافاً، ولكن لا تزال تعد من الدول النامية، ومهاتير محمد القائد المسلم الذي يعتز بإسلامه فهم كيف يطبق الدين الإسلامي ليكون له عوناً ومعيناً في مسيرته التنموية.

المبحث الثاني

واقع الدولة الإنمائية في ماليزيا

أولاً: تقديم.

ثانياً: رؤية 2020.

ثالثاً: مؤشرات تنمية ماليزيا.

المبحث الثاني: واقع الدولة الإنمائية في ماليزيا

-تقديم:

تعيش ماليزيا على موعد مع المستقبل الباهر وضمن مرحلة مفصلية في تاريخها الحضاري والتكنولوجي حيث تسير عبر نفق شقته أفكار مهاتير محمد وتوجيهات حكومته للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة وابتكار الجديد دائما على طريق الثورة الرقمية والتكنولوجية التي أصبحت إحدى ملامح الحياة اليومية في ماليزيا، فنجده يجدد الثقة بقدرة بلاده والأمة الإسلامية على تجاوز المحن وتحدي الصعاب والوصول إلى المكانة التي تليق بتاريخ وعراقة أجدادها حيث قال في كلمة له خلال زيارته للعاصمة السورية دمشق في 17 أغسطس 2003:" إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت وأحسنت استخدام ثرواتها ومصادرها المختلفة موضحا بأن على هذه الأمة أن تحتكر العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات حتى تستطيع أن تنافس تقدم الغرب في هذا المجال الحيوي والمهم في هذا العصر" (عبد الواحد،2003:نت).

أولاً: رؤية 2020(واوسان 2020) :

يقول مهاتير محمد: "وكما تعرفون جميعاً، فإن ماليزيا قد بدأت خطة طموحة يطلق عليها رؤية 2020، واعتباراً من عام 1991، فإن هدفنا هو مضاعفة إجمالي الناتج المحلي لدينا كل عشر سنوات، بحيث يكون هذا الإجمالي أكبر ثماني مرات بحلول نهاية عام 2020م وسيكون مستوى المعيشة لدينا أعلى أربع مرات وإذا نجحت خطتنا الثلاثينية، فإن مستوانا المعيشي سوف يعادل مثيله في الولايات المتحدة حالياً، بل وهو ما نأمله، سيكون لدينا حتى توزيعاً أفضل للثروات من ذلك الذي نجده في المجتمع الأمريكي اليوم" (محمد،2004 :230).

واستطرد مهاتير محمد قائلاً "القواعد التي تقوم عليها رؤية 2020 هي أولاً: أنه لا بد من تحديث أنفسنا من أن نصبح دولة متقدمة وبالطراز الخاص بنا، وثانياً: يتعين على البلاد أن تتطور في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والروحية والسيكولوجية والثقافية. وقمنا بتحديد تسعة تحديات إستراتيجية للتغلب عليها ونحن نسير في طريقنا نحو سنة 2020م"(محمد،2004: 42):

ويمكن هنا عرض التحديات التسعة التي حددها مهاتير محمد، وهي: (محمد، 2004: 42)

- التحدي الأول: يتمثل في قيام أمة ماليزية موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك.
- التحدي الثاني: خلق مجتمع ماليزي متحرر سيكولوجيا وآمن ومتطور، قوي الإيمان والثقة بنفسه وفخور بوضعه وبما أنجز.
- التحدي الثالث: بناء مجتمع ناضج ديمقراطياً يمارس نوعاً من أنواع الديمقراطية الماليزية النابعة من المجتمع والملبية لمتطلباته والتي تصلح لأن تكون نموذجاً تحتذى به الدول النامية.
- التحدي الرابع: بناء مجتمع تسوده الأخلاق والقيم، المواطنون فيه أقوياء في دينهم وقيمهم وتحكمه أسمى مستويات الأخلاق.
- التحدي الخامس: بناء مجتمع ناضج متحرر متسامح يكون فيه الماليزيون من مختلف الألوان والأعراق أحراراً في ممارسة ونشر ثقافتهم ومعتقداتهم الدينية ويشعرون في الوقت نفسه بالانتماء لأمتهم.
- التحدي السادس: يتمثل في بناء مجتمع علمي تقدمي قادر على الابتكار يتطلع دائما إلى الأمام.
- التحدي السابع: بناء مجتمع يهتم بالآخرين وثقافة تهتم بالآخرين، ونظام اجتماعي يأتي فيه المجتمع قبل الفرد.
- التحدي الثامن: ضمان وجود مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية وتكون فيه شراكة كاملة للتقدم الاقتصادي.
- التحدي التاسع: خلق مجتمع تسوده الرفاهية، اقتصاده يتميز بالمنافسة الكاملة والديناميكية والضخامة والمرونة.

من اللافت للانتباه، أن ماليزيا عندما وضعت عناصر رؤية 2020م أطلقت على كل واحدة منها تحدي، فهذا يدلل على مدى صعوبة تجاوز هذه الخطة وهذا يحتاج لعمل دؤوب ومتواصل في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية ...إلخ، وتجد في التحديات التسعة التركيز على كلمة مجتمع وهذا يدلل على أن العمل الجماعي هو الهدف الذي ستصل به ماليزيا إلى الرؤية، فالتحدي الأول يركز على الوحدة التي هي أساس للازدهار والتقدم يقول الله تعالى:" وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ، وَاصْبِرُوا، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ"(الأنفال:46)، ثم نجد التركيز على إنشاء مواطن ماليزي حر من التبعية، فخور بنفسه

وبدولته، وبيئة تتميز بالعدالة والديمقراطية والعلم والأخلاق الحميدة، التي جميعها تؤسس لبيئة ومجتمع قوي متماسك يعطي المواطن الشعور بالأمان على مستقبله ومستقبل بلده.

-ثانياً: مؤشرات تنمية ماليزيا

اعتمدت ماليزيا سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف، فمرت بمراحل مختلفة انتهت بأن تكون ماليزيا دولة مصدرة للصناعات العالية التكنولوجيا بعد أن كانت تصدر مواد خام على رأسها المطاط، وبفضل هذا التوجه ارتفعت صادرات ماليزيا من أقل من خمسة مليارات دولار عام 1980 إلى 100 مليار دولار عام 2002(الصاوي،2011:نت).

ويقول "مهاتير محمد": "نحن نسير بخطوات أسرع من الجدول الزمني الذي وضعناه، وعلى أساس معدلات النمو التي قد حققناها منذ بدء رؤية 2020، فسوف ندخل إلى عام 2020 حتى قبل أن يبدأ، ويسعدني القول هنا وبوضوح إننا قد لا نقوى على الاستمرار في تحقيق أفضل من 8% سنوياً، وعاما بعد الآخر خلال جيل كامل، وفيما عدا ذلك، فإن التاريخ يظهر ما أمكن للاقتصاديات الأخرى في شرق آسيا أن تفعله، ومن خلال الجهد والعرق، فإننا مؤهلون جيداً أيضاً لأن نصل إلى القلب الاقتصادي لليابان، التي ستصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم عام 2020"(محمد،2004 :230).

كما قال "فاليابان تساهم ب 7% من التجارة العالمية، فهي تصدر المواد المصنعة، حيث إن الصناعة تعتبر واحدة من ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، وماليزيا ركزت في التنمية على التصنيع أسوة باليابان، فهي بهذا تحاول أن تصل إلى القدوة اليابانية، وهي تمتلك الإمكانيات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تسمح لها بهذا، ومن خلال العلاقات التقليدية والتجربة، أقول إننا مؤهلون جداً أيضاً للوصول إلى الأركان الأربعة للاقتصاد الأمريكي العظيم والذي سيكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم عام 2020[59]"(محمد،2004 :231).

"في التسعينات كان الأداء الاقتصادي في ماليزيا ينمو بمعدلات ممتازة، حيث بلغت معدلات النمو أكثر من 8% على مدى عقد كامل تقريباً، ولم توجد في العالم الحديث منطقة أخرى استطاعت تحقيق معدلات نمو مشابهة بهذه السرعة، من التخلف الاقتصادي إلى مستويات عالية للمعيشة نعم بها مئات الملايين في منتصف التسعينات"(محمد،2004: 26).

[59] الصين سوف تصبح أكبر اقتصاد في العالم عام2020م(زماري،2014: نت).

احتلت ماليزيا في العام 2007 المرتبة 34 في الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي واحتلت المرتبة 18 عالميا من حيث حجم الصادرات في العام 2004 حيث بلغت حصتها 126.5 مليار دولار متصدرة بذلك دول العالم الإسلامي، كما احتلت في العام نفسه المرتبة 20 عالميا من حيث حجم الواردات متصدرة أيضاً دول العالم الإسلامي، أما حسب تقديرات عام 2000م، فإن الدول النفطية استفادت من طفرة أسعار النفط وبذلك تقدمت المملكة العربية السعودية لتحل في المرتبة 17 عالميا من حيث قيمة الصادرات 204.5 مليارات دولار ، تلتها ماليزيا من بين الدول الإسلامية في المرتبة 20 عالميا 158.7 مليار دولار ، أما من حيث الواردات فقد احتلت ماليزيا في العام نفسه المرتبة الأولى في العالم الإسلامي والمرتبة 22 عالمياً(فضلي،2010: 176-177).

وعلى صعيد السياسات الاجتماعية نجحت ماليزيا في خفض معدلات الفقر من 49.3% من السكان عام 1970 إلى نحو 5% في عام 2004، وحرصت السياسات الاجتماعية أيضاً على توفير السكن الملائم من خلال شراكة بين القطاع العام والخاص، حيث استطاعَا أن يوفرا ما يزيد على متطلبات الخطة العامة للدولة في هذا المجال، وانخفضت معدلات البطالة في ماليزيا لتصل إلى نحو 2.7% عام 2001، وهو معدل يعادل أو يفوق نسبتها في العديد من البلدان المتقدمة (الصاوي،2011:نت).

وإذا قمنا مقارنة المؤشرات السابقة للتنمية في ماليزيا في فترة حكم مهاتير محمد بمصر وفترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، حيث أن تجربة التنمية بدأت تقريباً في نفس العام، وقد تعهد الرئيس مبارك بالعمل على تنمية مصر، حيث أن مصر تمتلك من الامكانيات المادية والبشرية ما يؤهلها لذلك، ولكن الاحصائيات والتقارير توضح غير ذلك، حيث احتلت مصر وفقاً لمؤشر التنمية الإنسانية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرتبة الـ 105 ضمن 162 دولة، مع أن التعليم في مصر مجاني (نظرياً على الأقل) إلا أن نسبة الأمية تزيد على 45%(سالم، 2005،نت)، وتبقى البطالة أكثر التحديات الاجتماعية التي تواجه النظام المصري، والمتمثلة في عدم توافر فرص عمل، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى 10% عام 2002م، وفي عام 2003م زادت النسبة إلى 10.7%، وزادت عام 2007م إلى أكثر من 11%، وفي تقرير صادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أكد أن 45% من سكان مصر تحت خط الفقر(كردي،2014،نت)[60]، الأرقام على المستوى السياسي تشير

[60] http://kenanaonline.com(12/8/2015)

إلى أن الحياة البرلمانية المصرية تشهد احتكارا دائما للحزب الوطني الحاكم والذي يتزعمه رئيس الجمهورية بسلطاته شبه المطلقة، ففي أول انتخابات برلمانية في عهد مبارك (1984) سيطر الحزب الوطني على 80 %من مقاعد مجلس الشعب (البرلمان)، وعام 1987 فاز بنسبة 77.60%، و بـ 79.6 % عام 1990، ثم ارتفعت النسبة مرة أخرى في انتخابات سنة 1995 لتصل إلى 95% من المقاعد، وفي آخر انتخابات جرت سنة 2000 فاز بنسبة 79.6% (سالم،2005،نت)[61]، ولي محمد حسني مبارك الحكم وفي مصر 11 حزبا، وقد وصل تعدادها الآن إلى 19 لكنها في الأغلب هي أحزاب بغير حضور جماهيري، ولا يعرف معظم الشعب المصري إلا عددا محدودا جديا من أسماء هذه الأحزاب، ويرجع السبب في جمود الحياة الحزبية في مصر إلى قانون الأحزاب وإلى لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم وإلى حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ تولى مبارك الحكم عام 1981، وتعاني الموازنة العامة في مصر عجزا بشكل مستمر، فحسب الأرقام التقديرية غير الرسمية للعام المالي 2005/2004 بلغ عجز الموازنة العام 52.356 مليار جنيه(كردي، 2014، نت)[62]، وعاني الاقتصاد المصري من تباطؤ في معدلات النمو، بلغ حوالي 3%، وقد تم بيع الغاز المصري لإسرائيل بأسعار زهيدة، مما كان له أثر على الموازنة المصرية، بالإضافة لحوادث القطارات المتكررة ومقتل المئات من المواطنين، ويقدر عدد المهاجرين من مصر بنحو 5 ملايين، من بينهم 820 ألفاً من ذوى الكفاءات، يتضمنون 2500 في تخصصات نادرة، وهناك نحو 6 ملايين مصري طالبي هجرة، أغلبهم إلى الولايات المتحدة وكندا(حسن، 2014: نت)[63].

ومما سبق نستنتج أنه، بعد هذا التراجع والدمار الذي خيم على التنمية في مصر، وقد أحالوا السبب في ذلك لكبر عدد سكان مصر، مع أن دول مثل الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا يفوق عدد سكانها أضعاف مصر جعلت من عدد السكان سبب للتنمية، والفساد الذي استشرى في المؤسسات المصرية بداية من أعلى الهرم والسيطرة على مقدرات مصر لصالح فئة محدودة(قيادات الحزب الوطني الحاكم)، انتفض الشعب المصري في ثورة 25 يناير 2010م مما أدي لخلع الرئيس المصري مبارك والحزب الوطني، ودخلت مصر في مرحلة سياسية خطيرة من المشاكل والاضطرابات.

[61]http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ (12/8/2015)
[62] http://kenanaonline.com(12/8/2015)
[63] http://www.masress.com(13/8/2015)

المبحث الثالث

خصائص الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية بماليزيا

أولاً: تقديم.

ثانياً: مؤشرات الحكم الرشيد في ماليزيا.

1-هيئة مكافحة الفساد.

2-سيادة القانون.

3-حرية الصحافة.

4-التعددية الحزبية.

5-المنافسة الانتخابية.

6-حقوق الإنسان.

7-استقلال القضاء.

المبحث الثالث: خصائص الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية بماليزيا

تقديم:

يتميز الحكم الرشيد بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة، التي بدورها تؤدي إلى الاستقرار في الحكم، وبث الأمن في نفوس المواطنين التي تجعل من المواطن متفرغ لعمله ولقضاياه، فيشعر بالطمأنينة على مستقبله، فهو يعلم جيداً أن هناك نظام سيقوم بمساءلة النظام ومحاسبته إن قصر أو أخطأ أو تورط في قضايا فساد، فالحاكم مؤتمن على قضايا البلد، وهو يعمل من أجل رفاهية وتنمية المواطن، وماليزيا استطاعت أن تخطوا خطوات جادة في تطبيق معايير الحكم الرشيد، وأنشأت هيئات وجمعيات مختصة في متابعة ذلك، وقامت بمساءلة ومحاسبة مئات المتهمين في السلك الحكومي في قضايا الفساد بعد أن قامت هيئة مكافحة الفساد في تحويلهم للمحاكم بتهم تتعلق بالفساد.

ويعتمد الحكم الرشيد على مؤشرات عالمية موحدة يتم عن طريقها قياس مستوى تطبيقه في دول العالم، وسنقوم بالاطلاع على مدى الاهتمام وتطبيق هذه المؤشرات في ماليزيا:

أولاً-هيئة مكافحة الفساد:

تولى هيئة مكافحة الفساد عمليات متابعة التحقيق في قضايا الفساد، وهي هيئة حكومية خاصة أنشئت عام 2009 بقرار تشريعي صادر عن البرلمان، خلفا لوكالة مكافحة الفساد التي صوت البرلمان على الشروع في أعمالها عام 1973، وتتبع الهيئة مباشرة مكتب رئيس الوزراء، كما تنظر الهيئة في الممارسات والأنظمة والإجراءات الواردة إليها من الهيئات العامة لتسهيل اكتشاف جرائم الفساد، وتأمين إعادة النظر في مثل هذه الممارسات، كما تقدم استشارات للهيئات والمؤسسات لمساعدتها في مكافحة شُبه الفساد التي تطرأ على تعاملاتها، وتعمل الهيئة على تثقيف الجمهور في آليات عملها لمكافحة الفساد، وتحشد التأييد الشعبي للوقوف في وجه تفشي هذه الظاهرة في أجهزة الدولة ومؤسساتها (العدم،2012)

أن تكون هيئة خاصة لمكافحة الفساد فهذا أمر جيد، فهنا يشعر الجميع أن هناك رقابة عامة على تصرفاتهم وبذلك الجميع يحاول أن يبتعد عن الفساد أو الشبهات التي تتعلق بذلك، ولكن أرى أن إتباع الهيئة لمكتب رئيس الوزراء يؤدي إلى التحكم فيها من قبل رئيس الوزراء، ويقلل من قوتها في بعض القضايا، بل ممكن أن تكون موجهة في بعض الأحيان، فلو كانت هيئة مستقلة بشكل تام ستكون أقوى.

الفساد يقف عائق أمام التقدم، فهو الذي ينهب خيرات البلد لصالح فئة قليلة، ويتضح أن ماليزيا إن أرادت أن تسارع في الوصول للتنمية الشاملة التي تصل بها للدول المتقدمة، يجب أن تضاعف جهودها في مكافحة الفساد، عن طريق:

1-إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد.

2-إنشاء لجان رقابة عامة لمتابعة المؤسسات والتشجيع على الرقابة الذاتية.

3-تشجيع المواطنين للتبليغ عن قضايا الفساد، وحمايتهم.

4-تشديد العقوبات المتعلقة بقضايا الفساد.

5-تأليف منهج لنظام النزاهة يتم تدريسه في المراحل الأساسية من التعليم لتصبح ثقافة عامة.

ثانياً-سيادة القانون:

تعرف ماليزيا دستوراً مكتوباً منذ فترة طويلة، ودستورها الحالي مستمد معظمه من الدستور السابق لاتحاد المالايو، وإن كان تم تعديله بحيث يراعي الظروف الخاصة في كل من ساراواك وصباح[64] اللتين التحقتا بالاتحاد في عام 1963(سليم،مسعد،1997 :329)، ويعتبر الدستور هو القانون الأعلى للدولة والمجتمع، وبصفته هذه فهو الذي ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها وكذلك الهيئات المدنية وحتى حياة المواطنين كأفراد بين الدستور- على شكل مبادئ عامة تطبق على الجميع – حقوق وواجبات المواطنين، وعلاقات المواطنين بالدولة، وسلطة هذه الأخيرة عليهم، ويحدد أيضاً صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم، وكيفية تشكيلها وتحديدها (درويش،2010 :186).

يكفل الدستور حق تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات، ولكن يتم تقييد هذه الحقوق في الممارسة العملية بموجب قانون الأمن الداخلي والتشريعات الأمنية الإضافية التي تم تمريرها أثناء فترة تولى مهاتير الحكم، فضلاً عن أن الحكومة تسمح باحتجاز الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لعامين متصلين، كما يسمح قانون الجمعيات للحكومة برفض تسجيل الجمعيات لأسباب سياسية، وتقيد القوانين النقابية النقابات بحصر عملها وربط كل نقابة بالصناعة الخاصة بها، كما تقوم بمنع الإضرابات في قائمة طويلة من الصناعات التي تعتبر ضرورية. وعلاوة على ذلك، تقوم الأحزاب الحاكمة والحكومة بممارسة الرقابة غير المباشرة على معظم

[64] صباح وسرواك ولايتين في ماليزيا

وسائل الإعلام، واضعة أحزاب المعارضة وغيرها من منتقدي الحكومة في وضع صعب(أحمد:2013،نت)[65].

من الناحية النظرية، يوجد قوانين في ماليزيا، ووجود القوانين يعزز مبادئ الحكم الرشيد من محاسبة ومساءلة، ولكن التطبيق ناقص حيث أن وجود قانون الأمن الداخلي يقيد الحريات مما يستدعي من الحكومة الماليزية والتشريعي من مراجعة هذا القانون وترك القضاء الماليزي هو المتصرف الوحيد في الأمور القضائية، وهذا يعزز من الحكم الرشيد في ماليزيا.

فضلاً عن أن القوانين الماليزية تمنع كل الأنشطة التي تسبب السخط ضد الحكومة أو ضد القضاء، أو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي أو القلاقل بين أعراق المجتمع وطوائفه، وهناك قوانين أخرى تمنع طلاب الجامعات والاتحادات النقابية من النشاطات السياسية، على أنه يجب ملاحظة أن السلطات لا تستخدم كافة القوانين بشكل دائم متعسف، ولكنها تلجأ إليها كلما رأت مصلحة (من وجهة نظرها) في ذلك(صالح، 2008: 27-28)

وحسب وجهة نظري، يجب على الحكومة الماليزية تعديل القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية والنقابات وتركها للعمل بكل حرية، فالجميع معرض أن يخطئ، وجيد أن تتقبل الحكومة نقد الأحزاب السياسية والشارع الماليزي، فهذا من شأنه أن يعدل من مسار الحكومة وتقييم للذات أول بأول، وهذه الأحزاب تمثل شريحة من المواطنين لا يمكن تجاهلهم، وهم مواطنون من حقهم أن يعبروا عن رأيهم بكل حرية دون خوف، وممكن أن تجد قوانين بديله تنظم الأنشطة المعارضة للحكومة بطريقة سلمية، أو إنشاء لغة تفاهم وحوار متبادل كي يستطيع الجميع أن يعبر عن رأيه بدون مشاكل.

ثالثاً- حرية الصحافة:

إن حرية وسائل الإعلام والصحافة خاصة مكفولة دستورياً غير أن هناك إجراءات عديدة تم اتباعها للحد من هذه الحرية على المستوى العملي، فمثلاً قام مجلس العمليات الوطني في مايو 1969م باتخاذ إجراءات شديدة ضد أي نقد يثار في وسائل الإعلام، كما تم تحديد موضوعات معينة يحظر مناقشتها أمام البرلمان أو الشعب بالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن يتم القبض على الصحفيين بموجب قانون الأمن الداخلي(ISI) بمجرد الشك في تأييدهم- فيما يكتبونه- للشيوعيين أو حتى تعاطفهم معهم(سليم، مسعد،1997 :329).

[65] http://www.ahewar.org(20/8/2015)

وهناك أيضاً ما يعرف بقانون الأسرار الرسمية(OSI) والذي يتيح للسلطات القبض على الصحفيين لو أدينوا بتلقي أو نشر معلومات خاصة بالحكومة، وبموجب هذا القانون تم القبض على رئيس مكتب مجلة Far Eastern Economic Review ومراسل جريدة New Straits Times بحجة تلقيهما معلومات خاصة بالشؤون الحكومية، وإيقاف ثلاث جرائد أخرى عام 1987م بحجة نشر مواد تضر بالنظام العام والأمن القومي، ثم تم التضييق من خلال تشريع جديد يعطي للحكومة حرية تصرف مطلقة فيما يتعلق بمنع إصدار أي مطبوعة قد تؤدي إلى ازعاج الرأي العام، وكان قد اعتقل رئيس جريدة دينية بتهمة إثارة الاضطرابات بين المسلمين، وكذلك في 1991قيدت حرية جريدتين معارضتين(سليم، مسعد،1997 :330-331).

يقول الصحفي رزلان رشيد: بأن الصحافة الماليزية مقيدة إلى حدٍ ما بقوانين مثل، قانون الفتنة وقوانين التشهير (رشيد،2015/10/24: مقابلة).

إن التضييق على حرية الصحافة في ماليزيا يؤدي إلى التراجع في مبدأي الشفافية والمحاسبة، حيث إن الصحافة هي العين التي يراقب بها الشعب الحكومات، من خلال تتبع عمل الجهات الرسمية في الدولة، والتضييق عليها يفتح المجال للشك في عمل الحكومة وإثارة الشبهات حول المسؤولين، ويجب أن يتم إعطاء مساحة أكبر من الحرية للعمل الصحفي، وترك المجال للصحافة المعارضة من العمل بحدود المصلحة الوطنية والنقد البناء الذي يؤسس لحكم رشيد، مما يسمح للمواطن على الاطلاع عما يدور من حوله حتى لا يكون مغيب عن بعض القضايا المصيرية التي تمسه وتمس مصلحة وطنه.

رابعاً-التعددية الحزبية :

يطلق مصطلح التعددية الحزبية على النظام السياسي الذي يسمح بقيام أحزاب عدة كما يتيح قدرا واسعا للقوى السياسية كلها في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها، كما يعني مفهومه أيضاً الاعتراف بوجود متنوع في جمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة، هذا فضلا عن الاعتراف بحق المجتمع المتنوع في التعبير عن النفس والمشاركة في التأثير على القرار السياسي فيه (الحديثي،الحسيني،بدون:237).

فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والأمن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسية وهي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية والعمل على أساسها، وتشتمل هذه التعددية على مستويين أولهما: مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم-وهذه

لا تقل عن أربعة عشر حزباً (سليم، مسعد،1997 :331)- والأحزاب التي تقف في الجهة المعارضة وهي الأخرى كبيرة العدد، إذ تصل إلى أكثر من ثلاثين حزباً(الحديثي، الحسيني، بدون:238).

يدل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية الموجود في ماليزيا إلى حجم التعددية الحزبية الواسع في ماليزيا على الرغم من وجود قانون الأمن الداخلي الذي يقيد حقوق العمل، ولذلك فيجب العمل على حرية إنشاء تنظيمات سياسية مع ضبطها بما يتناسب مع المصلحة العامة.

خامساً-المنافسة الانتخابية:

تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديمقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي، لانتخاب مجالس الولايات، وتتم الانتخابات عل أساس حزبي، وعادة ما تتم وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحياناً من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى، التي دائماً ما تتهم الأحزاب بعضها البعض لتبرر هزيمتها، وبشكل عام تتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما أنها تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة، ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج أو الاعتراض عليها لا يؤثر على الأغلب على النتائج العامة للانتخابات(صالح، 2008: 28-29).

ولكن تغير الوضع مع الانتخابات التي جرت في2008، والتي أطلق البعض عليها التسونامي السياسي الذي هز ماليزيا، حيث فازت الجبهة الوطنية بـ51 في المئة من الأصوات فقط و 63.5 في المئة من عدد المقاعد – وهو أقل من أغلبية الثلثين والذي كان من شأنه أن يسمح لهم لتعديل الدستور وفقاً للقانون، وفازت أحزاب المعارضة بما مجموعه 82 مقعدا من 222 (36.9٪) وسيطرت على خمس من ولايات ماليزيا الـ13، وشكلت بعد الانتخابات ائتلافا يسمى بالتحالف الشعبي، وبعد أشهر من النضال عمل الأعضاء المنتخبون حديثا في البرلمان على تشكيل الحكومة، حيث تنحى عبدالله بدوى عن منصبه كزعيم للأمنو وكرئيس الوزراء وخلفه نائبه نجيب رزاق(أحمد:2013،نت).

فهذا التغير الحاصل بين انتخابات عامي 2004 و2008 مؤشر واضح على التطور الحاصل في قوة المنافسة الانتخابية، وتغير المعادلة السياسية، وهذا التنافس من شأنه أن يقوى النظام السياسي بما يعود بالنفع العام على المواطن والدولة.

سادساً–حقوق الإنسان:

يعد حقوق الإنسان مؤشر تعتمد عليه الدولة لتعزيز سلطتها للوصول للحكم الرشيد وفي هذا الصدد يقول أحمد الغول: "الأصل في الحكم الرشيد القائم على أساس الديموقراطية وتداول السلطة هو لتعزيز حقوق الانسان على اعتبار أن الدولة هي وظيفتها تمكين المواطنين على الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية من حق في التعليم والثقافة وتداول السلطة...إلخ، فالحكم الرشيد الذي يقوم على مبدأ حقوق الإنسان هو يعني حفظ كرامة الإنسان وتطور حياته، ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال خضوع الحاكم والمحكوم لسيادة القانون الذي وضع لتحقيق أعلى مستوى للتمتع بحقوق الإنسان"(الغول،2015/10/28:مقابلة).

كما أن ماليزيا عضو في العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وعضواً في عديد من الاتفاقيات أيضاً، وفي هذا الإطار تعمل ماليزيا على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، ومن جهودها في هذا المجال فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية الماليزية عام 1999، وهي اللجنة التي خولت لها السلطة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في الباب الثاني من الدستور الماليزي، وتم تكليف الولايات بالعمل على رفع الوعي الثقافي، كما سنت ماليزيا قانون الطفولة عام 2001 لكفالة رفاهة الطفل وحمايته وإعادة تأهيله بغض النظر عن عرقه أو دينه، كما أنه في عام 2004 تم إنشاء اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الرجل والمرأة(أحمد:2013،نت).

وبموجب قانون الأمن الداخلي في ماليزيا من حق وزير الداخلية أن يصدر أمر توقيف دون محاكمة ضد أي شخص يشتبه بأنه يتصرف بطريقة تضر بأمن البلاد، ويعني هذا أنه يجوز احتجاز المعتقلين حتى ستين يوماً للتحقيق معهم، بعدها قد يصدر أمر بتوقيفهم حتى سنتين كاملتين، وبموجب هذا القانون شهدت البلاد أكبر حملة اعتقالات ضد معارضي رئيس الوزراء مهاتير محمد وحكومته، وقد أعلن بعد إعادة انتخاب ائتلاف الجبهة الوطنية التي يرأسها أنه حكومته لن تتخلى عن قانون الأمن الداخلي الذي يسمح بالاعتقال دون تهمة أو محاكمة، وقد استندت إلى الحجة التقليدية وهي أن الاعتقالات ضرورية لمنع تفجر الصراعات العنصرية(سليم، مسعد،1997 :341).

رغم أن الحكومة الماليزية والقوانين تحترم حقوق الإنسان إلا أن قانون الأمن الداخلي لا زال يقف عائق أمام تطبيق حقوق الإنسان مع المعارضة الماليزية، مما يضعف معيار المساواة والعدالة بين شرائح وطبقات الشعب، ويضعف أيضاً القضاء الماليزي الذي يعتبر هو الجهة

المسؤولة عن إنصاف المواطنين، إلا أنه يعتبر وجود هذا القانون جيد للحالة الماليزية، وذلك لتعدد العرقيات والأديان، فيجب أن يكون هناك حزم في بعض الأمور للمحافظة على استقرار البلد، وهذا ما نلاحظه من نهضة وتنمية شاملة حققتها ماليزيا في فترة وجيزة.

فضلاً عن أنه في السنوات الأخيرة، عمدت ماليزيا إلى زيادة عدد الجرائم التي يُعاقَب عليها "بالضرب بالخيزران"[66]لأكثر من 60جريمة، ومنذ عام 2002، عندما جعل البرلمان الانتهاكات المتعلقة بالهجرة، من قبيل دخول البلاد بصورة غير مشروعة، مشمولة بعقوبة الضرب بالخيزران، تعرَّض عشرات الآلاف من اللاجئين والعمال المهاجرين للضرب بالخيزران(أحمد، 2013:نت)[67].

من الواضح أن العقوبات قوية وتحتاج لإعادة النظر فيها لأن قوتها تخالف الشريعة الإسلامية بطريقتها وحقوق الإنسان، ولها مضاعفات تكاد تشوه الشخص الذي يتعرض لها، والعقوبة يجب أن تكون فقد للردع وليس للقتل أو التشويه أو إهانة الشخص، وأرى أنه على الحكومة الماليزية التفاعل أكثر مع العقوبات في الشريعة الإسلامية، وحقوق الإنسان بما يضمن نشر الأمن والمحافظة على كينونة الإنسان على حدٍ سواء.

سابعاً–استقلال القضاء:

تتألف السلطة القضائية الماليزية من المحكمة الفيدرالية، محكمة الاستئناف، المحكمة العليا في "صباح"، المحكمة العليا في "ساراواك"، والمحاكم التابعة لها، وللمحكمة الفيدرالية سلطة الفصل في صحة القوانين التي تصدر عن البرلمان أو الهيئات التشريعية للولايات، ولها أيضاً سلطة تحديد الاستئنافات المقدمة إليها من المحاكم العليا، في حين تختص الأخيرة بسلطة مراقبة الأحكام الصادرة عن المحاكم التابعة لها وإمكانية تعديلها(أحمد:2013،نت).

وتعتبر المحكمة العليا أعلى جهة قضائية في ماليزيا، وتم عام 1994 إنشاء محكمة منفصلة للاستئناف، وهذا بدوره يعزز دور السلطة القضائية في البلد، وعلى الرغم من أن هناك تنظيماً قضائياً جيداً في ماليزيا إلا أن استقلال القضاء مسألة محل شك، فالقضاة يتم الضغط عليهم بشكل واضح حتى أنه عندما يستنجد المواطنون بهذه المحاكم في رفع الضرر يفاجؤون

[66] ففي السجون الماليزية يقوم أفراد شرطة مدربون خصيصاً على عملية الضرب بالخيزران بتمزيق أجساد الضحايا بخيزرانة طولها متر يمسكها الشرطي بكلتا يديه ويهوي بها على جسد الضحية بسرعة عالية. وتشق الخيزرانة جلد الضحية العاري وتعجن النسيج الدهني أسفله وتترك آثاراً تمتد إلى ألياف العضلات. ويكون الألم الناجم عن الضرب مبرحاً إلى حد أن الضحية غالباً ما يفقد الوعي(أحمد،2013:نت)[66].

[67] http://www.ahewar.org(21/8/2015)

برفض طلباتهم، فمثلا عندما قام ثمانية من المعتقلين السياسيين عام 1987م بتقديم طلبات لعرضهم على المحكمة العليا في كوالالمبور رفضت المحكمة العليا طلباتهم رغم أن كل ما كانوا يريدونه هو عرضهم على المحكمة لتحكم في مدى شرعية عملية القبض عليهم بموجب قانون الأمن الداخلي، كما رفضت محكمة التمييز النظر في طلبات الاستئناف التي قدمها بعض هؤلاء الثمانية ضد قرار المحكمة العليا(سليم، مسعد،1997 :343).

وعلى الرغم من التطور الموجود في السلطة القضائية من تنظيم وقوانين، إلا أنها تفقد استقلاليتها عن طريق الضغط على القضاة من السلطة التنفيذية، ورغم محاولات الحكومة بنفي ذلك واثبات استقلالية القضاء بقضية المعارض أنور إبراهيم وتبرئته من القضية التي اتهم بها، ولضمان استقلالية القضاء يجب إنشاء هيئة مستقلة تشرف على تعيين القضاة بعيداً عن الضغوط الحاصلة من السلطة التنفيذية.

ويطالب العديد من القضاة الماليزيين بإنشاء هيئة مستقلة لاختيار القضاة بما يعزز من استقلال القضاء ويمثل خطوة حقيقية على طريق الإصلاح السياسي، وفى محاولة منها لمعالجة كافة التخوفات الخاصة بجوانب معينة في عمل السلطة القضائية، حيث تم إنشاء لجنة تحقيق ملكية للنظر في تلك الادعاءات ومن قبيل الشفافية تم تعميم النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة، ومن الجدير بالذكر أنه تم تدعيم سياسات تعيين قضاة المحاكم الجزئية وقضاة المحاكم الجنائية لضمان توافر مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية، فضلاً عن تطبيق برامج تدريبية فعالة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة (ميتكس، بصري،2010: 61-62).

-خاتمة:

نجح "مهاتير محمد" في معرفة المشاكل التي تعاني منها ماليزيا ووضع الحلول للنموذج الماليزي بنظرة ثاقبة، ولدت الفكرة لديه بأن تكون ماليزيا دولة صناعية متقدمة، وشخص نقاط الضعف المتمثلة في الطبقية، والعرقية، والأمية، والاعتماد الكلي على الزراعة وتجاهل التكنولوجيا والصناعة، واعتمد على الشريعة الإسلامية ليحقق ما يصبو إليه، وقد مضى في هذه الطريق، وأكمل من جاء بعده الطريق على نفس النهج، وتُثبت نتائج الواقع الحالي للتنمية في ماليزيا أن علاقة رؤساء الوزراء في ماليزيا منذ الاستقلال علاقة تكاملية، حيث إن الرؤية التي وضعها صانع النهضة تستكمل في عهد بدوي، ونجيب عبد الرزاق، بل تحقق نتائج أفضل في بعض السنين، وماليزيا في هذه المعدلات أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الحلم.

أثبتت المؤشرات العالمية أن ماليزيا تتمتع بقدر من الحكم الرشيد، حيث أن وجود البعد السياسي للحكم الرشيد من تنظيم انتخابات حرة ووجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة، يعزز موقعها عن الدول النامية، وتفيد المؤشرات الحديثة أن هناك اهتمام وتقدم على صعيد مكافحة الفساد، ولكن هذا ليس كافياً بل يجب عليها أن تقدم المزيد من ذلك، لأنها دولة إنمائية صاعدة، وهي على مقربة من أن تصبح من الدول الصناعية المتقدمة.

وبعد دراسة نظام الحكم وخصائص الحكم الرشيد في ماليزيا سنقوم بمقارنة ذلك بفلسطين في الفصل الخامس وذلك للبحث في إمكانيات الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية.

الفصل الخامس

سمات الحكم في فلسطين

المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم في فلسطين.

المبحث الثاني: خصائص الحكم الرشيد في فلسطين.

المبحث الثالث: واقع الحكم الرشيد في فلسطين.

الفصل الخامس: سمات الحكم في فلسطين

-مقدمة:

مر النظام السياسي الفلسطيني بعدة مراحل وأشكال مختلفة، وذلك لطبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث إنه في عام 1964م قامت القيادة الفلسطينية بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كجسم سياسي يتبنى القضية الفلسطينية ويخاطب العالم بصفة رسمية، ويدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وحصلت منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) على الشرعية الشعبية، واكتسبت صفة تمثيلية، وأصبحت حاضنة للفصائل والمنظمات الفلسطينية آنذاك، وتم إنشاؤها على نمط النظام السياسي للدول، وتم تشكيل المجلس الوطني كمؤسسة تشريعية، واللجنة التنفيذية التي تنتخب من المجلس الوطني وتقوم مقام الوزارات.

في عام 1994م تم إنشاء السلطة الوطنية بناءً على اتفاقية أوسلو للسلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، وحدث تغير كبير على النظام السياسي الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إنها أخذت في بدايتها شكل سلطة الحكم الذاتي، وهي كخطوة على طريق الحل النهائي لإقامة الدولة الفلسطينية.

يخضع النظام الفلسطيني لمعايير دولية، ويحاول أن يرضي الحكومات العالمية لكسب الثقة منه لمساعدته في تحقيق أهدافه وتنفيذ الوعود المتفق عليها من دعم مالي وتعاطف سياسي للوصول لمرحلة الحل النهائي، هذه المعايير هي معايير الحكم الرشيد التي تؤسس لنظام يمتاز بالنزاهة والشفافية.

وقد كان من أولويات إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وحسب المعاهدات الموقعة مع الدول الراعية لاتفاقية السلام دعم البنية التحتية لقطاع غزة والضفة الغربية وانعاش الوضع الاقتصادي وتنمية المجتمع الفلسطيني.

كانت فكرة التنمية الفلسطينية حاضرة في أذهان القيادة الفلسطينية من قبل تأسيس النظام الفلسطيني، فدعمت منظمة التحرير الفلسطينية الطلبة الفقراء مالياً بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية لاستكمال التعليم في خطوة للتنمية البشرية لتعزيز الصمود الفلسطيني، وأخذت التنمية مسميات متعددة حيث أنه في عام 1982 تم انعقاد مؤتمر التنمية من أجل الصمود، الذي حاول دعم المواطن الفلسطيني من أجل تعزيز صموده عل الأرض ومقاومة الاحتلال(سليمان،2013: 38-39).

ومع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية تم عقد بروتوكول باريس الاقتصادي مع الاحتلال الاسرائيلي الذي رسم ملامح التنمية الفلسطينية، حيث أخطأت السلطة في هذا البروتوكول عندما ربطت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وأصبح الاحتلال الاسرائيلي هو المتحكم بالاقتصاد الفلسطيني، ويتأثر بشكل مباشر في الأوضاع الأمنية بين الجانبين.

وعليه سنتناول في هذا الفصل سمات الحكم في فلسطين من خلال ثلاثة مباحث حيث سيناقش:

المبحث الأول طبيعة نظام الحكم في فلسطين، حيث إن نظام الحكم في فلسطين حديث العهد وقد تم تشكيله بعد اتفاقية أوسلو للسلام عام1993م، وسنعرج في هذا المبحث على المؤسسات الممثلة للنظام السياسي في السلطة الفلسطينية وهي، ثلاث سلطات تنفيذية والتغير الذي طرأ عليها، تشريعية وما هي الوظائف المنوطة بها، وقضائية وما هي العوائق التي تواجهها.

والثاني خصائص الحكم الرشيد في فلسطين، فكل نظام له خصائص ويحاول أن يطبق الإصلاحات اللازمة، حيث إنه تم اعتماد نظام الحكم الرشيد أو الحوكمة كمعايير للإصلاح، فما هي سمات الحكم الرشيد في النظام الفلسطيني؟ ففي هذا الفصل سنوضح مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين من مكافحة الفساد سيادة القانون حرية الصحافة استقلال القضاء التعددية الحزبية المنافسة الانتخابية وحقوق الانسان والإجراءات المتبعة لتنفيذ ذلك.

وفي المبحث الثالث سنناقش واقع الحكم الرشيد في فلسطين، حيث سنقوم بالاطلاع على الواقع الحالي للحكم الرشيد في ماليزيا ثم في فلسطين والقيام بمقارنة واقع الحكم الرشيد في ماليزيا بفلسطين اعتمادا على مؤشرات عالمية وممارسات عملية.

المبحث الأول

طبيعة نظام الحكم في فلسطين

أولا: تقديم

ثانياً: المؤسسات الممثلة للنظام السياسي في السلطة الفلسطينية

1-السلطة التشريعية

2-السلطة التنفيذية

3-السلطة القضائية

المبحث الأول: طبيعة نظام الحكم في فلسطين

-تقديم:

تم تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، في وجود احتلال اسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهي حالة جديدة على مستوى الأنظمة العالمية، وكان الاحتلال له دور في تحديد طبيعة هذا النظام، نظام يستطيع أن يتعايش مع قيود ومحددات تم الاتفاق عليها مع الاحتلال الاسرائيلي، وضغوط داخلية معارضة أصلاً لاتفاقية السلام، فوجد نفسه محاصر من جميع الاتجاهات، إلا أن مؤيديه ساندوه لاعتقادهم بأنه سوف يؤسس لمرحلة قادمة، ألا وهي الدولة المستقلة.

ويعتبر النظام السياسي للسلطة الفلسطينية نظام نصف رئاسي أو نظام مختلط يجمع بين صفات النظام البرلماني والنظام الرئاسي، إذ تنص المادة (5) من القانون الأساسي على أن "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخابا مباشرا من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني" (يوسف، 2009: 49).

النظام النصف ليس بالجيد للحالة الثورية الفلسطينية، وذلك لأن السلطة الوطنية الفلسطينية لا زالت تقبع تحت محددات، فالاحتلال لا زال موجود ويحاصر مناطق السلطة الفلسطينية من جميع الاتجاهات، ومنظمة التحرير لا زال لها دور في الواقع الفلسطيني، وهناك تدخلات دولية خارجية، مما يضعف النظام الفلسطيني، وقد دخل النظام الفلسطيني أزمة دستورية بعد فوز حركة حماس بالانتخابات نتيجة للصراعات بين الرئيس والحكومة والبرلمان، مما تولد عنه تفرد الرئيس بالقرار الفلسطيني وأدى للانفصال، وأجد في النظام البرلماني أكثر ملاءمة للحالة الفلسطينية حيث إن السلطة تتوزع بين السلطات الثلاثة وتكون الرقابة من كل سلطة على السلطات الأخرى.

ويتكون النظام السياسي الفلسطيني من المؤسسات التالية :

أولاً-السلطة التشريعية:

يقول مشير المصري: دور المجلس التشريعي في تعزيز فصل السلطات هو دور أساسي باعتباره الجهة الحاكمة لسن القوانين وهو القادر على إقرار القوانين التي تعزز مسألة الفصل بين السلطات وحل إشكاليات التداخل ما بين السلطات لتبقى صفة الاستقلالية لتعزيز الحكم الرشيد(المصري،2015/10/21: مقابلة).

التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وإقرار الموازنة العامة هي الوظائف الأصيلة للسلطة التشريعية، ومع ذلك تشارك السلطة التنفيذية) الرئاسة ومجلس الوزراء(والسلطة القضائية

المجلس التشريعي في هذه الاختصاصات، وبرز ذلك بوضوح بشأن إصدار تشريعات من قبل الرئيس بقرارات إدارية كانت موضع خلاف دستوري، وكذلك جرى تعطيل استكمال إصدار تشريعات أقرها المجلس التشريعي أو جرى تعديل عليها أثناء طباعتها (الوقائع) من قبل وزير العدل أو ديوان الفتوى والتشريع، وكذلك جرى تجميد متابعة التحقيقات الرسمية بشأن مخالفات لبعض المسؤولين جرى الكشف عنها من قبل المجلس التشريعي، ويعود ذلك بسبب تبعية النائب العام للسلطة التنفيذية وبشكل محدد لسلطة الرئيس(أبودية،2007: 22).

وينص قانون المجلس التشريعي الفلسطيني على إجراء انتخابات كل أربع سنوات، وأجريت أول انتخابات تشريعية عام 1996م، وتم تعطيل إجراء الانتخابات بحجة الأوضاع السياسية، واتهم هذا المجلس بالفساد، لأن صلاحيته انتهت بعد أربع سنوات، واستمر عشر سنوات حتى عام2006م موعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية، الذي تم تعطيله من قبل السلطة التنفيذية بسبب فوز حركة حماس في الأغلبية، وقوطعت جلساته من قبل كتلة فتح البرلمانية بعد الانقسام، وينعقد الآن من قبل كتلة التغيير والإصلاح فقط في قطاع غزة لإدارة قطاع غزة(هلالي،2013،نت).

ولإبقاء السلطة التنفيذية في موقع الهيمنة على السلطات المختلفة، تمسكت قيادة السلطة بمواقعها في منظمة التحرير الفلسطينية للتغلب على المجلس التشريعي، عبر الإصرار على أن المنظمة هي المرجعية العليا لعمل المجلس وللسلطة عموماً، والتحذير من شطب دور المنظمة، وهي نفسها القيادة التي تجاوزت عمل المنظمة، وذلك للهيمنة على المجلس التشريعي والتحكم بقراراته من قبل السلطة التنفيذية (أيوب،2006: 289).

ونستوضح مما سبق بأن هناك تيار في السلطة الوطنية الفلسطينية يعمل لحساب مصالحة الشخصية، ولذلك فهو يتمسك بموقعه بمنظمة التحرير خوفاً من مساءلته من قبل المجلس التشريعي ولإضعاف دور المجلس التشريعي الذي أصبح خارج سيطرته.

ثانياً–السلطة التنفيذية:

تمارس وظائف السلطة التنفيذية في النظام السياسي الفلسطيني من قبل مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء، إضافة إلى عدد من المؤسسات العامة، وبالرغم من أن رئيس السلطة الوطنية يعتبر رئيس السلطة التنفيذية بشكل عام، إلا أن معظم الصلاحيات التنفيذية الفعلية تمارسها

الحكومة(مجلس الوزراء) وتتحمل الحكومة المسؤولية السياسية عن أعمالها أمام الرئيس وأمام المجلس التشريعي وذلك بعد تعديل القانون الأساسي عام2003 م(أبودية،2007: 20).

ومع بداية الانقسام عام 2007م أصبح هناك حكومتين، حكومة بقطاع غزة (اعتبرت مقالة) وحكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، مما ولد الانقسام بالقرار الفلسطيني، وانقسم المجلس التشريعي عندما استنكفت كتلة فتح النيابية وأحزاب منظمة التحرير وامتنعت عن حضور جلسات المجلس التشريعي، ومع اعتقال أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية التابعين لحركة حماس لم يتم انعقاد المجلس التشريعي بهيئته الكاملة، إلا أنه ينعقد في قطاع غزة بدون اكتمال النصاب، وذلك لتيسير أحوال المواطنين، مما أصبحت حكومة تسيير الأعمال غير مسؤولة أمام المجلس التشريعي وأضحت مسؤولة فقط من الرئيس.

وقد نص القانون الأساسي على أن يختار رئيس السلطة الوطنية رئيسا للوزراء، ويكلفه بتشكيل الحكومة، التي تساعده(رئيس السلطة الوطنية) في أداء مهامه وممارسة سلطاته، كما خول القانون الأساسي رئيس السلطة الوطنية بالعديد من الاختصاصات الهامة كقيادة "القوات الفلسطينية"، وتعيين ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول الأخرى، ووضع التشريعات في حالة الضرورة التي لا يمكن معها الانتظار إلى حين انعقاد المجلس التشريعي، وحق العفو الخاص(ادعيس وآخرون،2006: 5).

وحدث التعديل في القانون (حيث كان لا يوجد رئيس وزراء) وذلك بالضغط من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية على الرئيس ياسر عرفات لإضعاف سلطته السياسية، وعدم تفرده بالقرار السياسي لإحداث شرخ في النظام الفلسطيني الداخلي، وتم تعيين محمود عباس(أبو مازن) كأول رئيس وزراء وتم الخلاف بينه وبين الرئيس ياسر عرفات على الصلاحيات، وذلك لحداثة هذا المنصب ولعدم وجود قانون واضح يبين الصلاحيات.

ثالثاً–السلطة القضائية:

ورثت السلطة الفلسطينية نظاماً قضائياً متهالكا بفعل سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وتعدد النظم القانونية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية والنقص الحاد في القضاة والطواقم اللازمة لعمل المحاكم، الذي زاد من صعوبة بناء نظام قضائي، ورغم بعض الإنجازات التي تحققت مثل إقرار قانون النظام في كانون الأول 1998م، إلا أن السلطة لا زالت تواجه ثلاثة عوائق أساسية هي: (أيوب،2006: 286).

–غياب تسلسل واضح داخل النظام القضائي، وبينه وبين السلطة التنفيذية.

-غياب القوانين والإجراءات الإدارية الموحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
-النقص الشديد في العاملين المؤهلين والمباني والتجهيزات والمراجع القانونية والأموال.

ولقد عانت السلطة القضائية من مشكلة ضعف الاستقلالية معظم فترة السلطة الوطنية وذلك نتيجة التدخل السافر في شؤون القضاء من قبل السلطة التنفيذية وممارسة الضغوط على القضاة للتأثير على الأحكام الصادرة عنهم، الأمر الذي مس استقلالية القضاء ونزاهته وثقة الجمهور الفلسطيني به لفترة طويلة، إلا أنه ومع إقرار قانون السلطة القضائية وإنشاء مجلس القضاء الأعلى استعاد القضاء الفلسطيني بعض استقلاليته(أبودية،2007: 23).

ومما أضعف السلطة القضائية أمام السلطة التنفيذية، يتحكم الرئيس بتعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى، والنائب العام، وتتحكم السلطة التنفيذية بتعيين القضاة مما يضعف رقابة ومحاسبة السلطة القضائية لأعضاء السلطة التنفيذية، مما يؤثر على مبدأ سيادة القانون.

يقول الدكتور نافذ المدهون: "إن النظام القائم فيما يتعلق بالسلطة القضائية يحتاج إلى إعادة نظر فيما يتعلق بدور رئيس السلطة الوطنية في تعيين القضاة، والأفضل أن تكون التعيينات ذات الطابع القضائي بعيداً عن السلطة التنفيذية ومن خلال جسم محايد أو مستقل أو من خلال انتخابات داخل السلطة القضائية"(المدهون ،2015/10/21: مقابلة).

المبحث الثاني

خصائص الحكم الرشيد في فلسطين

أولاً: تقديم.

ثانياً: الثقافة السياسية في فلسطين

ثالثاً: مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين.

1-مكافحة الفساد.

2- سيادة القانون.

3- السلطات الثلاثة والعلاقة بينها.

4-الحقوق والحريات العامة.

5-حرية الصحافة.

6-التعددية الحزبية.

7-المنافسة الانتخابية.

المبحث الثاني: خصائص الحكم الرشيد في فلسطين

-تقديم:

الحكم الرشيد في فلسطين له وضعية خاصة حيث أنها تتأثر بمؤثرات خارجية منها، المعونات الأجنبية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والوضع السياسي الفلسطيني وتأثره في الوضع الإقليمي والوضع الدولي، ووجود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومؤثرات داخلية حيث البعد الجغرافي للمناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام الداخلي، والحروب الإسرائيلية والاجتياح لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن حداثة السلطة والبداية من الصفر في إنشاء المؤسسات أثر على الحكم الرشيد في فلسطين، وهذا يفرض على القائمين على الحكم في السلطة الوطنية الفلسطينية على بذل الجهد الكبير لتعزيز معايير الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد في أروقة السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تستطيع كسب الثقة أمام المجتمع الدولي، والشعب من الداخل للوصول للتخفيف من معاناة المواطن الفلسطيني وتحقيق طموحاته وأماله من زوال الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، وتحقيق التنمية التي تصل بالمواطن الفلسطيني للرفاهية.

-ولكي نتعرف على مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين سنمر على الثقافة السياسية في فلسطين:

أن الثقافة السياسية الفلسطينية مرت بالعديد من المراحل أثرت وتأثرت بها بشكل كبير، طغت عليها في معظم مراحلها ملامح الثقافة السياسية العربية من الشخصنة والعائلية والولاءات العشائرية، وعدم الاعتراف بالتعددية، والاختلاف مع الآخر، والتآمر، والميل نحو السلطوية والبطريركية، وتغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، باستثناء فترة قيام منظمة التحرير التي غلبت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ونمت الشعور بالولاء والانتماء لدى أفراد الشعب اتجاه النظام القائم، ونقل القرار السياسي إلى الداخل كأساس للاعتراف بأن الشعب الفلسطيني موجود وله كينونته وهويته المستقلة التي تم تعزيزها داخل أبنائها في أماكن الشتات والمناطق المحتلة(صقر،2010: 96).

ونظراً لمرور فلسطين بمراحل سياسية متعددة فقد أكسبت كل مرحلة ثقافة سياسية جديدة، على الشعب الفلسطيني، وأثر الارتباط الفلسطيني بالشعوب العربية على ثقافته السياسية، مما تشكل لديهم ثقافات متعددة مكتسبة من الشعوب العربية، وأثر الاحتلال الاسرائيلي بشكل مباشر

على تغيير الثقافة الفلسطينية بفعل عمليات الابعاد والتهجير وذلك لكي يفقد المواطن الفلسطيني احساسه بالانتماء لوطن ذو سيادة سياسية.

ومن مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين:

ما أكده وزير التخطيط والتنمية الإدارية (د.علي الجرباوي) أن السلطة الوطنية تعمل على اعتماد وتطبيق معايير الحكم الرشيد، وذلك عبر تضمينها في كافة الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وفي الخطة الوطنية2011–2013، التي سيتم إنجازها(الجرباوي،2010، نت)[68].

وأشار كذلك إلى تركيز الحكومة على تعزيز قيم النزاهة والشفافية والفاعلية في القطاع العام، لما لها من أهمية بجانب مبادرات أخرى في كسب الدعم الأخلاقي الدولي لقضية التحرر وإنهاء الاحتلال وبناء الدولة، إضافة لأهميتها في تقديم خدمات عامّة عالية المستوى للجمهور ضمن تكاليف مرشّدة، وعبر الإدارة الكفؤة والفعّالة للموارد(الجرباوي،2010،نت).

أولاً–مكافحة الفساد:

بدأ الاهتمام بموضوع مكافحة الفساد في فلسطين منذ العام1997 ، إثر نشر تقرير هيئة الرقابة للعام1996، والذي أشار إلى بعض مجالات إهدار المال العام، وقد دعا المجلس التشريعي الفلسطيني، إلى إحالة التقرير إلى لجنة خاصة في المجلس التشريعي، وأشار تقرير تلك اللجنة إلى وجود حالات فساد في المستويات العليا من السلطة في حينه، الأمر الذي أدّى إلى تقديم استقالة الحكومة في منتصف العام1998، وتشكيل حكومة جديدة، وبعد العام 2002 زاد الاهتمام الرسمي في قضايا الإصلاح ومكافحة الفساد، وأصبح الإصلاح ومكافحة الفساد مطلبًا فلسطينيًا شعبيًّا(حرب وآخرون،2013: 16)، وماطل الرئيس بالاستجابة لطلب المجلس بإحالة المشتبه بهم للمساءلة الرسمية بما في ذلك الأشخاص الذين أدانتهم لجنة وزارية شكلها الرئيس برئاسة الأمين العام للرئاسة حول نفس الموضوع (الشعيبي،2004: 6).

نستنتج مما سبق بعد أن أثبتت التحقيقات بتورط رموز في السلطة بالفساد حسب تقرير هيئة الرقابة، أن الرئيس اعتقد أن محاسبتهم سيؤدي لإضعاف وإهانة السلطة، مع أن محاسبتهم وتقديمهم للعدالة سوف يؤدي ذلك لزيادة رصيد السلطة وتقويتها، وتم إقالة الحكومة للتغطية على الفساد ومحاولة تهدئة الرأي العام، ولم يقدم أي مسؤول للمساءلة أو المحاكمة، وذلك لأن

[68]http://mopad.pna.ps/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=16&Itemid=151&limitstart=275 (10/9/2015)

السلطة القضائية يتم التحكم فيها وفي قراراتها من قبل السلطة التنفيذية، حتى أصبح اسم السلطة مقترن بالفساد فأضعفها بين المواطنين، وأفقدها مصداقيتها.

وقد كان رأي الدكتور نافذ المدهون: "أن مكافحة الفساد تكون على المستويين المؤسساتي والتشريعي، أما التشريعي فأجد أن قوانين مكافحة الفساد الصادرة عن التشريعي هي كافية لحد ما، ولكنها تحتاج لمزيد من التشريعات وخاصة المتعلقة بألية الوصول للمعلومات، أما على المستوى المؤسساتي أرى أن مؤسسات مكافحة الفساد في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعمل بالمستوى المطلوب الذي حددها القانون، فهي غير قائمة في قطاع غزة على الإطلاق ولكنها قائمة في الضفة الغربية وعملها موجه من السلطة التنفيذية وخاصة الرئاسة، وبالتالي لا تعمل على مكافحة الفساد بل تعزز المفسدين وأصحاب النفوذ بالسلطة في رام الله(المدهون،10/21/ 2015:مقابلة).

ويُعدّ النشاط الأبرز للسلطة الفلسطينية في مكافحة الفساد هو إنشاء هيئة مكافحة الفساد، في النصف الثاني من العام 2010، بعد تعديل قانون الكسب غير المشروع، وفقا للقرار بقانون رقم 7لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم 1 لسنة2005، ليصبح قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة2010، وقد مُنحت صلاحيات واسعة في مجال الوقاية من الفساد والتوعية والتحقيق(حرب وآخرون،2013 :16).

ولكن بقيت الإصلاحات "مجرد حبر على ورق"، فلم نجد بعد هذه الإصلاحات مساءلة أو محاسبة أي مسؤول ممن اتهموا بالفساد، ويجب أن تكون هيئة مكافحة الفساد هيئة مستقلة بالكامل مع الحماية الكاملة لأعضائها، كي تستطيع القيام بدورها على أكمل وجه في مكافحة الفساد.

لقد أظهرت تقارير المجلس التشريعي ولجانه التي عالجت قضايا الفساد في ذلك الوقت تمركزها في أوساط شريحة محدودة في قمة هرم السلطة أو في أوساط شخصيات ذات نفوذ من المراتب العليا في القطاع العام أو الأجهزة الأمنية أو الشركات الاحتكارية ذات العلاقة مع السلطة مثل هيئة البترول وشركة الاسمنت وهيئة التبغ والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية[69]،إلا أن انطباع الجمهور ووفقا لاستطلاعات الرأي تشير الى اتساع ظاهرة المحسوبية والواسطة في مجال عمل السلطة، وبشكل خاص في مجال التعينات الحكومية وتقديم الخدمات

[69] الشركة الاحتكارية الام التي يديرها خالد سلام (محمد رشيد) مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية والتي جرى لاحقا ادماجها في صندوق الاستثمار الفلسطيني ويجري حاليا خصخصة بعض استثماراتها(الشعيبي.2004: 9).

الصحية والبعثات والمنح التعليمية وتوزيع المساعدات الخيرية واستخدام فرص التشغيل للعاطلين عن العمل(الشعيبي.2004: 9).

هذا الحجم الكبير من الفساد وُجد نتيجة غياب الدور الرقابي للسلطة القضائية والمجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني وتستر السلطة التنفيذية على الفاسدين.

ثانياً- سيادة القانون:

بين العامين 1999-2000 نشطت لجنة لصياغة الدستور الفلسطيني، ووكلت المهمة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتمت الاستعانة بقانونيين معروفين وخبرات مصرية، وقد صيغت في هذه الفترة مسودة الدستور، وشكلت لجنة من المجلس المركزي الفلسطيني لمتابعة الموضوع، حيث اندلعت بعدها الانتفاضة، وتوقف عمل هذه اللجنة كما في لجان أخرى، وجاء حصار الرئيس والاشتراطات الأمريكية والإسرائيلية، والمناداة بالإصلاح في السلطة ومن ضمنها القانون الأساسي في فلسطين، والدستور الذي لم تشارك في وضعه النخب والقوى السياسية، ولكن تم التعامل به استجابة للضغوط الخارجية المنادية بالإصلاح، على الرغم من أنه لم يتوافق مع بنية المجتمع الفلسطيني واحتياجاته(أحمد،2008: 31-32)، وما زالت صياغة الدستور حتى الآن معركة بين السياسيين والقانونيين، ولا ترتبط بشكل مباشر بعملية التنمية (قزاز،2003).

إن الأصل في تنظيم الحياة الفلسطينية وفق سيادة القانون كما يرى الدكتور نافذ المدهون، أي بمعنى أن تطبق القوانين على أبناء الشعب الفلسطيني بغض النظر عن المنصب أو اللون أو الجنس أو الانتماء السياسي، فتطبيق القوانين خاصة ذات الطابع الاقتصادي وذات الطابع المالي واحترامها من المستوى السياسي سيساهم كثيرا في التنمية سواء على المستوى العام أو الخاص لأن وجود قوانين وضمان تطبيقها من قبل المستوى الرسمي سيساهم في جلب الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتطوير القطاع العام(المدهون،2015/10/21:مقابلة).

فالوضع الاستثنائي لفلسطين يجعل السياسيين يتدخلون في صياغة القوانين، وأن كل جهة سياسية تحاول أن تستفيد من القوانين لصالحها، والتدخلات الخارجية التي تملي على السلطة بما يتلاءم مع مصالحها مثل أمريكا واسرائيل، والذي يؤدي إلى إضعاف القانون، وهذا من شأنه إضعاف نظام الحكم الرشيد.

أما مضمون القانون الفلسطيني فينص علي نبذ العنف وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية وصيانة الحريات وحفظ حقوق الإنسان والأخذ بعناصر الحكم الصالح ومبادئه، وتحديدا مبدأ سيادة

القانون(حيث تخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص، كما تنص المادة العاشرة علي أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان) (أحمد،2008: 32).

ثالثاً-السلطات الثلاث والعلاقة بينها:

تميز النظام السياسي الجديد بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بعدم وجود فصل واضح ومتوازن بين سلطاته الثلاث، وطغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات. وكان ذلك نتاج عدة عوامل، سواء بفعل الإرث المتواصل لمنظمة التحرير الفلسطينية وأساليب عملها، ووجود قيادة فردية وشخصية تاريخية ذات مكانة رمزية كبيرة بشخص الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي سيطر على كل مفاصل النظام، وكذلك بفعل اتفاقيات أوسلو التي عززت النزعات السلطوية لدى النظام الناشئ، وعززت من صلاحيات الرئيس وسلطاته. حتى بعد إجراء الانتخابات العامة عام 1996 للرئيس والمجلس التشريعي، بقيت السلطة التنفيذية تهيمن على السلطتين التشريعية والقضائية، خاصة مع غياب إطار قانوني وقاعدة دستورية محددة تحكم العلاقة وتضبطها بصورة واضحة بين السلطات وتوزع مهامها واختصاصاتها بشكل مستقل ومتوازن. إذ لم تملك السلطة الفلسطينية لسنوات عديدة قانونا أساسيا أو دستورا، ولم تضع تصورها ورؤيتها لطبيعة الدولة أو المجتمع اللذين تسعى لبنائه(يوسف،2009: 61).

وما أضعف عمل السلطتين التشريعية والقضائية، العقلية الثورية والقائد الأوحد التي تسيطر على عمل قيادة السلطة الفلسطينية والتي لا تقبل المحاسبة على تصرفاتهم، مما جعل سيطرت السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية والتحكم في قراراتهم بشكل واضح، وهذا ظهر بشكل جلي بعد فوز كتلة التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية عام 2006م، حيث إن حركة فتح التي كانت مسيطرة على السلطة التنفيذية لم تتقبل النتائج ووضعوا العراقيل أمام السلطة التشريعية وعطلوا العمل به، وتحكموا بقرارات السلطة القضائية، وقد ساهمت لجان الإصلاح في إضعاف عمل السلطة القضائية أيضاً، وكذلك الفلتان الأمني الذي قادته الأجهزة الأمنية كان له دور كبير في التحكم بقرارات القضاة والضغط عليهم تحت طائلة التهديد والسلاح.

رابعاً-الحقوق والحريات العامة:

تنص وثيقة الاستقلال الفلسطينية، والتي تمت المصادقة عليها في الجزائر في 15 تشرين ثاني1988، على أن فلسطين "تصرح بالتزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبأنها ستصون المعتقدات الدينية والحقوق السياسية والكرامة الإنسانية

عن طريق نظام حكم ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي والتعبير وتكوين الأحزاب، "يشكل هذا في الواقع، التزاماً بمبادئ الأمم المتحدة ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سواء المتعلقة بالحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية"(الفاصد، 1999: 12).

ويحاول النظام السياسي الفلسطيني الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها كمحاولة لاستعطاف وكسب أكبر عدد من المؤيدين له من الدول في مسيرته النضالية ضد الاحتلال، وإقامة علاقات مع الأمم المتحدة من خلال هذه المواثيق لمساندتها في قيام الدولة الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية جزء من حلف أوروبا حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي أنشئ بالتوقيع على اتفاقية برشلونة من15 عضواً من الاتحاد الأوروبي و 11 دولة من حوض البحر الأبيض المتوسط والسلطة الفلسطينية .وقد أعلن المشاركون في حلف أوروبا– حوض البحر الأبيض المتوسط عن احترامهم لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتي تتضمن حرية التعبير، وقد وعدوا باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبخاصة" حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الشرعية لهذه الحقوق والحريات ومن ضمنها حرية التعبير"(الفاصد،1999: 12).

وتعقيباً على ذلك فإن الحقوق والحريات انتهكت في بداية تكوين السلطة الوطنية حيث استخدمت الشرطة القوة والأعيرة النارية لفض الفعاليات الجماهيرية، وقامت باعتقالات سياسية لعناصر من حماس والجهاد والمعارضين لسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدأت في ملاحقة المقاومين الذين يقومون بأعمال عسكرية ضد إسرائيل، وحدثت حالات موت من أثر التعذيب في السجون، وبعد نجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية في الفوز بأغلبية المقاعد وحدوث "الاقتتال الداخلي" بين حركتي حماس وفتح، حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان وتقييد للحريات، وبعد حدوث الانقسام عام 2007م سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، وفتح على الضفة الغربية أصبح الاعتقال المتبادل السمة الدارجة بين طرفي الوطن فهذا يعتقل معارضيه وذاك كذلك، ولا زالت السلطة في رام الله تمارس هذه السياسة ضد معارضيها وبالذات عناصر حماس والجهاد الإسلامي، وتمارس الأجهزة الأمنية التعذيب في السجون ضد المعتقلين السياسيين، وتقلصت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في قطاع غزة (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2014: 92)، بالإضافة لما تقوم به السلطة الفلسطينية من قطع رواتب الموظفين بناءً على الانتماء السياسي لهو أكبر انتهاك لحقوق الانسان.

خامساً–حرية الصحافة:

ضمنت التشريعات الفلسطينية الحق في حرية الرأي والتعبير كمبدأ أصيل من مبادئ حقوق الإنسان، مع التأكيد هنا على أن حرية الرأي والتعبير لا تكتمل إلا إذا اقترنت بالحق في الوصول إلى المعلومات وتبادلها، ورفع الرقابة عن الإعلاميين حتى يقوموا بتأدية واجبهم المهني بحرية وموضوعية(فطافطة ، 2011: 92).

يقول رامي خريس: الصحافة في فلسطين لها وضع خاص فهي تعيش في ظل سلطات متعددة، سلطة احتلال تحكم قبضتها على فلسطين المحتلة منذ عام 1948م بما فيها القدس، كذلك لها سطوة على الضفة الغربية، وفي الضفة أيضاً هناك السلطة الفلسطينية، وفي قطاع غزة لا يزال تحت إدارة حركة حماس بعد أحداث 2006–2007م، لذا تتأثر الصحافة في فلسطين بمناخات مختلفة بحسب السلطة التي تقع تحتها، فهناك إجراءات عديدة تم اتخاذها بحق الصحفيين في فلسطين في كل منطقة لكن مع تفاوت في الهامش الممنوح بينهما، ولا تتأثر فقط الصحافة بالسلطات السياسية والإدارية فقط بل تتأثر بالمجتمع الذي تعيش فيه، وفي مجتمعنا الفلسطيني هناك الكثير من المحاذير محظور على الصحفيين الاقتراب منها لأنها لا تتوافق مع قيم المجتمع(خريس،2015/10/29: مقابلة).

لقد اتسمت علاقة السلطة الفلسطينية بالإعلام بالصراع والتوتر منذ بداية قيام السلطة الفلسطينية، حيث حاولت السلطة فرض العديد من القيود على عمل الصحفيين ووسائل الإعلام انطلاقاً من رؤية تعتبر وسائل الإعلام أداةً للتعبئة من أجل تحقيق هدف إقامة الدولة المستقلة، حيث يستخدم هدف استكمال بناء الدولة "كبوتقة صهر" يحظر إنتاج الآراء خارج نطاقها(أيوب، 2006: 303).

كان يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تُكون علاقة صداقة مع الإعلام، واطلاعه على الرؤية التي تريد السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيقها، كي تستطيع الصحافة والإعلام مساندتها في مرحلة كانت السلطة بحاجه لها، فالعالم يكون الصورة عن طريق إعلامك، ولكن نظرا للفساد السياسي الذي تمتعت به بعض رموز السلطة، وخشيت اطلاع الإعلام على ذلك أصبحت العلاقة متوترة.

وما لبثت هذه العلاقة المتوترة أن تحولت إلى صدام أدى إلى إغلاق عدة صحف خاصة في فترة الانتخابات التشريعية، حيث شهدت الحملة الانتخابية ذروة الصراع حول الحريات والمساعي لإخضاع الصحف، وبعد الانتخابات سادت حالة من التسليم بالأمر الواقع عند الصحف، وبدأت مرحلة من السيطرة الدقيقة والأقل فجاجة من جانب السلطة، إذ تراجع الصدام

ليحل محله نوع من الرقابة الذاتية التي مارستها الصحف بعد وقوع صدامات بين السلطة والصحف وشملت عمليات إغلاق للصحف واعتقالات لصحفيين وناشرين ومحررين في صحف القدس والنهار والوطن، كما قامت الشرطة الفلسطينية بغارات تفتيش على مكاتب تحرير هذه الصحف(أيوب،2006: 303-304).

وقد أوضح رامي خريس "بأنه حرية الصحافة تتأثر بمرجعيات المؤسسات الإعلامية التي في أغلبها حزبية أو ذات طابع حزبي، كذلك فإن الصحفيين أنفسهم ينتمون لأحزاب أو مؤطرون تنظيمياً أو فكرياً وهو ما يضيف قيود إضافية على ممارساتهم الصحفية، كل ذلك يضاف إليه العامل الذاتي أو ما نسميه الرقيب الشخصي للصحفي الذي يضع لنفسه حدوداً لا يتخطاها" (خريس،2015/10/29: مقابلة).

فالإعلام في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية موجه ويتبع لتنظيم معين، ولا يوجد إعلام مستقل، ونشأ ذلك من حالة العداوة التي ولدتها السلطة الفلسطينية بينها وبين الإعلام، فالإعلامي يميل لتنظيم يحميه ويدافع عنه في حدود معينة، وهذا لا يمنع من تغول السلطة على الإعلام المضاد والإعلاميين أيضاً، وما نجده من اعتقالات ومنع من ممارسة العمل الصحفي التابع لقناة الأقصى الفضائية في الضفة الغربية، والاعتداء على صحفيي الجزيرة الفضائية، والقيود التي فرضت على تلفزيون فلسطين في قطاع غزة، رغم أن الوضع الاستثنائي لفلسطين أحوج ما يكون للصحافة والإعلام لكشف الانتهاكات الاسرائيلية وفضحها، ومخاطبة العالم الخارجي لكسب التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية، والقيود على العمل الصحفي تدل على ضعف الشفافية في عمل السلطة.

وفي نفس السياق يقول وائل بعلوشة: "حرية الصحافة في أدنى مستوياتها من حيث احترام السلطات الحاكمة للعمل الاعلامي في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تغيب عن ذهنية الحاكم أهمية وقدسية نقل الحقيقة للمواطنين عبر الإعلام، ويسود الاعتقاد بأن الإعلام يضر بمصالح الفئات الحاكمة، يضاف إلى ذلك ضعف المنظومة القانونية ذات الصلة على سبيل المثال لا الحصر قانون الحق في الحصول على المعلومات"(بعلوشة،2015/10/24: مقابلة).

سادساً-التعددية الحزبية :

بالرغم من عدم وجود نظام قانوني واضح يحكم عملية تسجيل الأحزاب السياسية وينظمها، إلا أن أغلب الفصائل الفلسطينية تمارس أعمالها بوصفها أحزابًا وفصائل وحركات مشروعة، مستمدة ذلك من شرعية منظمة التحرير، وبحكم الأمر الواقع والميراث السياسي، وقد شاركت هذه الفصائل، في انتخابات عام2006، إذ تم التعامل معها على أساس أنها كتل سياسية وتم

تسجيلها رسميًا لدى لجنة الانتخابات المركزية، ولم تتطرق القوانين السارية المفعول التي عالجت موضوع الأحزاب إلى ضرورة إلزام الأحزاب بإتباع إجراءات ديمقراطية لاختيار قيادات الأحزاب وممثليها في الحكومة(حرب وآخرون،2013 :114).

السبب في أنه لا يوجد قانون يحكم تسجيل الأحزاب السياسية، لأن القانون سوف يقيد الأحزاب بتسجيل أسماء الأفراد التابعين للحزب(عضوية)،والكشف عن مصادر التمويل، وهذا غير مقبول للحالة الأمنية التي تعيشها الأحزاب السياسية الفلسطينية، فهي تنظيمات تعمل بقدر عالٍ من السرية، فالاحتلال الإسرائيلي يسعى بكل الوسائل لمعرفة أفراد التنظيمات الفلسطينية، وتقييد حركة أعضائها والقيام بالاغتيالات وأسر أفرادها، والسيطرة على مصادر التمويل، وعدم وجود قانون يؤدي إلى إضعاف مبادئ الحكم الرشيد من محاسبة ومساءلة ونزاهة في عمل بعض أعضاء هذه الأحزاب.

سابعاً-المنافسة الانتخابية:

ورد في اتفاقية أوسلو عام1993 م في البند الثالث نص يدعو إلى "تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية، وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة"، وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو على التزامها بالديمقراطية، على أساس أنه من مصلحتها الحكم بالطرق الديمقراطية، وتمت الانتخابات عام 1996، وسيطرت حركة فتح على أغلبية المقاعد، وحصلت على 68 مقعد من أصل 88، وتبين تلك النتائج أن صبغة المجلس التشريعي الفلسطيني كانت بلون سياسي واحد متمثلا بحركة فتح (سليمان،2013: 77-78).

مما شجع تفرد حركة فتح بمقاعد المجلس التشريعي تغيب الحركات المعارضة لاتفاقية السلام مع الاحتلال الاسرائيلي، مثل حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي، مما أدى لتفرد حركة فتح بسن التشريعات التي تناسبها.

أذن انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني بترسيم سيطرت "حركة فتح" على النظام السياسي الفلسطيني، ومأسسة انتهاء العمل بصيغة" الائتلاف الوطني العريض" وقاعدة التوافق التي كانت سائدة في عمل منظمة التحرير الفلسطينية، وبات القرار الفلسطيني بكل مستوياته رهن بحركة فتح بحكم سيطرتها على أجهزة ومؤسسات السلطة بما في ذلك على السلطة التشريعية المنتخبة، الأمر الذي قوض دور المجلس التشريعي في الحياة السياسية، وفي تقرير وجهة التغيرات في الحياة الفلسطينية والنظام السياسي(أيوب،2006: 289).

معلوم أنه كان من المفروض أن تجري الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2000م حسب القانون الفلسطيني، إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى في الضفة الغربية وقطاع غزة كان السبب وراء تأجيلها، وبقيت قضية الانتخابات التشريعية مؤجلة حتى الاتفاق في إعلان القاهرة بتاريخ 17آذار /مارس2005، بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية في تموز من العام نفسه، إلا أنها تأجلت مرة ثانية حتى كانون ثاني2006(سليمان،2013: 98).

وقد شاركت الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة الجهاد الإسلامي في انتخابات 2006م مما أعطى هذا المجلس زخم ديمقراطي أقوى، وقد فازت حركة حماس ممثلة بكتلة التغيير والاصلاح ب74 مقعدا ودعمت 4 مقاعد أخرى، وحصلت حركة فتح على 43 مقعداً، مما شكل صدمة كبيرة للنهج الذي تتبعه حركة فتح، وعكس مدى غضب واحتقان الشارع الفلسطيني على سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية، وشهد العالم بنزاهة وشفافية هذه الانتخابات، إلا أن العالم لم يتقبل هذه النتائج بعد أن رفضت حماس الاعتراف بالمعاهدات الموقعة مع الاحتلال الاسرائيلي مما أدى لفرض حصار على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس.

يتضح أن النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته يعاني، وهذا نابع من التمسك بشماعة الحالة الثورية، وتغليب المصالح الشخصية والحزبية وعدم القناعة بالمشاركة، وكل حزب يريد أن يلغي الحزب الآخر وهذا ما سببه وجود الاحتلال الاسرائيلي، فهناك من يعتقد بأن نهجه السلمي هو الأمثل لحل القضية الفلسطينية، والآخر يعتقد بأن نهج المقاومة هو النهج الأفضل، ومن هذا الباب دخل النظام الفلسطيني بحالة من الوهن، وللخروج من هذا يجب على طرفي الصراع تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية، الوصول لقناعة تامة أن العمل الفلسطيني يحتاج لشراكة حقيقية ووحدة لتقوية النظام الفلسطيني وإعادة ترميمه على أسس وطنية لمجابهة الاحتلال.

المبحث الثالث

واقع الحكم الرشيد في فلسطين

أولاً: تقديم.

ثانياً: واقع الحكم الرشيد.

1-مكافحة الفساد.

2-سيادة القانون.

3-حرية الصحافة.

4-استقلال القضاء.

5-التعددية الحزبية.

6-المنافسة الانتخابية.

7-حقوق الانسان.

المبحث الثالث: واقع الحكم الرشيد في فلسطين

-تقديم:

على الرغم من أن فلسطين لها وضع استثنائي من احتلال وحصار وضعف في الاتصال في العالم الخارجي، ولكن هذا لا يمنع أن تتمتع بشيء من معايير الحكم الرشيد، وفعلا فهناك نظم وقوانين لذلك، لكن السلوك العام والتطبيق يوحي بغير ذلك من فلتان أمني، وتقييد للحريات، وفساد، وعدم فصل بين السلطات الثلاث، ففلسطين الأحوج لتطبيق معايير الحكم الرشيد من نزاهة ومساءلة وشفافية ومحاسبة والقضاء على الفساد واستقلال للقضاء كي تستطيع القيادة والشعب التفرغ للمشروع الأكبر وهو تحرير فلسطين.

وللاستفادة من التجربة الماليزية في الحكم الرشيد سأقوم بالمقارنة بين الواقع الحالي للحكم الرشيد في ماليزيا وفلسطين من خلال الفقرات التالية:

أولاً-مكافحة الفساد:

استطاعت ماليزيا من تحسين موقعها على مؤشر مكافحة الفساد العالمي لعام 2014 حيث حصلت على المركز 50 متقدمة بذلك 10 مراكز عن عام 2011 وهو مؤشر إيجابي، وهذا إن دل فإنما يدل على ما قامت به من إصلاحات أثرت هذا المؤشر، حيث إن رئيس الوزراء الماليزي "نجيب عبد الرزاق" دعا كل المواطنين إلى مكافحة الرشوة والفساد الإداري والمالي، لأن ماليزيا تطمح إلى تحسين رتبتها في مؤشر الشفافية الدولية، وأنشأت في عام 2008 لجنة لمكافحة الفساد معنية بمواجهته في القطاعين العام والخاص، بدلا من وكالة مكافحة الفساد.

أما في فلسطين فسادت حالة من العجز والتدهور، وسادت ثقافة العنف في التفكير والممارسة، لتصبح أساس العلاقات الاجتماعية، مما أظهر تراجعاً في سيادة القانون والحوار والتكافل والتسامح، لحساب المصالح الشخصية والفئوية والقبلية وعقلية الانتقام، ليصبح المجتمع الفلسطيني متناقضًا بين الأقوال والأفعال في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية (أحمد،2008: 33)، وانتشرت الواسطة والمحسوبية والمحاباة وإساءة استخدام المال العام، وفلسطين للسنة التاسعة على التوالي لم تدرج على مؤشر مكافحة الفساد العالمي، وذلك لعدم اكتمال الشروط اللازمة لتطبيق ذلك، ويُعدّ النشاط الأبرز للسلطة الفلسطينية في مكافحة الفساد هو إنشاء هيئة مكافحة الفساد، في النصف الثاني من العام 2010.

يقول وائل بعلوشة: "يعد الفساد ثاني أهم عائق أمام التنمية بعد الاحتلال، فهو يؤثر سلبا على فرص التنمية، أما عن جهود مكافحة الفساد فهي انطلقت في فلسطين منذ العام 1997 وأخذت

تتنامى وأصبح لدى الفلسطيني خبرة جيدة جدا مقارنة بالإقليم في جهود مكافحة الفساد وتحديدا بعد إقرار قانون مكافحة الفساد وتشكيل هيئة مكافحة الفساد، ولكن لا يزال هذا الدور ضعيف في مواجهة الفساد لعدة أسباب أولها الاحتلال الذي يعمل دائما على إضعاف السلطة، الانقسام الذي أعاق كل عمليات الإصلاح، والإرادة السياسية لدى صانع القرار، وضعف إيمان المواطن بتأثير دوره على مكافحة الفساد، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها لايزال ضعيف في هذا المجال".

وبناءً على ما سبق فعند مقارنة مكافحة الفساد في فلسطين بماليزيا، نجد أن ماليزيا تحقق إنجازات واضحة وملموسة، وفلسطين تحتاج إلى بذل الكثير من الجهد كي يكتمل بها الشروط اللازمة للتصنيف العالمي، لكن نجد هناك اهتمام كما في ماليزيا حين تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد في فلسطين، ونجد أن في ماليزيا تم تقديم عدد من المسؤولين للقضاء بعد أن تم اتهامهم بالفساد، ولكن في فلسطين تم تجاهل هذا الملف بعد أن ثبت على تورط بعض المسؤولين بقضايا فساد.

ثانياً–سيادة القانون:

وضعت ماليزيا دستور مكتوب وقوانين تنظم المجتمع والعلاقات القانونية، ولكن كيفية التطبيق كانت ناقصة إلى حد ما فوجود قانون الأمن الداخلي يجعل من تطبيق القانون فضفاض، حيث إن هناك العديد من التجاوزات التي تتم تحت مسمى قانون الأمن الداخلي بحجة الحفاظ على الأمن.

أما ما يخص فلسطين فلا زالت بحاجة لصياغة الدستور الذي وضعت مسودته قبل "انتفاضة الأقصى 2000/9/28"، وبعض بنود القانون تم العمل به بناءً على إملاءات خارجية أمريكية وإسرائيلية وليس بناءً على المصلحة الوطنية، فمثلاً تم التعديل في القانون الفلسطيني بعد الضغوط الخارجية على الرئيس ياسر عرفات واستحداث منصب رئيس الوزراء بحجة الإصلاحات، ولم تشارك الأحزاب السياسية في وضع القانون ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف سيادة القانون.

ونجد أن رغم الشوائب وبعض الانتقادات التي تمس سيادة القانون في ماليزيا(قانون الأمن الداخلي مثلا) إلا أن هناك دستور وقانون واضح مكتوب، تم وضعه بناءً على مصالح وطنية، مقارنة بفلسطين حيث أن الدستور تم فيه مراعاة التدخلات الخارجية في وضعه، وقد غاب حكم القانون في التجاوزات التي قام بها الأمن الفلسطيني من فلتان أمني واعتقالات على أساس الانتماء التنظيمي، واغتيالات لبعض قيادات الأجهزة الأمنية من قبل عناصرهم، حيث إنها هي

المكلفة بتطبيق سيادة القانون وحمايته، وهذا ما أفقد ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية ودورها في خدمة المواطن، مما أفقد المواطن الأمن والأمان وأصبح المواطن يأخذ القانون بيده، ولكن بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية أعادت الهيبة لسيادة القانون وللأجهزة الأمنية، وسيطرت على الفلتان الأمني، وأصبح القانون هو الحكم بين المواطنين.

يقول وائل بعلوشة: "لا يزال مبدأ سيادة القانون يعاني من غياب الارادة السياسية لأعماله في فلسطين لأسباب متنوعة أهمها الحفاظ على مصالح كبار المتنفذين، وضعف المنظومة القضائية، والانتقائية في تنفيذ الاحكام القضائية".

ثالثاً-حرية الصحافة:

حرية الصحافة (نظرياً) مكفولة في الدستور في ماليزيا، ولكن عملياً هناك إجراءات تقيد من هذه الحرية، حيث إن هذه الحرية موجهة باتجاه واحد، وتحاول ماليزيا الاهتمام بمؤشر حرية الصحافة رغم تأخرها، حيث يتأرجح ترتيبها عالمياً، وقد حصلت على الترتيب 147 عالمياً و 43.3 نقطة حسب مؤشر حرية الصحافة العالمي عام 2015م، متراجعة عن عامي 2014م و2013م حيث أن مجموع النقاط الأقل هي المثلى حسب مؤشر حرية الصحافة العالمي.[70]

ويقول رزلان رشيد: "على الرغم من أن الدستور الماليزي يوفر حرية التعبير بموجب المادة 10، ولكن هناك بعض القيود على هذا الحق، وتستخدم القوانين بانتظام لفرض قيود على الصحافة وتتم مراقبتها عن كثب من قبل وزارة الداخلية والتراخيص يمكن تعليقها في أي وقت، هناك شعور في البلاد أن هذه القوانين هي انتقائية لأنها تفرض فقط على منتقدي الحكومة"(رشيد،10/24 /2015:مقابلة).

وكان رأي الدكتور محسن صالح: "أن هناك قوانين تَحدّ من حرية الإعلام، وتمنع القوانين الماليزية كل الأنشطة التي تسبب السخط ضد الحكومة أو ضد القضاء، أو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي أو القلاقل بين أعراق المجتمع وطوائفه، وهناك قوانين أخرى تمنع طلاب الجامعات والاتحادات النقابية من النشاطات السياسية، على أنه يجب ملاحظة أن السلطات لا تستخدم كافة القوانين بشكل دائم متعسف، ولكنها تلجأ إليها كلما رأت مصلحة (من وجهة نظرها) في ذلك"(صالح،2015/10/31:مقابلة).

[70] World Press Freedom Index, 2015(5/10/2015)

شكل رقم[71]

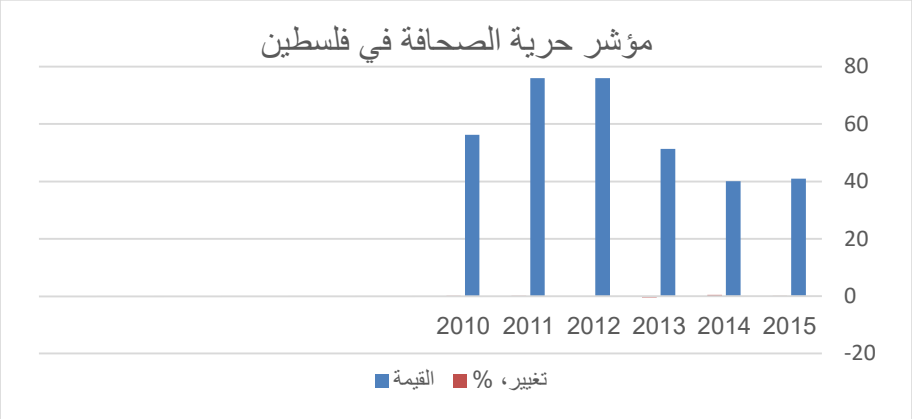

حصلت فلسطين كما هو واضح في الشكل السابق على 41.01 نقطة عام 2015، متأخرة عن عام 2014 ومتقدمة عن عام 2013 و2014م، فيما يدل على مقدار التحسن في حرية الصحافة الفلسطينية، رغم القيود على حرية الصحافة، ولكن هذه النسبة تدل على مدى الضغط الحكومي على العمل الصحفي، وأجد أن هذه الدرجة تضع فلسطين في خانة الصحافة غير الحرة.

ووفقاً للتقرير الذي نُشر من قبل منظمة "Freedom House" ويلخّص حالة حرية الصحافة في كل العالم في العام 2014 حيث إنه يثني التقرير على "إسرائيل" التي "بقيت الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها وسط إعلامي حرّ"، ولكن إلى جانب ذلك يشير إلى أنّه في الضفة الغربية وقطاع غزة قد حدث تدهور في حالة حرية الصحافة، جاء في التقرير: "ليس فقط أنّ الإعلاميين قُتلوا وجُرحوا في الصراع بين إسرائيل وحماس، بل إنّ كلّا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حدّ سواء قد قيّدا حركة الصحافيين في الضفة الغربية وغزة" (شاحام،2015: نت)[72].

ورغم كل المعيقات لحرية الصحافة كان رأي رامي خريس: "أن هناك مستوى مقبول من حرية الصحافة في فلسطين لا نجده في أغلب الدول العربية المحيطة بنا، (مع تفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية عام48 لها وضع خاص)- فهناك وسائل إعلام مختلفة ومتعددة المشارب والتوجهات وهناك عدد كبير من الصحفيين يمارسون مهنتهم من خلال نقل الأخبار والصور وإعداد التقارير بل وإعداد التحقيقات الصحفية التي تعالج قضايا

[71] World Press Freedom Index, 2015(5/10/2015)
[72] http://www.al-masdar.net(5/10/2015)

الفساد في أشكاله المختلفة والفساد الحكومي بشكل خاص، وهذه التحقيقات تحتاج لبيئة مناسبة لا تتوفر في كثير من الدول"(خريس،2015/10/29: مقابلة).

ونتيجة دخول فلسطين –بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م– في اقتتال داخلي بين حركة حماس وحركة فتح، أدى ذلك إلى مقتل عدد من المواطنين، وحاول كل تنظيم تقييد حرية الصحافة المضادة لمنع نشر معلومات عن الأحداث الدائرة وقتل وسجن عدد من الصحفيين، وتعرضت مقرات الصحافة والإعلام لإطلاق النار مما قيد حرية الصحافة، وكذلك في الصراع بين السلطة والاحتلال الاسرائيلي تم تقييد حرية الصحافة وفرض رقابة عليها لمنع نشر أخبار تمس السلطة ورموزها أو خط سير المفاوضات بين الجانبين، كما تعرض بعض الصحافيين الفلسطينيين والأجانب للمضايقات والقتل من جانب الاحتلال الاسرائيلي لمنعهم من تغطية الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

إلا أن فلسطين تعتبر متقدمة عن ماليزيا في حرية الصحافة كما نرى من المؤشر، حيث إن فلسطين حققت 41.01 نقطة عام 2015م وصنفت 140 عالميا، ولكن ماليزيا حصلت على 43.3 في نفس العام، حيث إن النقاط الأقل تعتبر هي الأمثل، وصنفت 147عالميا من 180 دولة دخلت ضمن التصنيف، ولكن هذه النسب تعتبر متأخرة قياساً للترتيب العالمي، وتحتاج كلا الدولتين لبذل المزيد من الحريات الصحافية حيث أن كلا الدولتين بحاجة لذلك، ففلسطين لها الوضع الاستثنائي وهي بحاجة للصحافة لنقل معاناة المواطنين وتدويل القضية الفلسطينية، وماليزيا وهي على أعتاب تحقيق التقدم المطلوب بحاجة إلى الصحافة والإعلام لاطلاع العالم على الإنجازات التي تحققها، ومساعدتها في نقل التجربة الماليزية للعالم.

رابعاً–استقلال القضاء:

لقد التزمت ماليزيا بتعزيز وصون استقلال ونزاهة السلطة القضائية، ويمكن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بتطبيق نظام ناجع وفعال لإقامة العدل، وتحقيقاً لهذه الأغراض، تلتزم ماليزيا بالمعايير والمبادئ الدولية المنصوص عليها في مبادئ" بنغالور "للسلوك القضائي، كعدم التحيز، والتراهة، واللياقة، ولقد اتخذت ماليزيا، في الواقع تدابير إيجابية لمعالجة جميع شواغل وادعاءات الجماهير بخصوص جوانب معينة في عمل السلطة القضائية الماليزية(مجلس حقوق الإنسان،2009: 15).

ويقول وائل بعلوشة في هذا الصدد:" تعاني فلسطين من غياب أو ضعف في مبدأ استقلال القضاء، حيث تسيطر السلطة التنفيذية وتهيمن على السلطة القضائية، كما أن غياب مبدأ سيادة القانون يؤثر سلبا على إنفاذ القانون وتطبيقه، يضاف إلى ذلك إشكالية الانقسام التي

أحدثت شرخا في مكونات النظام الفلسطيني لا سيما المنظومة القضائية"(بعلوشة،10/24/ 2015:مقابلة).

فيما يقول د. نافذ المدهون: "بأن مبدأ استقلال القضاء في فلسطين متوافر ولكن المادة 47 من قانون السلطة القضائية تحتاج لإعادة نظر لتحديد العلاقة بين السلطة القضائية ووزارة العدل"(المدهون،2015/10/21: مقابلة).

ويقول النائب مشير المصري: السلطة القضائية في غزة عاشت بعد الانقسام مرحلة هي الأفضل من خلال تفعيل القضاء وتحريك آلاف القضايا القضائية القديمة التي كانت مغلقة، واطمئنان المواطن الفلسطيني لأحكام القضاء وذلك من خلال استقلال القضاء وعدم تحكم السلطة التنفيذية بأحكام القضاء وكان هذا مفقود في ظل ما قبل الانقسام(المصري،10/21 /2015:مقابلة).

ولكن النائب جواد الطيبي كان له رأي مخالف فقال: " السلطة القضائية ما قبل الانقسام وفي عهد الرئيس ياسر عرفات، كانت تتمتع باستقلالية تامة، ولكن ما بعد الانقسام لا تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية التامة، ويتم الضغط عليها من قبل السلطة التنفيذية في الضفة الغربية وغزة، والشكل العام يوحي بعدم وجود نزاهة في أحكام القضاء(الطيبي، 2015/11/1: مقابلة).

إذاً يحتاج القضاء الماليزي والفلسطيني إلى إعادة تقييم، ولو أن الحال في ماليزيا أفضل منه في فلسطين، حيث أن ماليزيا بها دستور يحدد العلاقة بين السلطات الثلاث وهي تخطو خطوات جادة من أجل الفصل المرن بين السلطات، لكن فلسطين لا زالت القوانين غير واضحة وتحتاج لإعادة صياغة وإجراء التعديلات التي تناسب البيئة الفلسطينية حيث إنه بعد الانقسام زاد التدهور الحاصل في القضاء الفلسطيني وتأثر بالتجاذبات السياسية، ويجب اتخاذ قرارات واضحة لفصل السلطة القضائية عن التنفيذية وتجنيبها التجاذبات السياسية والسعي لتوحيدها في شطري الوطن.

خامساً-التعددية الحزبية:

في ماليزيا قانون ينظم تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وهو قانون يقبل التعددية الحزبية، حيث أنه يوجد ما يقارب 44 حزباً، وهذا العدد الكبير للأحزاب يعود للتعددية الطائفية والعرقية الموجودة في ماليزيا، وتتميز التعددية الحزبية بالتعايش السلمي فيما بينها، حيث إنه تنقسم هذه الأحزاب لتحالفين، التحالف الحاكم (أمنو) ويتكون من ما يقارب 14 حزب، وتحالف المعارضة ويتكون من 30 حزب تقريباً(الحديثي، الحسيني،بدون:238).

وفي فلسطين لا يوجد قانون لتسجيل الأحزاب، وذلك للحالة الاستثنائية الأمنية التي تعيشها الأحزاب الفلسطينية، ومشروع القانون ينظم عمل الأحزاب الفلسطينية ويقبل التعددية الحزبية حيث أنه يوجد 13 حزب سياسي(حرب وآخرون،2013: 114).

تختلف فلسطين عن ماليزيا في أن ماليزيا دولة ذات سيادة تستطيع تنظيم الأحزاب بكل حرية، ولكن في فلسطين يختلف الوضع حيث أنه لا زال عدم قيام دولة مستقلة كاملة السيادة يقف عائق أمام استصدار قانون ينظم التعددية الحزبية، وتتميز فلسطين عن ماليزيا في عدم وجود الطائفية والعرقية، فغالبية المواطنين هم من طائفة واحدة وعرق واحد أيضاً.

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور نافذ المدهون: "بالأصل التعددية الحزبية والشراكة السياسية هي أحد ضمانات الحكم الرشيد ولكن طبيعة القضية الفلسطينية ووجود الاحتلال وعدم وجود سيادة على الأرض ووجود برامج سياسية مختلفة للقوى السياسية الفلسطينية لن يخلق أي نوع من أنواع الاستقرار في البيئة السياسية لأن الاحتلال عامل خارجي مؤثر جداً في البيئة السياسية الفلسطينية"(المدهون ،24/ 2015/10:مقابلة).

سادساً-المنافسة الانتخابية:

تعيش ماليزيا حالة من الاستقرار، فالانتخابات تتم بشكل دوري ويتقدم عدد كبير من الأحزاب للمنافسة الحزبية، فتسيطر جبهة الأمنو بالأغلبية على مقاعد البرلمان، وحدث في الجولة الأخيرة ما سمي "بتسونامي" حيث فقدت الجبهة أغلبية الثلثين في البرلمان، وتقدمت الجبهة المعارضة وحصلت على عدد المقاعد في البرلمان، وهذا مؤشر ايجابي يوحي بنزاهة المنافسة الانتخابية.

وفي فلسطين جرت الانتخابات التشريعية مرتين، وذلك لتعزيز المسار الديمقراطي، وتكوين النظام السياسي الفلسطيني الذي تعتبر السلطة التشريعية أحد أذرعه، ففي الانتخابات الأولى عام 1996، لم تشارك الحركات الإسلامية في هذه الانتخابات لمعارضتها اتفاقية أوسلو، وأظهرت النتائج فوز كتلة فتح بغالبية المقاعد، وهو ما شكل سيطرة الحزب الواحد على البرلمان، وفي عام 2006م جرت الانتخابات التشريعية الثانية وشاركت حركة حماس بالانتخابات وفازت بأغلبية المقاعد متقدمة على حركة فتح، ودخلت المنطقة بتجاذبات ومناكفات سياسية، تطورت إلى استخدام العنف ومقاطعة جلسات المجلس التشريعي من قبل كتلة فتح والأحزاب المتحالفة معها، إلى أن وصلت الحالة إلى الانقسام الداخلي، وقد أثر هذا الانقسام على المسيرة السياسية الفلسطينية، مما يوحي بعدم تقبل الآخر في المجتمع الفلسطيني،

وأصبح المسار الديمقراطي وهم يعيشه المواطن الفلسطيني، ما أثر على البعد السياسي للحكم الرشيد وأفقده قيمته.

هنا يمكن القول أن ماليزيا تعيش مرحلة مستقرة تجري فيها الانتخابات بشكل دوري، على عكس فلسطين التي لم تجر فيها الانتخابات سوى مرتين من عمر السلطة الفلسطينية البالغة 21 عام، حيث أن الانتخابات يجب أن تنظم بشكل دوري كل أربعة أعوام، ويعزى هذا لظروف الاحتلال، والشروط والإملاءات الدولية، والتدخلات الإقليمية، وسيطرة الحزب الواحد على مقاليد السلطة وعدم تقبل الآخر.

سابعاً-حقوق الانسان:

برهنت ماليزيا عن التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بوسائل شملت إنشاء اللجنة الوطنية الماليزية في عام1999م، وقد خُولّت اللجنة سلطة التحقيق في الشكاوى المتعلقة لحقوق الإنسان بانتهاكات حقوق الإنسان المُشار إليها في الباب الثاني من (SUHAKAM) الدستور، كما كُلّفت بولاية تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق التثقيف، وتجري التوعية بحقوق الإنسان أيضاً عن طريق إجراء البحوث القائمة على البرامج والحلقات الدراسية وحلقات العمل وتعميم نتائجها على الجمهور، وتسدي اللجنة النصح أيضاً إلى الحكومة والسلطات المعنية بشأن الشكاوى المقدمة ضدها (مجلس حقوق الإنسان،2009 :4).

أما فلسطين فقد وقعت على معاهدات حقوق الانسان، ولكنها تفتقر للممارسة على أرض الواقع، فهناك تجاوزات عديدة تم رصدها من جمعيات حقوقية، ويدلل على هذا تراجع التصنيف 14 مركز واحتلالها المركز 107 عالمياً (الشبكة الدولية للحقوق والتنمية،2014).

فبالرغم من انضمام فلسطين إلى المواثيق والمعاهدات الدولية المشكلة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال عام 2014م، إضافة إلى توقيع اتفاق الشاطئ لإنجاز المصالحة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، مع ذلك تبدو الطبيعة السلبية غالبة على النتائج بفعل استمرار تعرض حقوق الانسان للتهديد، وضعف المشروعية الديمقراطية، وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية نتيجة لاستمرار تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2014: 17).

وأكد حقوقيون ومسؤولون رسميون أن العام 2014، كان فعلا هو الأسوأ بمقياس عدم توافر ضمانات حقوق الإنسان في فلسطين، وأجمعوا على أن أبرز التحديات والمعيقات في هذا

المجال هو الاحتلال الإسرائيلي، وواقع الانقسام السياسي الفلسطيني، وقِدَم القوانين المعمول بها في هذا المضمار (حزب الشعب الفلسطيني،2014:نت)[73].

وفي مقابلة مع أحمد الغول قال: "فلسطين دولة مختلفة فعلى صعيد حقوق الانسان من قبل الاحتلال، فإسرائيل تنتهك حقوق الانسان الفلسطينية على جميع الأصعدة من حق الحياة والأمور الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الأخرى التي تتعلق في تمكين المواطن الفلسطيني والعيش في دولة مستقلة، وعلى الصعيد الداخلي توجد مؤسسات ومراكز مستقلة لحقوق الانسان تقوم بمراقبة حقوق الانسان واستقبال ومناقشة شكاوي المواطنين، وطبقا للتقارير المعلنة هناك انتهاكات مختلفة يتم عرضها على المسؤولين، إلا أن مقارنة مدى الالتزام بتمكين المواطنين باحترام هذه الحقوق هناك تباين في التمتع بهذه الحقوق بعد الانقسام وجعل سيطرة قطاع غزة من الناحية العملية تخضع لحكومة تتبع لحركة حماس، ولا زال الموظفون لا يتقاضون رواتبهم، إضافة إلى أن قطاع غزة محروم من الموازنات التشغيلية لأسباب تتعلق بالأمور السياسية، في حين الضفة الغربية لا زالت تخضع للسلطة الفلسطينية، ولم تتغير عليها الأزمات كما تفاقمت في قطاع غزة، وأثر الانقسام على ممارسة الحقوق السياسية فلا زالت الانتخابات معطلة، ولا زالت الاعتقالات السياسية على الانتماء السياسي، واستنكاف الموظفين وعدم تقاضي الموظفين لرواتبهم أثر على تمتع المواطنين بالحصول على أمورهم الخدماتية الكاملة، بالإضافة للحصار القائم على قطاع غزة من طرف الاحتلال الإسرائيلي أثر على حركة المعابر والعلاج بالخارج وتدفق السلع والمواد التموينية وازدياد الفقر والبطالة وتأثر الخدمة التعليمية....إلخ"(الغول، 2015/10/28:مقابلة)

ويتضح مما سبق، أن ماليزيا رغم بعض الانتهاكات لحقوق الانسان إلا أنها تسعى جاهدة لاحترامها باتخاذ تدابير من شأنها تعزيز ذلك، ولا تقارن الانتهاكات بحجم الانتهاكات الفلسطينية، رغم أن هناك اهتمام بالتعليم، واهتمام بالمرأة، ولكن الاعتقالات السياسية والتعذيب في السجون ووفاة بعض المعتقلين أثناء التحقيق، واستخدام العنف لتفريق الاحتجاجات، وتقييد حرية الصحافة وانتشار الفقر، هذه بعض من الانتهاكات التي أدت لتراجع التصنيف العالمي لفلسطين، إلا أنه تختلف هذه الممارسات بالضفة الغربية عن قطاع غزة حيث إنه في قطاع غزة هناك توجه صادق لتعزيز ذلك، وهذا يرجع لمحاولة الحكومة في غزة التخفيف من الانتقادات الدولية على قطاع غزة لكسب تعاطفهم للمساهمة في فك الحصار، لذلك يجب على السلطة

[73] http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=7053&x=10(10/10/2015)

الوطنية الاهتمام واحترام الاتفاقيات التي وقعت عليها، لأن هذا من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بسبب هروب المستثمرين.

-خاتمة:

لا يختلف النظام الفلسطيني عن باقي النظم السياسية، ولكن نظراً لعدم اكتمال مراحل الدولة وافتقار السيادة لخضوعه للاحتلال الاسرائيلي، الذي لا زال يتحكم بمقوماتها من اقتصاد حيث إنه تم ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد المحتل الاسرائيلي، والتحكم في المعابر الفلسطينية وتحديد الاشخاص الداخلين والخارجين إلى أراضي السلطة، وربط مصير المعابر بالأوضاع الأمنية، والاجتياحات المتكررة للمناطق التي تخضع للسلطة، كل هذا وغيره جعل من النظام السياسي الفلسطيني وضعية خاصة تحاول أن تتكيف مع وجود وعربدة المحتل من جهة وتلبية بعض من متطلبات المواطن الفلسطيني الذي يريد أن ينعم بحرية واستقلالية وأمان ولو على جزء من أرض فلسطين التاريخية.

ومجاراة للتطور العالمي والتكيف مع المعاهدات والمواثيق الدولية، ومحاولة لربط فلسطين في العالم الخارجي، ولكسب ثقة الدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية مالياً لتعزيز التنمية، وسياسياً للمساندة في الوصول للدولة المستقلة كاملة السيادة، وكسب ثقة المواطن الفلسطيني، كان لا بد من تطبيق معايير الحكم الرشيد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن هذا التطبيق لم يرتق إلى الحد المطلوب لما وجد من أجله، فقضايا الفساد التي تورط بها بعض الأشخاص في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتركهم بدون محاسبة ولا مساءلة وتقلدهم مناصب كفيلة بحمايتهم، وعدم الفصل بين السلطات الثلاث فصلاً كاملاً مما أدى لعدم سيادة القانون، وتقييد الحريات العامة والصحافة، مما أفقد شعبية السلطة بين الجمهور الفلسطيني، وظهرت هذه النتائج في انتخابات المجالس المحلية والبلديات والمجلس التشريعي عام 2006م، حيث خسرت حركة فتح معظم المقاعد على مستوى الوطن، وتخلى عنها بعض الدول المانحة والداعمة للقضية الفلسطينية، ولا نغفل الانقسام الفلسطيني الذي كان له دور كبير في ذلك.

يقول الدكتور عبد الناصر سرور: "بأن عراقيل التنمية في فلسطين يكمن في عدم وجود نظام سياسي مستقر ووجود أزمة شرعية وانقسام-بالتالي هذا مرهون بالتحولات الفكرية والبنيوية والوظيفية وهذا يحتاج لإرادة سياسية وقاعدة جماهيرية منضبطة-، ولتحقيق التنمية يجب أن يتوفر إرادة سياسية قوية قادرة على الحسم والاختيار الصعب وفرض الإصلاحات المطلوبة بما يتلاءم مع الإصلاحات، بيئة مواتية (داخلية واقليمية ودولية) تساند عملية التنمية، ومحاربة تفشي الفساد والمحسوبية، وإدارة اقتصادية فعالة، ووجود نخبة اقتصادية متخصصة تستثمر

الأموال في الأراضي الفلسطينية، مجتمع مدني وطني يعمل على محاربة الفساد، وتوفير الديمقراطية، فكلما زادت مستويات تطبيق الحكم الرشيد أدى ذلك لتلاشي الفساد مما يقود نحو التنمية، فالحكم الرشيد والتنمية متلازمان"(سرور، 2015/10/29:مقابلة).

وبعد أن تعرفنا على سر نجاح التجربة الماليزية في الفصول السابقة، واطلاعنا على النظام السياسي الفلسطيني وخصائص الحكم الرشيد ومقارنته في الحكم الرشيد الماليزي، ومعرفة دور البعد السياسي للحكم الرشيد في التنمية، سنقوم في الفصل السادس والأخير من استخلاص عوامل نجاح التجربة الماليزي واسقاطها على فلسطين للاستفادة من ذلك.

الفصل السادس

إمكانيات الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية

المبحث الأول: المستوى السياسي

المبحث الثاني: المستوى العلمي والمجتمعي

المبحث الثالث: المستوى الاقتصادي والحكم الرشيد

الفصل السادس: إمكانيات الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية

-مقدمة:

عانت ماليزيا من الاستعمار البريطاني، ودخلت مرحلة من الاقتتال الداخلي، ولكن بحكمة القيادة السياسية التي تمكنت من بث روح اللحمة والتآلف والوحدة والتغلب على العوائق الجغرافية، وتغيير ثقافة المجتمع من مجتمع تعم به الأمية والتخلف والفقر، إلى مجتمع ينعم بالعلماء والرفاهية والنمو، وفلسطين تحتاج إلى دراسة هذه الدولة الإسلامية دراسة جادة والسير على خطواتها في تجربتها التنموية، فهناك تقارب ديني وقيمي وجغرافي بينهما، من الضرورة أخذ من هذ التجربة ما يفيد وترك ما لا يناسب، ويمكن الاستفادة في تأسيس نظام حكم رشيد جيد يناسب القيم والثقافة الفلسطينية، وهذا ليس صعباً عندما يتم محاسبة الفاسدين، فالفساد يخالف ديننا وثقافتنا وهو أمر لا بد منه، ومن السهل تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع فهناك ميزة تتمتع بها فلسطين أن معظم أبناء شعبها هم من عرق وطائفة وديانة واحدة، وعندما يسود القانون على الجميع ونشر النزاهة في المؤسسات الفلسطينية فهذا يُكسب الحكومة ثقة المواطن، وتستطيع الحكومة بالتعاون مع المواطن للوصول للتنمية المنشودة التي يحتاجها، من أجل تحقيق الاستقلال والأمان والاستقرار.

وتشكل التجربة الماليزية المعاصرة إحدى التجارب الغنية، التي يجدر التوقف عندها والاستفادة منها، وإذا كان لا ينبغي التقليل من شأن هذه التجربة، فإنه لا ينبغي أيضاً المبالغة في إعطائها أكبر من حجمها، فالنجاح هنا عملية نسبية ولا يخلو من العثرات، وهو بالتأكيد يمثل نموذجاً متقدماً بين كل دول العالم الثالث والعالم الإسلامي(صالح،2008: 105).

ولذلك نحاول في هذا الفصل الاستفادة من مراحل التطور في التجربة الماليزية وإسقاطها على التجربة الفلسطينية، للوصول إلى التنمية المنشودة التي حُق لهذا الشعب أن يعيشها ويراها أمراً واقعاً، مع مراعاة الفارق أن ماليزيا دولة مستقلة ذات سيادة، وفلسطين دولة لا تمتلك سيادة على أراضيها. من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول، وهو على المستوى السياسي والذي يشمل القيادة السياسية التي تمتلك الارادة والفكر التنموي، والقدوة المناسبة لهذه التجربة، وكذلك بيئة سياسية مستقرة توفر نظام سياسي مستقر.

المبحث الثاني ويشمل المستوى العلمي والمجتمعي وسنتناوله من خلال تطوير التعليم، ونشر القيم الآسيوية، وأسلمة التنمية، والوحدة المجتمعية.

أما المبحث الثالث وهو المستوى الاقتصادي والحكم الرشيد حيث تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية، وسياسة الخصخصة، وتطبيق معايير الحكم الرشيد.

المبحث الأول

المستوى السياسي

أولاً– تقديم

ثانياً– القيادة السياسية

ثالثاً– القدوة

رابعاً– نظام سياسي مستقر

المبحث الأول: المستوى السياسي

تقديم:

لقد عانت فلسطين من صراعات واحتلالات متتالية على مر العصور أثرت على المجتمع الفلسطيني وطبيعة الحياة فيها من تبعية وفقر، وفي العصر الحديث لم تبق دولة في العالم محتلة إلا فلسطين منذ عام 1948م؛ وسمي هذا العام بعام النكبة الذي احتلت فيه اسرائيل الأراضي الفلسطينية وتم تهجيرهم من أراضيهم، فمنذ هذا العام مرت هذه المنطقة بعدة مراحل أثرت على التنمية في فلسطين، ومروراً بحرب 1967م وهو عام النكسة والتي انتهت بالاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م، ووصولاً لعام 1994م واتفاق السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى عام 2000م وقيام انتفاضة الأقصى، إلى الانقسام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وغزة عام 2007م، ومر على قطاع غزة ثلاثة حروب خلال ستة سنوات منذ عام 2008م، وقد عانى أهل فلسطين من هذه التقلبات السياسية والأمنية، التي أدت إلى التزايد في مستويات الفقر وانتشار البطالة، وتبنت السلطة الوطنية الفلسطينية التنمية عند قيامها، وكانت من الأهداف الأولى لها كخطوة على طريق الوصول للدولة المستقلة.

أولاً-القيادة السياسية:

لقد توفر لماليزيا قيادة وطنية حرة واعية، فيقول "مهاتير محمد": "أردت إجراء انتخابات عاجلة لتشريع وضعي كقائد، واحتجنا إلى شِعارٍ مناسب للإشارة إلى التغيرات التي رأينا وجوب إدخالها في عهدي، فوجدنا أن التغيير واجب في نواحٍ ثلاث: تطهير البلاد من الفساد، ورفع الكفاءة، والتحلي بالأمانة"(السيد،2015،نت)[74]،إنه الشعار الذي تحول لأفعال، لقد شعر كل مواطن بالتغيير الذي أحدثه مهاتير محمد، فاز في خمسة انتخابات عامة متتالية لمدة 22 عام، وهذا يدل على مدى نجاحه في فترة حكمه، لقد أكمل مشوار من سبقوه وامتلك الفكر التنموي ووضع الخطط، وأعد العدة لذلك حين وضع رؤية 2020، رؤية حدد فيها وجهته، وقد قدم استقالته عام 2003م حين شعر أنه قد أكمل رسالته وحان الأوان ليستلم قائد آخر يستطيع أن يكمل مسيرة التنمية من بعده.

[74]http://www.arageek.com/2015/06/14/mahathir-mohammed-story.html (15/10/2015)

إن أكثر ما يلفت النظر في التجربة الماليزية أنها حققت نجاحاتها في بيئة معقدة عرقياً وطائفياً، وكانت ماليزيا مدينة في نجاحها لوجود قيادة سياسية واعية تملك رؤى استراتيجية، ولديها القدرة على العمل الحثيث المدروس لنهضة الدولة، وإلى وجود شعب يميل إلى الاعتدال والمشاركة الايجابية(صالح،2008: 105-106).

ويقول الدكتور محسن صالح: "اتسم التوريث القيادي بين رؤساء الوزراء الستة بالسلاسة، وكان المعتاد أن يُسِّلم رئيس الوزراء إلى نائبه الرئاسةَ مكانه. وانتظمت الانتخابات الديموقراطية في مواعيدها، وهو ما أكسب القيادة السياسية شرعية شعبية، واجه بعض رؤساء الوزراء مشاكل حقيقية واهتزازات كبيرة، لكنهم في كل الأحوال كانوا يتمكنون من الخروج منها وتجاوزها، غير أن السنوات الـ 18 الماضية اتسمت بتحديات أكبر، وببروز معارضة أكثر قوة وتنظيمًا، خصوصًا بعد انضمام نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم للمعارضة، مع تراجع لمستوى أداء آخر رئيسي وزراء مقارنة بسابقيهم"(صالح،2015/10/31: مقابلة).

وتحتاج فلسطين لقيادات مثل مهاتير محمد حيث أن الفساد استشرى في قيادات السلطة حسب تقارير مكافحة الفساد، ولم يتغير أي شيء، وأصبحت الواسطة والمحسوبية هي اللغة السائدة في المجتمع، وعندما تم إنشاء السلطة الوطنية كان شعارها بأنها ستحول قطاع غزة إلى سنغافورة، وحسب التقارير المالية لقد تم دعم السلطة بأموال تفي بذلك ولكنها ذهبت أدراج الرياح، لم تجر انتخابات رئاسية إلا مرتين خلال 21 عام من عمر السلطة الوطنية، وعندما حصلت انتخابات نزيهة شهد لها العالم وفازت حركة حماس، وكان شعارها التغيير والإصلاح، وتم تشكيل الحكومة، أراد المجتمع الدولي فرض إملاءاته وشروطه عليها ومنها الاعتراف باسرائيل، وهذا ما رفضته الحكومة وحركة حماس، وفُرض حصار اقتصادي وسياسي على الحكومة الفلسطينية، وتم اعتقال النواب في الضفة الغربية، ولم تقم مؤسسة الرئاسة في هذا الوقت بمساندة هذه الحكومة، وذلك لأنها تخالف النهج السياسي التي تسير عليه من معاهدة السلام مع اسرائيل.

وضح النائب جواد الطيبي: "بأن التنمية تتم بجهود فردية في فلسطين إن وجدت، وليس للقيادة الفلسطينية دور في التنمية، وهذا لعدم تشجيعها للاستثمار ووضع العراقيل أمام المستثمرين من ضرائب، وقوانين صعبة، حيث أنها في قطاع غزة تشجع عملية التهريب من الأنفاق، مما يؤثر على الناتج المحلي، وأصبح المثل الدارج، أفضل استثمار بأن تحافظ على أموالك في جيبك، وإذا كانت القيادة السياسية معنية بالتنمية يجب عليها تشجيع الاستثمار وإيجاد بنية تحتية لذلك. (الطيبي، 2015/11/1: مقابلة)

يقول النائب مشير المصري: "إن امتلكت القيادة السياسية القرار المسؤول والجريء والحكمة في اتخاذ القرارات فهذا كفيل في صناعة النهضة التنموية في جميع جوانبها"(المصري،10/21/ 2015:مقابلة).

ونستفيد من التجربة الماليزية أن فلسطين ينقصها قيادة وطنية جريئة تستطيع أن تحمل هم المواطن، وتعيد الثقة له في قياداته، وتعمل على بناء مؤسسات ذات فكر تنموي من أجل تنمية ونهضة شاملة، تحقق له جزء من حقه المسلوب، وتنعمه بحياة كريمة، قيادة تضرب على أيدي الفاسدين وتتعاون مع المخلصين، حيث إن المواطن الفلسطيني فقد الثقة بقياداته وذلك لارتباط أسماء البعض منهم بالفساد، وبدل من تحقيق التنمية الشاملة والتخفيف على المواطن وتوفير أدنى مقومات الرفاهية له كانت بعض هذه القيادات هي سبب من أسباب إعاقة التنمية وانتشار البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني مع الاحتلال.

وممكن تحقيق ذلك كما يرى الدكتور نافذ المدهون: "بتوفير الضمانات الكافية لتعيين شخصيات تتمتع بالحيادية والاستقلال من أصحاب الاختصاص لرئاسة مؤسسات السلطة، وأن تكون صانعة قرار وليس متلقية من أي جهة كانت، ومحاسبة المفسدين بغض النظر عن مستوى النفوذ للفاسد"(المدهون،2015/10/21: مقابلة).

ثانياً-القدوة المناسبة:

إن ما يميز التجربة الماليزية أنها نجحت في اختيار القدوة المناسبة التي تناسب طبيعة البيئة الماليزية، حيث إنها لم تنظر إلى التجارب الأوروبية في التنمية مع أنها كانت سباقة في التنمية والصناعة، ولكن أيقن مهاتير محمد أن هذه التجارب لا تتناسب مع طبيعة الحياة الماليزية، فقام باختيار التجربة الأنسب لماليزيا، ولم تطبق التجربة كما هي بل أخذت ما يناسبها، وتلاشت الأخطاء التي وقعوا فيها، فبهذا استطاعوا أن يحققوا الإنجاز بأعوام قليلة في عمر تنمية الدول.

القيادة الفلسطينية استطاعت في بداية نشأتها أن تختار القدوة المناسبة وهي سنغافورة، ولكنها لم تطبق أي شيء من هذه التجربة، فهي لم تستثمر الدعم والتعاطف الدولي بالطريقة المناسبة، ففلسطين بحاجة لاختيار قدوة مناسبة وتطبيق على أرض الواقع، وهذا مرتبط باختيار قيادة وطنية مسؤولة ذات فكر تنموي.

ثالثاً–نظام سياسي مستقر:

إن استقرار النظام السياسي الماليزي جعل القيادة تصب كل اهتمامها بالتنمية، فهناك قوانين تحكم البلاد، ويوجد انتخابات ثابتة وفي موعدها وجميع الأحزاب تتنافس منافسة نزيهة، مما دفع القيادة والحزب الحاكم الاهتمام برفاهية المواطن وتنميته والنهوض في البلد كي تستطيع كسب أكبر نسبة من أصوات المواطنين.

وشّكل الماليزيون نظامهم السياسي الخاص الذي يرون أنه يناسب تعقيدات الأوضاع الداخلية عندهم، فأسسوا نظاماً ديمقراطياً برلمانياً، لم يتعطل بأي انقلابات عسكرية أو دكتاتورية أو توريث عائلي للسلطة، وسارت انتخاباته بشكل منتظم منذ عام 1955 قبيل الاستقلال وحتى الآن، ولكنه كان في الوقت نفسه نظاماً حساساً تجاه المعارضة المفتوحة، وتجاه المزايدات التي يمكن، في رأيه أن تؤدي إلى الشحن الطائفي أو العرقي، وبالتالي تهدد الاستقرار، ولذلك كان يميل هذا النظام إلى المركزية، وإعطاء صلاحيات واسعة لرئاسة الوزراء، كما حرص منذ الاستقلال وحتى الآن على أن تكون الأحزاب الكبرى الملايوية والصينية والهندية ممثلة في التحالف الحاكم، وعلى توسيعه، بحيث تتم الترتيبات والتسويات وتوزيع الغنائم خلف الأبواب المغلقة، وعلى عدم نقل الخصومات والخلافات إلى العلن(صالح،2008: 106).

بيد أن، فلسطين تعاني من عدم استقرار النظام السياسي، فعدم الرغبة من المجتمع الدولي باستقرار النظام، ووجود بعض القيادات التي تعمل لمصالح شخصية وحزبية، وعدم انتظام الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلديات، كل هذا من شأنه إضعاف النظام السياسي، ولا نغفل في هذا المقام دور الاحتلال الاسرائيلي في المساهمة الرئيسية في ذلك.

يقول النائب مشير المصري: الواقع الفلسطيني معقد لا يحكم بالقرار السياسي الفلسطيني، وهو محاصر بالاحتلال، وهو المقيد لترجمة القرارات على أرض الواقع وعدم توفر الإمكانيات اللازمة، وذلك لا يعني عدم إمكانية تحقيق نسبة مرضية من التنمية باستخدام الإمكانات المتوفرة إذا وجدت الإرادة السياسية وتخلت عن المال المشروط المسيس ومكافحة الفساد المالي والإداري الذي استشرى بالسلطة، وحجم الأموال التي دخلت للسلطة كانت كفيلة بتحقيق ذلك (المصري،2015/10/21: مقابلة).

نستفيد من التجربة الماليزية: أن عدم استقرار النظام السياسي، والانقسام الفلسطيني، وعدم انتظام الانتخابات، يؤدي لتراجع في مستويات التنمية، وكي نحقق التنمية يجب على الفصائل الكبرى مثل حركة فتح وحركة حماس التوافق، وتكوين تحالف يمثلهما معاً، في اتحاد واحد،

ويكون لهما برنامج موحد، والابتعاد عن الإعلام في حل مشاكلهم العالقة، فهذا من شأنه أن يؤدي لاستقرار النظام السياسي، الذي بدوره يؤسس لتنمية حقيقية في المستقبل.

المبحث الثاني

المستوى العلمي والمجتمعي

أولاً: تقديم

ثانياً: تطوير التعليم

ثالثاً: نشر القيم الآسيوية

رابعاً: أسلمة التنمية

خامساً: الوحدة المجتمعية

المبحث الثاني: المستوى العلمي والمجتمعي

-تقديم:

لكي تتحقق التنمية، لا بد من إحداث تقدم على المستوى العلمي والقيمي والأخلاقي وتكاتف مجتمعي، بعيداً عن العفوية والعشوائية، فالتقدم والنهضة تحتاج لأسس علمية وإدارية تُبنى على أساسها مؤسسات الدولة بناءً قوياً سليماً، تؤسس من خلاله لبيئة من القيم والتسامح وجو من الوحدة، واستطاعت ماليزيا أن تجعل منه دور فعال في تجربتها.

أولاً- تطوير التعليم:

إن اهتمام مهاتير محمد في التعليم كان له أثر واضح في تنمية رأس المال البشري الذى يعتبر عماد التنمية في ماليزيا، فقد استطاعت ماليزيا من تطوير نظام التعليم والاهتمام بالأطفال من سن مبكر، وتكثيف المعاهد المهنية التي تساهم في تأهيل الطلاب للانخراط في سوق العمل مباشرة، وإنشاء عدد كبير من الجامعات، وربط المدارس بشبكة انترنت ساهم في التطوير، وإنشاء مراكز دراسات وأبحاث، حتى انخفضت نسبة الأمية إلى ما يقارب 6% عام 2000م، واحتفلت بمحو أمية آخر مواطن في فبراير عام 2011م(أبو عالي،2012)[75].

هذا الاهتمام العالي الماليزي بالتعليم والعناية بتطويره يعكس مدى أهمية التعليم بالتنمية الشاملة التي حققتها ماليزيا، حيث إنه تم العمل على تنمية الموارد البشرية التي هي لها دور كبير في التجربة الماليزية، ويُلاحظ أن ماليزيا لم تهتم بالتعليم العالي فقط لكن أسست لذلك عبر الاهتمام بالمواطن منذ طفولته، وهذا ما سهّل المهمة لإنشاء أجيال مبدعة متطورة قادرة على حمل هذا البرنامج الوطني.

ويقول الدكتور محسن صالح: "تعطي الحكومة الماليزية اهتمامًا كبيرًا للتعليم والتدريب، وعادة ما يغطي هذا البند نحو 20-25% من الميزانية السنوية العامة للدولة أو من نفقاتها الكلية، وتُعدّ هذه الميزانية من أعلى معدلات الميزانيات التي تُمنح للتعليم في العالم، وهي تتقدم في هذا المجال على الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية... وغيرها، وتظهر قراءة مقارنة أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما يُنفَق على الجيش والدفاع"(صالح، 205/10/31:مقابلة).

[75] http://www.alyaum.com(11/10/2015)

وفي فلسطين يوجد نظام تعليمي، وهناك اهتمام بذلك واضح ويستدل علي ذلك بانخفاض نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني إلى3.17% لعام 2013 (الجهاز المركزي الفلسطيني ،2015)، ولكنه يحتاج لعناية أكثر وتطوير في أساليبه، فهذا التطوير ينمي من قدرات المواطن الفلسطيني ليصل لمرحلة الابداع والابتكار.

ولكن تطوير التعليم لا يأخذ الحجم الذي يتناسب مع سرعة التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي، ولا يوازي الدول المتحضرة، ونموه يسير بخطوات بطيئة جداً وأحياناً متراجعة للخلف مقارنة مع دول سريعة النمو والتحضر، ولا يعتبر التعليم مؤثراً بالشكل السليم في نمو المجتمع وتنميته تنمية حقيقية، بل يُقدم كحاجة ضرورية للكثير لأجل تأمين لقمة العيش وتوفير المهنة الكريمة والمستقبل الآمن دون الاهتمام بالإبداع والمبدعين، وعدم وجود مؤسسات تحتضن الطلبة وتدعم إبداعاتهم وتطلق فيهم الطاقات الكامنة لتميزهم، وعدم توفر خطط مستقبلية لهؤلاء الطلبة، وكيفية استثمارهم حسب ميولهم وتوجهاتهم وحسب حاجة المجتمع والسوق إليهم، فيتخرج الطلبة من مدارسهم لا يملكون خبرات كبيرة في الحياة العملية وكيفية الاختيار التخصص للمستقبل، لم يتدربوا في مختبرات عملية لفهم المواد، بل حفظ وحشو للمعلومات في الذاكرة ما تلبث أن تُنسى بعد التخرج(أبوخديجة،2011)[76].

وينتقد خبراء اقتصاديون الحكومة الفلسطينية؛ لأنها لا تولي قطاعَ التعليم في موازنة 2013 الأهمية الكافية، في حين تحابي قطاع الأمن على القطاعات الأخرى، فالمبالغ المالية المخصصة لوزارة التربية والتعليم تعادل (600 مليون دولار) تقريبا، علما أن ميزانية التعليم العام تمثل 18% من إجمالي السلطة الفلسطينية، تصرف 88% منها للرواتب والأجور، وأما الإنفاق على البحث العلمي فلا يتجاوز 2،.% من الميزانية العامة، وقُدِّر في السنوات الأخيرة بـ 80 مليون دولار، وهو مبلغ متواضع جدا (عثمان،2014،نت)[77].

يأتي هذا في سياق المال المشروط حيث إن السلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد بشكل كبير في مواردها المالية على الجهات المانحة، وهذا المال غالباً ما يكون له شروطه واتجاهاته، لأن الداعم يريد أن يطبق أفكاره وسياساته الخاصة به، وهذا ما رفضه رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في تجربته الإنمائية من الاعتماد على الدول المانحة، لأنه يعلم بأن هذا المال سيكون مشروط، فاعتمد على ما تمتلك ماليزيا من موارد داخلية وطنية تم استغلالها وتطويرها، وكذلك

[76]http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011 (13/10/2015)
[77] http://www.qou.edu/viewDetails(14/10/2015)

اهتمام السلطة بقطاع الأمن على حساب قطاعات أخرى ما يفسر التوجهات التي تقول بأن قيام السلطة كان لغرض أمني وليس لغرض تنموي.

تمكّن التعليم العالي، ومنذ 1996، من تحقيق نقاط إيجابية أبرزها: تزايد عدد الجامعات، ليصل إلى أربع عشرة جامعة، وخمس كليات موزّعة في أنحاء الوطن، وخمس وعشرون كلية مجتمع متوسطة، تمنح شهادة الدبلوم، للطلبة الذين أنهوا دراستهم لمدة عامين. ترافق ذلك مع بروز وترسيخ سلبيات كانت قائمة، وأخرى مستجدة، لعل أبرزها وأخطرها، يتمثّل في(شبيب، 2012:نت)[78]:

1-غياب الفلسفة التربوية للتعليم العالي في فلسطين، وغياب أو شبه غياب البحث العلمي، وعدم تمويل البحوث العلمية.

2- يعاني قطاع التدريس من ضعف مستوى الرواتب والأجور.

3- تواجه الجامعات الفلسطينية أزمات مالية كبيرة، تحول دون تفرغ العاملين في التدريس الجامعي لتطوير وسائل تدريسهم، والتفرغ الجدي لحياتهم الجامعية.

4- تعاني الجامعات الفلسطينية من الابتعاد عن البحث العلمي، على الرغم من أنّ البحث العلمي كان دوماً من صلب مهمّات الجامعات.

5- كما تعاني من ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي، مما يضعف العملية التعليمية برمتها.

وللاستفادة من التجربة الماليزية يجب تطوير الوسائل التعليمية، والتركيز على الجانب التطبيقي أكثر وذلك لتخريج جيل مبدع، والاهتمام بإنشاء مراكز دراسات وأبحاث، واحتواء المتعلمين، هذا من شأنه أن يساهم في التنمية الشاملة، ولكن لا ننسى دور الحروب الاسرائيلية والحصار على قطاع غزة واستهدافهم للمنشآت التعليمية، الذي ساهم في تراجع تطوير التعليم وانتشار البطالة، وتهجير العقول الفلسطينية إلى الخارج.

[78] ttp://www.shuun.ps/page-359-ar.html#h(17/10/2015)

ثانياً–نشر القيم الآسيوية:

تنتشر في ماليزيا القيم الجميلة من حب الوطن والانتماء، القيم الدينية الإسلامية من فضيلة وتسامح واحترام الغير، والمرونة والاعتدال، تدعيم الثقة بالنظام السياسي، وقيمة العدالة والمساواة هذه القيم تؤسس لمجتمع قوي متماسك متوحد يستطيع أن يتغلب على المشاكل التي تواجهه بشكل جماعي بدون عنف.

ويؤكد مهاتير أن هناك خيطاً مشتركاً من القيم يجمع معظم الآسيويين، وهذه القيم يمكن وصفها بالقيم الآسيوية وهي أن تكون نابعة من المجتمع والأسرة، على اعتبار أن قيامك بمسؤولياتك تجاه الأسرة والمجتمع مقدم على الحق في المطالبة بالمزايا الفردية، ويرى مهاتير أن القيم الآسيوية تشمل احترام السلطة، لأنه بدون سلطة واستقرار فإنه لن توجد حياة مدنية(مجموعة باحثين،2011: 130)

في المقابل تنتشر في فلسطين قيم وتحتاج لأن تدعم بقيم أخرى، فمثلا قيمة حب الوطن والانتماء تجدها منتشرة بين الفلسطينيين، وقد بذلوا الغالي والنفيس من أجل هذه القيمة، ويحتاج لتدعيم القيم الدينية، حتى تعود الوحدة بين شطري الوطن وحل الخلافات الذي لا تزال تقف عائقاً رئيسياً أمام تحقيق التنمية، وتدعيم الثقة بالنظام السياسي الذي تم فقدانه، ونشر قيمة العدل والمساواة بين الجميع وتغليبها على الحزبية والعشائرية.

ثالثاً–أسلمة التنمية:

واجه النظام الماليزي السياسي منذ وقت مبكر معضلة العلاقة بين الدين والدولة، ذلك أن التعدد العرقي للمجتمع تطلب منذ البداية بناء نظام سياسي يقوم على التعاون بين مختلف الأعراق، وقد مثل نظام مهاتير محمد منذ 1981 نقلة نوعية في تناول قضية الإسلام والتنمية في ماليزيا؛ وكان مهاتير يميل لفكر تنكو عبد الرحمن، وكان متأثراً بالنموذج الصيني للعمل المنضبط، ودعا مسلمي ماليزيا لتعلم الكفاءة الصينية(مجموعة باحثين، 2011: 130).

ويعتقد مهاتير أنه على المسلمين التمسك بالإسلام، والنهوض من خلاله، ولكن هذا التمسك يجب أن يكون بالأهداف والقيم العامة للإسلام، وليس بنموذج تفسير بشري واحد وجامد للدين، ومن ثم سعى إلى أن يعطي بعدا للإسلام في التنمية، يتفق مع التوجهات الإسلامية لدى المالاي والحركات الإسلامية(مجموعة باحثين،2011: 132).

من الواضح أن الإسلام يحثنا على العمل والنمو بشكل صريح، وأن نتقدم في جميع المجالات حيث يقول تعالى:" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"(سورة التوبة: 105) وفي

الحديث الشريف:" لو قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها"، فهنا يجب على القيادة الفلسطينية أن تهتم بالتعاليم الإسلامية والاستفادة منها في إنشاء جيل يفهم هذه التعاليم، ويستطيع أن يطبقها في حياته ليساهم الجميع في التنمية.

رابعاً-الوحدة المجتمعية:

ركزت ماليزيا في بداية التنمية على القضاء على التفاوت الطبقي بين العرقيات، الطبقية التي لم تتمكن من مجتمع إلا دمرته وذهبت فيه إلى الهاوية، وقد استطاعت الحكومة الماليزية من رفع مستوى الطبقات المهمشة وهم السكان الأصليين، وهذا أدى لشعور الجميع بالعدالة والمساواة.

يقول الدكتور محسن صالح: "كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها، فالاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي... كل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي، وكان من الضروري وضع "شروط لعبة" يكسب فيها الجميع Win-Win Game، وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية في تبني هذه "اللعبة"، وترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح وخاسر Win-Lose Game، والتي كثيرًا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر Lose-Lose Game(صالح، 2015/10/31: مقابلة).

أما الحالة الفلسطينية، فبعد الانقسام عام 2007م دخلت فلسطين في حالة من التراجع على جميع المستويات، السياسية والاقتصادية والأمنية، وأدى ذلك لوجود حكومتين واحدة في قطاع غزة وتسمى "المقالة" وأخرى في الضفة الغربية وتسمى "تصريف الأعمال"، ودخل قطاع غزة بعد الحصار المفروض عليه من عدة أطراف في ثلاثة حروب، أدت لتدمير البنية التحتية وتراجع الاقتصاد وانتشار البطالة إلى أعلى مستوياته مما سادت حالة من اليأس والإحباط لدى الشباب وجعلهم يفكرون في الهجرة، وليس الحال بأفضل بكثير في الضفة الغربية فهناك تعسف إسرائيلي وابتزاز سياسي للسلطة الفلسطينية بسبب الالتزامات الأمنية والاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي(الصوراني،2009).

وفي مقابلة مع النائب يحيى العبادسة قال: "الانقسام أثر على التنمية؛ لأن موارد السلطة في الضرائب تذهب جميعها بحكم الاحتلال لسلطة رام الله، وهي تعاقب السلطة في غزة وتحرمها من مخصصات الموازنة، ولذلك تصرف الموازنة العامة بطريقة غير متوازنة بين الضفة والقطاع، ومن هنا فإن مشاريع التنمية تتعطل لأن ليس هناك صرف للموازنات على قطاع غزة، فسلطة رام الله تأخذ مخصصات الضرائب التي ينبغي صرفها في غزة وتصرفها في الضفة الغربية، مما ينعكس ذلك على ازدياد نسبة البطالة والفقر والخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء والخدمات البيئية؛ لذلك الانقسام عطل عجلة التنمية، إضافة لوجود الحصار منذ عشر سنوات تقريبا كعقاب لغزة وتعرض قطاع غزة لاعتداءات متكررة من قبل الاحتلال، وصناعة أزمة جديدة من اغلاق المصانع وتدمير المنشآت والقتل، وتحقيق الوحدة الوطنية يخفف من المشكلة ولا يحلها لوجود الاحتلال، مالم يتم التخلص من الاحتلال فكل إجراءات الوحدة الوطنية تنعكس في التخفيف من المشكلة وليس في إنهائها"(العبادسة،2015/10/29:مقابلة).

ويؤكد النائب مشير المصري أن حالة الانقسام كانت طارئة في القاموس الفلسطيني وأثرت على التنمية(المصري،2015/10/21: مقابلة).

ولكن النائب جواد الطيبي قال: "إن التنمية الفلسطينية لم تتأثر بالانقسام، لأن التنمية في الحالة الفلسطينية هي حالات فردية، والوحدة المجتمعية تأتي نتيجة وجود التنمية" (الطيبي، 1/ 2015/11: مقابلة)

إن التنمية تحتاج لتضافر جميع الجهود في فلسطين ليستطيع الجميع المساهمة في دفع عجلتها للأمام، وفلسطين بحاجة جادة للوحدة والتسامح، ونلعب لعبة يكسب فيها الجميع –Win Win Game من أجل جلب الدعم المالي الذي سيخفف عن المواطن عبء الحياة وهمومها، والابتعاد عن التجاذبات السياسية التي تزيدنا كراهية لبعضنا البعض وتعيدنا للخلف، ويكون هناك عدالة في التوزيع ليستطيع الجميع المشاركة في صنع تنمية حقيقية، ولعلنا نرى بعد حرب 2014(معركة العصف المأكول) وما سببه الانقسام من تأخر في إعادة الإعمار بسبب الفرقة السياسية بين شطري الوطن.

المبحث الثالث

المستوى الاقتصادي والحكم الرشيد

أولاً– تقديم

ثانياً– تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية

ثالثاً– انتهاج سياسة الخصخصة

رابعاً– تطبيق معايير الحكم الرشيد

المبحث الثالث: المستوى الاقتصادي والحكم الرشيد

-تقديم:

التنمية بحاجة لعوامل اقتصادية تساهم في بناء الدولة، وترفع من مستوى الدخل القومي والمحافظة على زيادة ثابتة تتحقق في تشجيع الصناعة، والاعتماد على سياسات جدية تشجع من جلب المستثمرين، وتشعرهم بالأمان على استثماراتهم، وتستطيع الدولة من تحقيق هذا بالاعتماد على معايير الحكم الرشيد، هذا ما حققته ماليزيا مما ساهم بدفع التنمية خلال أعوام قليلة.

أولاً-تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية:

لقد جاء الاهتمام بالصناعات ذات التقنية العالية موازياً للتطوير الذي حدث في نظام التعليم حيث إنه هناك علاقة تكاملية، فهذه الاهتمام هو الذي ينمي عقول الشباب ويجعلهم يبدعون، وله أثر في إظهار مدى التطور الحاصل في البلد، ويحدث نقلة نوعية في مجال الاستثمار، وزيادة الدخل القومي للبلد، حيث إن العالم يتجه للاعتماد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بشكل كامل- فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين (الصاوي،2001: 1)-.

أما الشعب الفلسطيني كباقي الدول العربية ما زال رهن التبعية في كثير من الأمور، وما زال التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي وحتى الثقافي متدنيا جدا مقارنة بالدول المتقدمة بل يكاد يكون معدوماً، فإننا إن أحسنا التخطيط الجيد للتعليم فسوف ننجح في إنتاج الجيل الصالح القادر على التغير والبناء والنمو، حيث سننجح في التطوير في كافة مجالات الحياة الصحي والاجتماعي والسياسي والثقافي وغيرها من الجوانب المترابطة معا لتشكل المجتمع الصالح المتحضر(أبو خديجة، 2011).

وتمتلك فلسطين للعقول القادرة والجاهزة لذلك، ولكنها تحتاج للاهتمام والتشجيع والتطوير بما يتناسب مع الثورة التقنية الموجودة في العالم، رغم قلة الإمكانات والموارد الموجودة بسبب الحصار الاسرائيلي، لأن هذا ما سيضع فلسطين على عتبة من عتبات التنمية.

ثانياً–انتهاج سياسة الخصخصة:

على صعيد الأوضاع في ماليزيا، فقد حققت برامج التنمية التي قادتها حكومة مهاتير محمد نقلة نوعية ما جعل منها تجربة ناجحة تضاف إلى إنجازات هذا القائد المتعددة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد كان لذلك أكبر الأثر في تشجيع عمليات الخصخصة التي خطت خطوات رائدة على الرغم من عمرها الزمني القصير قياساً بدول العالم الأخرى وخاصة شرق القارة الآسيوية وذلك في عام 1982 بحيث طالت العديد من القطاعات الخدمية الرئيسية في ماليزيا مثل الخطوط الجوية الماليزية ومجمع "كلانج" لحاويات السفن، وقد اختارت ماليزيا سياسة فعالة وعملية لتحقيق مهمة الخصخصة مثل عمليات تصفية المؤسسات الحكومية وبيع الأسهم الحكومية ثم تفكيك المؤسسات العامة إلى مؤسسات صغيرة أو دمجها في أخرى أكبر منها(عبد الواحد:2003:نت) .

وانتهجت ماليزيا هذه السياسة التي ساعدت بشكل كبير في تحقيق التنمية، فوجود هذه السياسة أوجد التنافس البناء بين الشركات، وشجعت الاستثمار في البلد، ورفعت عن كاهل الحكومة جزءاً كبيراً من المصروفات، أخذت الحكومة دور الرقيب على هذه الشركات مما رفع من جودة المنتجات، التي ساهمت بشكل فعال في التنمية.

وقد أوضح الدكتور محسن صالح بأن نجاح ماليزيا في الخصخصة تحقق في وجود جهاز خدمة مدنية قوي وفعال مقارنة بغيره من دول العالم الثالث، وجود درجة أعلى من الشفافية، ودرجة أقل من الفساد الإداري مقارنة بالدول التي قامت بالخصخصة، بحيث تمّ استخدام الأموال (أو معظمها) بالشكل الصحيح، توفير بيئات استثمارية تنافسية معقولة للمشاركين في الخصخصة، توفير نظام حماية وتشجيع للصناعات الماليزية المحلية، الاهتمام الماليزي بتوفير الكوادر والكفاءات العلمية من خلال الابتعاث وتطوير التدريس والجامعات والتدريب...إلخ لتهيئة بنى تحتية مناسبة للنجاح(صالح،2015/10/31: مقابلة).

أجمع مختصون في الشأن الاقتصادي على أن الخصخصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة محدودة وتقوم على الاحتكار، ولم تخلق فرص عمل كبيرة، و فشلت في دعم السلطة ماليا وخفض العجز في الموازنة العامة، ولم تحقق أهدافها الاجتماعية في خفض معدلات الفقر والبطالة، وبحسب المختصين، فإن الخصخصة مقتصرة بالدرجة الأولى على شركتي الاتصالات والكهرباء، وتقوم على مبدأ الاحتكار لا المنافسة، حيث إن المنافسة تمكن المستهلكين من الحصول على خدمات جيدة(ساق الله،2011:نت)[79].

[79]http://felesteen.ps/details/24371/ (17/10/2015)

عمدت السلطة انتهاج هذه السياسة في بعض الشركات الكبرى، وذلك للتخفيف المالي عن كاهلها ولزيادة جودة المنتج والمساهمة في التنمية والاستثمار، ولكن يجب على الحكومة الفلسطينية أن تراقب هذه الشركات لجعلها تخدم الوطن والمواطن، وتساهم في عملية التنمية، وإقامة شركات منافسة لتعزيز روح المنافسة الشريفة فاحتكار هذه الشركات للخدمة أضر في الاقتصاد الفلسطيني وأفاد فئة بعينها.

ثالثاً–تطبيق معايير الحكم الرشيد:

استطاعت ماليزيا أن تطبق معايير الحكم الرشيد في المؤسسات، رغم أنها تحتل مواقع متأخرة في معظم الأحيان حسب التصنيفات العالمية، على الرغم أن مهاتير محمد كان يرفض أخذ المناهج الأوروبية وتطبيقها في بلاده، فهناك اختلاف في المبادئ والأفكار، وليس كل ما ينفع في أوروبا ينفع في ماليزيا، فهناك العيد من العادات والتقاليد تختلف.

فلسطينياً: تعطلت أعمال المجلس التشريعي للعام السابع حتى عام 2014 على التوالي نتيجة للانقسام السياسي واعتقال الاحتلال الاسرائيلي المستمر للبرلمانيين الفلسطينيين، إذ لم يتمكن المجلس من عقد أي جلسة مكتملة النصاب وفقاً لنظامه الداخلي ما أثر سلبا على دور المجلس التشريعي في اقتراح القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياة المواطن الفلسطيني وحقوقه كافة وتبنيها وإقرارها، التي بدورها تعمل على تعزيز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، علاوة على عدم قيام المجلس التشريعي بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري، وعدم مقدرته على مساءلة الحكومة ومنحها الثقة أو حجب الثقة عنها، أو استجوابها أو تقصي الحقائق في خروقات وانتهاكات جسيمة مست حقوق الإنسان الفلسطيني، وقعت خلال العام 2014(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2014:23).

وبناءً على ما سبق يتضح أن المجلس التشريعي له دور فعال في تحقيق مبادئ الحكم الرشيد من خلال عمله الرقابي على السلطة التنفيذية وإقرار القوانين ومتابعة تطبيقها بما يتلاءم مع حياة المواطنين، وتعطيل عمل المجلس التشريعي لمدة ثماني سنوات حتى العام 2015 وعدم دعوته للانعقاد لهو تعطيل لمبادئ الحكم الرشيد، على الرغم أنه في قطاع غزة يفعل من قبل كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس واستنكاف أعضاء الكتل الأخرى عن الحضور وذلك محاولة منها لتيسير ومتابعة أمور الناس في قطاع غزة، رغم أنها لا تستطيع التعديل أو الإضافة في القوانين وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني، ويجب على الرئيس تفعيل المجلس التشريعي للعمل على سيادة القانون ومتابعة حقوق الإنسان لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

وقد وضح الدكتور عبد الناصر سرور قائلاً: "بأن شرعية وجود النظام السياسي تُكتسب من الحكم الرشيد، الذي من خصائصه تداولية السلطة، لا يمارس الاستبداد، ويؤمن بالحرية الشخصية بما لا يتعارض مع المصلحة القومية للدولة، هذا النظام يدير شؤونه من خلال الشفافية والمساءلة والمحاسبة والمشاركة، ويؤمن بالممارسة الديمقراطية فكلاهما مكمل لبعضهما البعض، والحكم الرشيد يجب أن يكون تدخله انتقائي إيجابي يحارب الفساد لتحقيق التنمية" (سرور، 2015/10/29:مقابلة).

وتحتاج فلسطين لبذل الجهد الكبير من أجل تحقيق مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية للحكم الرشيد، والاستفادة من التجربة الماليزية في تشجيع ذلك، لأن هذا من دوره أن يعطي الأمان للمستثمرين من القيام بالمشاريع التي تساهم في دفع عجلة التنمية للأمام، ويشجع الدول المانحة على الالتزام بالمعاهدات والالتزامات التي وقعت عليها من أجل تنمية البنية الأساسية لفلسطين.

-خاتمة:

يجب على القيادة الفلسطينية والأحزاب السياسية والشعب الفلسطيني التكاتف جميعا، وأخذ العبرة من التجربة الماليزية على محمل الجد، فهذه التنمية الشاملة ما كانت لتحدث لو تقاعست أي جهة عن القيام بدورها، فكل جهة أو مؤسسة أو...إلخ عليها مسؤولية ودور في هذه النهضة، وعند الوصول لذلك فالجميع سوف ينعكس عليه آثارها، وقد شملت نجاح التجربة الماليزية على عوامل سياسية(القيادة السياسية والقدوة المناسبة ونظام سياسي مستقر)، وعوامل على المستوى العلمي والاجتماعي(تطوير التعليم ونشر القيم الآسيوية وأسلمة التنمية والوحدة المجتمعية)، وعوامل على المستوى الاقتصادي والحكم الرشيد(تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية وانتهاج سياسة الخصخصة وتطبيق معايير الحكم الرشيد).

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

ثانياً: التوصيات

ثالثاُ: المراجع

النتائج والتوصيات

النتائج	التوصيات	الجهة المنفذة	مدة التنفيذ
1-اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحكم الرشيد نظراً لتعدد أبعاده وتشابك ما هو سياسي بما هو اقتصادي واجتماعي وتقني ويعود السبب إلى اختلاف تخصصات الباحثين	1- توصي الدراسة بضرورة الاتفاق بين المختصين على مفهوم موحد للحكم الرشيد لتفادي تشابك تفاعلاته الناتج عن تعدد أبعاده وتداخلها عند عملية التطبيق.	الأمم المتحدة	ستة أشهر
2- إن الدولة الإنمائية بحاجة إلى قيادة مستنيرة ذات سمات شخصية خاصة قد تكون موروثة معه أو مكتسبة، بالإضافة إلى ذلك يفترض أن يتمتع القائد بفكر تنموي، مع ضرورة وجود نخبة بيروقراطية قوية وفعالة وتتسم بالكفاءة العلمية والتماسك.	2- ضرورة إنشاء مركز حكومي متخصص لإعداد القادة المؤهلين لقيادة المراكز السامية في الدولة، وصقل هذه القيادات في الفكر التنموي، ونذكر هنا بعض الأمثلة المعمول بها في الدول الديمقراطية (المغرب وفرنسا).	السلطة التنفيذية	عامان
3- إن أهم مطلب من متطلبات التنمية في الدولة الإنمائية هو وجود جهة خاصة ومسؤولة عن عملية التنمية مما يجعلها متخصصة في إدارة عملية التنمية مما يعطيها أكثر اهتمام.	3- في هذه النقطة توصي الدراسة بضرورة إنشاء هيئة في الدول النامية متخصصة وذات استقلالية من الناحية المادية والإدارية وموظفين مختصين في مجال التنمية، يقتصر دورهم على التخطيط والمتابعة لعملية التنمية في الدولة، وعرض تقاريرهم لمناقشة المعيقات وأهم الإنجازات والحلول أمام السلطة التشريعية.	وزارة التخطيط	ستة أشهر أو عند عقد الجلسات السنوية للمجلس التشريعي
4- إن دور المجتمع المدني مهم وفعال في دولة الحكامة الرشيدة، ويتضح ذلك من خلال مساعدة الحكومة في الكشف عن الفساد	4-إصلاح منظمات المجتمع المدني في الدول الإنمائية للعمل على توطيد المصلحة الوطنية أولاً، والابتعاد عن تنفيذ أجندة	وزارة الداخلية كجهة رقابية بالتعاون مع منظمات دولية	تقوم المنظمات الدولية بعملها منذ بداية عمل الحكومة مع أخذ

السياسي مما يساهم في القضاء عليه قبل تفشيه في كافة مسالك ومؤسسات الدولة.	خارجية، والاعتماد على تطوير الموارد الذاتية والابتعاد عن الدعم الخارجي المسيس، وتعاون الحكومة في مكافحة الفساد.	معترف لها بالنزاهة	موافقة وزارة الداخلية والهيئات المختصة المعترف لها بالنزاهة
5- هناك علاقة طردية قوية ومترابطة بين البعد السياسي للحكم الرشيد والتنمية في الدولة الإنمائية.	5- ضرورة الاهتمام بمعايير الحكم الرشيد والسعي لتحقيق أماكن متقدمة على الخارطة العالمية من خلال فصل السلطات الثلاث، وإقامة انتخابات دورية ونشر الحريات العامة... إلخ.	السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية	عام
6- تتمتع ماليزيا بنظام سياسي برلماني ببعد سياسي ذو حكم رشيد من خلال تنظيم انتخابات دورية حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، وسلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة مما ساهم في الاستقرار؛ الذي يعتبر عاملاً أساسياً في عملية التنمية في الدولة.	6- يجب على السلطات الماليزية القيام بالمزيد من التعديلات والاصلاحات في القوانين للمساهمة في مشاركة أوسع للمعارضة في النظام السياسي الماليزي.	لجنة الانتخابات و السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية.	6 أشهر
7- كان الفضل الأكبر لتنمية ماليزيا وجود قيادة ذات فكر تنموي ومستنير كالدكتور مهاتير محمد الذي استطاع أن ينهض بماليزيا نهضة شاملة.	7-اعداد منهج عن شخصية وفكر وتجربة مهاتير محمد يدرس في الجامعات الماليزية والفلسطينية لإعداد جيل قادر على مواصلة هذه التجربة.	وزارة التربية والتعليم العالي.	تدرس التجربة الماليزية في التنمية كمساق للمتخصصين في العلوم السياسية والإدارية.
8- إن أهم عامل من عوامل تنمية ماليزيا هو وجود قيم سياسية تميز بها الشعب الماليزي	8- توصي الدراسة بضرورة العمل على القيام بمجموعة من الأبحاث العلمية لمعرفة نشأة	وزارة التربية	

من حب الوطن والانتماء، وقيمة تدعيم النظام السياسي.	وتطور القيم السياسية في ماليزيا ومحاولة أخذ هذه التجربة وتطبيقها على التجربة الفلسطينية، مع العمل على تدعيم هذه القيم عن طريق القيام بورشات عمل وندوات للحوار المجتمعي لتعزيز هذه القيم وتدعيم فكر التنمية والحوار والتواصل.	والتعليم و منظمات المجتمع المدني و مراكز الأبحاث العلمية	هذه التوصية غير مقتصرة بمدة معينة يمكن أن تكون دائما دون توقف
9- إن القيم الدينية المبنية على تعاليم الإسلام كالصدق والإخلاص والرعاية الأسرية وغيرها، وكذلك قيمة العدل والمساواة من القيم السياسية الحاضرة في ماليزيا وأثرت بشكل مباشر على عملية التنمية.	9-إنشاء معاهد خاصة لنشر تعاليم الدين الإسلامي في ماليزيا وفلسطين بشكل أوسع وأكبر وبيان دوره وأهميته في عملية التنمية المجتمعية.	وزارة الأوقاف ووزارة التربية والتعليم	تبقى دائمة ومستمرة لجميع الأجيال
10- أسهمت الوحدة المجتمعية والمدنية في نبذ العنف والخلاف في ماليزيا مما ساعد على استمرار مسلسل التنمية.	10-العمل على مشاركة الأحزاب السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بشكل أوسع، والقضاء على العرقية من خلال توحيد الهوية الماليزية، لتعزيز سبل التنمية.	السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية	عام
11-النظام السياسي للسلطة الفلسطينية نظام نصف رئاسي أو نظام مختلط يجمع بين صفات النظام البرلماني والنظام الرئاسي.	11-إن النظام الملائم للحالة الفلسطينية هو النظام البرلماني لتوزع السلطة بين السلطات الثلاثة وتكون الرقابة من كل سلطة على السلطات الأخرى انطلاقا من مبدأ التوازي والتعاون بين السلطات كما تحدث عنه مونتسكيو.	السلطة التشريعية من خلال مراجعة الدستور الفلسطيني وادخال التعديلات اللازمة عليه من قبل ممثلين الشعب	أول جلسة للمجلس التشريعي

		المنتخبين.	
12-السلطة الوطنية الفلسطينية تحتل مواقع متأخرة على سلم مؤشرات الحكم الرشيد والفساد العالمي.	12-السلطة الفلسطينية بحاجة لتعزيز مبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وانشاء جهات رقابية مستقلة لتعزيز ذلك، مع تفعيل مبدأ رقابة السلطات بين بعضها البعض لتحقق التكامل الوظيفي بين السلطات الثلاث.	السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.	عام
13-الانقسام السياسي الفلسطيني أثر بشكل مباشر على البعد السياسي للحكم الرشيد بشكل خاص، وعلى عملية التنمية بشكل عام.	13-يجب العودة إلى الوحدة السياسية والمجتمعية الحقيقية بين حركتي حماس وفتح واشراك الفصائل والقوى السياسية الأخرى في حكومة وحدة وطنية لا تفرق بين فئات المجتمع الفلسطيني، وتعمل هذه الحكومة على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، والقيام بعملية التنمية المنشودة فلسطينياً وعالمياً.	الأحزاب السياسية الفلسطينية	ستة أشهر
14- إن اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المعونات الخارجية بشكل كبير وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي سيؤدي إلى نتائج عكسية على مؤشر التنمية العالمية وبذلك لن تتحقق التنمية.	14- العمل على إيجاد موارد داخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتنميتها، وفك الارتباط الاقتصادي الفلسطيني عن الإسرائيلي، مما سيساهم في الابتعاد عن المال المشروط، وسيحافظ على استقلالية القرار السياسي الفلسطيني، ويدفع بعملية التنمية إلى الأمام.	السلطة التنفيذية	ثلاثة أعوام
	15- اعادة النظر في البداية في كافة القيادات الموجودة ودمج قيادات بديلة قادرة على صنع		

15-محدودية تأثير القيادة الفلسطينية بعملية التنمية الشاملة.	البدائل للقرار الفلسطيني، مع وضع استراتيجية تنموية شاملة. -يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية إنشاء مراكز للدراسات المختصة بعملية التنمية من خلال دراسة تجارب الدول الإنمائية، والخروج بتوصيات يؤخذ بها على المستوى القيادي في الدولة.	السلطة التنفيذية وتكون رقابة من السلطة التشريعية	عامان

المراجع

-أولاً: المصادر

القرآن الكريم

السنة النبوية

معجم المعاني الجامع

-ثانياً: الكتب

1. اسماعيل، محمد(2014):**التجربة الماليزية-مهاتير محمد.. والصحوة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،مصر.
2. أبودية، أحمد(2007):**صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، رام الله، فلسطين.
3. تحرير: جابر سعيد عوض (2007): **السياسة الخارجية الماليزية**، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
4. تحرير: ماجدة صالح(1999): **الإسلام والتنمية فى آسيا**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
5. جلال، شوقي(2005): **الصين التجربة والتحدي**.
6. حرب، جهاد وآخرون(2013):**النظام الوطني للنزاهة**، الشفافية الدولية، فلسطين.
7. الحسين، أحمد(2002): **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، ط1، الأردن.
8. الخزرجي، ثامر(2009): **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
9. خليل، حسن(2010): **ديمقراطية، عولمة...وحروب**، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
10. السكارنة، بلال (2009):**المهارات الادارية في تطوير الذات**،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. سليم، محمد، وسعد، نيفين(1997): **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
12. صالح، محسن(2008):**النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي**،ط1، ع136، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

13. الطبيب، مولود(2007): **علم الاجتماع السياسي**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
14. عاكوم، فريد (2006): **اداره الحكم والعولمة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات195272/http://www.alriyadh.com
15. عبدالمنعم، شوقي(1961): **تنمية المجتمع وتنظيمه**، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر
16. عبد الواحد، عبد الرحيم(2003): **الدكتور محاضر محمد.. بعيون عربية وإسلامية**، ط1، الأجواء للنشر، الإمارات العربية المتحدة.
17. العلاق، بشير(2008):**الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن.
18. عيد، إبراهيم(1990): **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة، القاهرة، مصر.
19. كتاب، إيلين وأخرون(2010): **وهم التنمية**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.
20. مجموعة باحثين(2011)،**الاسلام الحضاري النموذج الماليزي**، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الامارات العربية.
21. مصطفى، نادية وآخرون(2010): **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر.
22. محمد، مهاتير(2014): **طبيب في رئاسة الوزراء**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان.
23. محمد، مهاتير(2004): **الإسلام والأمة الإسلامية**، في موسوعة الدكتور مهاتير محمد، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
24. محمد، مهاتير(2004): **آسيا**، في موسوعة الدكتور مهاتير محمد، ط1، 2 جزء، ج2، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
25. محمد، مهاتير(2004): **ماليزيا**، في موسوعة الدكتور مهاتير محمد ، ط1، 3 أجزاء، ج3، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
26. محمد، مهاتير(2004): **التنمية والتعاون الإقليمي**، في موسوعة الدكتور مهاتير محمد، ط1، 3أجزاء، ج3، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
27. المدهون، نافذ(2012): **إدارة الحكم الرشيد وتطبيقاتها في فلسطين** ،غزة، فلسطين.
28. مصلح، عبير(2007): **النزاهة الشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة / أمان.

29. ميتكس، هدى وبصري، حسن(2010): **قضايا الإصلاح في ماليزيا**، برنامج الدراسات الماليزية، القاهرة، مصر.

-ثالثاً: الرسائل العلمية والدراسات

1. أحمد، أيمن(2008):**المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
2. أيوب، حسن(2006):**آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، رام الله، فلسطين.
3. التميمي، سعد(2008):**السياسات العامة في ماليزيا**، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
4. الحلو، أحمد(2012):**دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ،فلسطين.
5. حوحو، أحمد: **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، بحث علمي منشور في مجلة المفكر، ع5، جامعة محمد بن خضير بسكرة، الجزائر.
6. السبيعي، فارس(2010):**دور الشفافية والمساءلة الحكومية في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
7. سليمان، بسام(2013):**دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، فلسطين.
8. الشهوان، نوفل(2004): **مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية**، جامعة الموصل، العراق.
9. صقر، وسام(2010): **الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة2005- 2009م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.**
10. الصوراني، غازي(2009): **الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة**، (دراسة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات http://www.alzaytouna.net/permalink/5363.htm
11. عبد النور، ناجي(2006):**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، دراسة حالة الأحزاب السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

12. العجلوني، محمد(2013):**أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، جامعة اليرموك ،الأردن.
30. الغزالي، صلاح(2010): **الحكم الصالح الطريق إلى التنمية**، (دراسة).
13. قزاز، هديل(2003): **الدستور الفلسطيني و التنمية** ، المؤتمر الفلسطيني ومتطلبات التنمية المستدامة، برنامج دراسات التنمية–جامعة بير زيت .فلسطين .
14. لعجال، ليلى(2010):**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الرشيد في المغرب العربي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
15. مطير، سمير(2013): **واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الادارة والسياسية، غزة، فلسطين.
16. يوسف، غسان(2009): **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.

–رابعاً: ورق العمل والمداخلات والتقارير والمؤتمرات:

1. ادعيس، وآخرون(2006):**صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي**، ورقة عمل، رام الله، فلسطين.
2. الأمم المتحدة(2015): **الأهداف الإنمائية للألفية**، تقرير، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
3. بنك المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2004): **تحسين ادارة الحكم في الشرق الاوسط وشمال افريقيا**، تقرير، المغرب ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004.
4. تركماني، عبدالله(2012):**جدل العلاقة بين التنمية والديمقراطية**، لموقع الحوار المتمدن، ع3751.
5. تركماني، عبدالله(2004):**مقاربه حول محنة الأمة وضرورة مواجهة الذات العربية** http:// hem.bredband.net/cdpps/s375.htm
6. حزب الشعب الفلسطيني(2014): **حقوقيون يطالبون بوقف التعدي على الحريات في فلسطين** http://www.palpeople.org
7. الشبكة الدولية للحقوق والتنمية(2014): **القائد تغير** http://gnrd.net/ar/seemore

8. الشعيبي، عزمي(2004): **حالة فلسطين المحتلة**، (دراسة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
9. الصاوي، عبد الحافظ(2001): **قراءة في التجربة الماليزية**، ع451، مجلة الوعي الاسلامي، الكويت.
10. عبد القادر، يختار وعبد القادر، عبد الرحمن(2011): **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية**،(مداخلة)، جامعة وهران، الجزائر.
11. عبدالله، محمود(2015): **مفهوم الدولة التنموية وتطوره**، ندوة، المركز العربي للبحوث والدراسات.
12. عزي، الاخضر وجلطي، غالم (2006): **الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات (إشارة الى واقع الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية)**، مجلة الجندول، العراق.
13. غربي، محمد(2011):**الديمقراطية والحكم الراشد :رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية**، عدد خاص، دفاتر السياسة والقانون، جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف، الجزائر.
14. الفاصد، أريان(1999):**تقرير حول حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ع 9، رام الله، فلسطين.
15. فضلي، نادية: **التجربة التنموية في ماليزيا من العام (2010–2000)**، ع 54.
16. فطافطة، محمود(2011):**علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين**، فلسطين.
17. فرسخ، عوني(2002): **قراءه نقديه لتقرير التنمية الانسانية العربي**، ط1، مجلة التجديد العربي، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – أمان – القدس.
18. كتوش، عاشور: **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها**، (دراسة)، جامعة البليدة، الجزائر.
19. كربوسة، عمراني: **الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**، (مداخلة)، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
20. لطفي، وفاء: **السياسات التنموية في ماليزيا**، جامعة القاهرة، مصر.
21. اللواج، عزالدين(2005): **في جبروت القاهر واهات المقهور**، حديث عن الإصلاح والديمقراطية، صحيفة ليبيا اليوم، 8 أكتوبر، ليبيا.
22. محيسن، تيسير(2006):**محاوله اوليه للتأصيل في مفهوم الاصلاح**، مجلة رؤيه،ع29، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين.

23. مجلس حقوق الإنسان(2009): **تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان**5/1 **ماليزيا**، الدورة الرابعة، الأمم المتحدة، جنيف.
24. مزهودة، عبد المليك (2001): **الأداء بين الكفاءة والفعالية – مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، ع1، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
25. مزوز، بركو(2013): **القيم عند أطفال الشوارع من خلال عنف لغة الخطاب**،ع 36، جامعة باتنا، الجزائر.
26. مركز الأبحاث والتنمية الدولية(2005): **استراتيجية برنامج صندوق الحكم الجيد بالشرق الأوسط**، كندا.
27. مسالي، نسيمة(2012): **الحكم الراشد و التنمية المستدامة في المغرب العربي.**
28. المطوري، أحمد(2011): **مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق** ، مجلة الاقتصاد الخليجي ،ع 19، جامعة البصرة ،العراق.
29. ناصر الدين، يعقوب(2012): **الحاكمية وأبعادها والإصلاح المجتمعي**، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الإصلاح المجتمعي الشامل هيئة الإغاثة الأردنية2012/3/24.
30. وزارة التنمية والتعاون الدولي، وآخرون(2007):**مناقشة مسودة تقرير الاهداف الانمائية للألفية محلياً**، (تقرير)، سوسة، تونس.
31. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان(2014):**وضع حقوق الانسان في فلسطين**، التقرير السنوي20.

-خامساً: مواقع انترنت

1. اسماعيل، جلال(2014): **الحكم الرشيد...المفهوم والمعايير** http://www.qudsnet.com /news/View
2. الإدريسي، خالد(2013): **التنمية المحجوزة** http://www.massarate.ma
3. أبو خديجة، آمال(2011): **واقع التعليم المدرسي في فلسطين وتطلعاته المستقبلية** http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011
4. أبو عالي، سعد(2012): **ولنا في ماليزيا والهند قدوة** http://www.alyaum.com
5. أبوغزالة، محمد: **السياسة الداخلية الماليزية: عوامل التطور والنجاح** http://www. siironline.org

6. أحمد، إيمان(2013): **الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991-2010)** http://www.ahewar.org
7. باهمام، عبدالله: **التجربة الماليزية.. الأفكار الخلاقة طريق النهضة**-http://www.ba hammam.com
8. البراك، عبد الحليم(2003):**الأبعاد القيمية وأثرها على التنمية في ماليزيا** http://aljsad.org /showthread
9. بشر، بليغ(2013): **تحول دور الدولة الإنمائي وتأثيرها على الإدارة العامة** .http://www marocdroit.com
10. بيومي، نوال(2009):**ماليزيا.. حاربت البطالة بسلاح العدالة الاجتماعية** .http://www 4shbab.com
11. التهامي، عبدالإله(2015):**جماعات الضغط مدبر فعلي للشأن العام المحلي و الوطني** :http //chamalnews. com/news422.html
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2015)http://www.pcbs.gov.ps/site/lang
13. حسن، عمار(2014): **عهد «مبارك» بالأرقام** http://www.masress.com
14. دعدوش، أحمد(2006):**المعجزة التنموية الماليزية** _http://www.grenc.com/show article_main
15. رزاق، نجيب(2010): **خطة ماليزية للتحول لدولة متقدمة** /http://www.aljazeera. net news/ebusiness/2010/3/30
16. زماري، محمد(2014): **ما هي اقوى دولة في العالم** http://**mawdoo3.com**
17. سالم، سيدي أحمد(2005):**مصر في ربع قرن..مؤشرات رقمية**، المعرفة، الجزيرة نت http:// www.aljazeera.net/specialfiles/pages/
18. ساق الله، نرمين(2011): **الخصخصة بأراضي السلطة محدودة وتقوم على الاحتكار** http://felesteen.ps/details/24371/
19. سعد الدين، هشام(2012): **العلم نور والجهل ظلام** https://www.facebook.com /permalink.php?story_fbid=427841577283802&id=419335454801081
20. السعد، محمد(2014): **من تجارب الشعوب.. قصة النجاح الماليزية** http://alwatan.com
21. السرجاني، راغب(2010):**مهاتير محمد.. صانع النهضة الماليزية** .http://islamstory com/ ar

22. شاحام، يؤاف(2015): **مؤشر حرّية الصحافة 2015: إنجازات "الربيع العربيّ" تختفي،** المصدر http://www.al-masdar.net

23. شباب بيتي المستقبل(2014): مفهوم الدولة الإنمائية، قضايا إقتصادية. http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=32

24. شبيب، سميح(2012): **واقع التعليم العالي في فلسطين وآفاق تطويره** ،ندوة التعليم العالي #http://www.shuun.ps/page-359-ar.html

25. الشريف، محمد: **أضواء على التجربة التنمويّة الماليزية**، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية http://www.woody.my/P.

26. شعبان، عبد الحسين(2007):**الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة** .http://www.ahewar.org

27. صالح، محسن(2012): **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف** .http://studies.aljazeera.net

28. الصاوي، عبد الحافظ(2011): **التجربة الماليزية** /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/ books/2011/10/10

29. العبود، فهد(2008): **ما هو الاقتصاد المعرفي**.http://www.hrdiscussion.com

30. عثمان، أسامة(2014): **واقع التَّعليم في فلسطين اليوم**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين http://www.qou.edu/viewDetails

31. عرفه، جمال(2008): **ماليزيا: ماذا يعني فوز التحالف الإسلامي بخمس ولايات من 13 لأول مرة؟ http://almoslim.net/node/90235**

32. العنزي، فالح(2012): **القوة الناعمة** https://www.paldf.net/forum/showthread.php?

33. فرجاني، نادر(2000): **رفعة العرب فى صلاح الحكم في البلدان العربية** .http://www.mafhoum.com/press

34. القصاص، محمود(2003)، **مهاتير محمد: من شاب متمرد الى بطل قومي** .http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid

35. قصة الاسلام (2010)، **مهاتير محمد.. صانع النهضة الماليزية** .http://islamstory.com/ar

36. مشهور، نعمت(2003): **قراءة في تجربة التنمية بماليزيا** ،ع451 .http://islammemo. cc/print.
37. الكردي، أحمد(2014): **الفساد في مصر في عهد محمد حسني مبارك** http:// kenanaonline.com
38. محمد، مانزا(2009): **ماليزيا تختار الحكم الإسلامي** .http://www.project-syndicate. org/commentary/malaysia-goes-islamic/arabic
39. مخلوف، حسنين(1983): **الأمير تنكو عبد الرحمن بوترا** http://kfip.org/ar
40. ناتان، براون(2006):**التعايش مع الديمقراطية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 16. http://www.alzaytouna.net/permalink/4383.html
41. نزال، محمد (2010): **خصائص المنظمة التنموية الناجحة** http://m.ahewar.org
42. نصري، سميرة(2008): **النظام السياسي في ماليزيا**http://samiranasri.blogspot.com
43. هلالي، مجاهد(2013): **المجلس التشريعي الفلسطيني أي دور في ملف المصالحة الوطنية** /https://www.facebook.com/alsbahpal/posts
44. http://shms.ps/ar/post

-سادساً: المراجع الأجنبية

1. Anastasia Dikopoulou, Athanassios Mihiotis, (2012), **The contribution of records management to good governance**, The TQM Journal, Vol. 24 Iss: pp2.
2. CID,**Council for International Development, Gender Equity and Equaltiy**, May2012(http://www.cid.org.nz/home/SearchForm?Search= gender), Visited in 01 Sep. 2012.
3. Morita, Sachiko 1 and zaelke, durwood (2007),**Rule of law, good governance and sustainable development**, seventh international conference on environmental compliance and enforcement Washington, United States.
4. Nikolic, Ivan (2008) , **PARTICIPANTS MANUAL ON GOOD GOVERNANCE** ,CARE International in Sierra Leone.

الملاحق

ملحق1

أسئلة المقابلات

1. لماذا نجحت ماليزيا في الخصخصة وكان لها دور في التنمية ولم تنجح فيها دول أخرى؟
2. ما هو دور القيادة السياسية في تحقيق الحكم الرشيد والتنمية في ماليزيا؟
3. كيف ساهم النظام السياسي في ماليزيا في تحقيق التنمية؟
4. ما تقييمك لحرية الصحافة في ماليزيا/ فلسطين؟
5. كيف ترى استقلال القضاء في فلسطين؟
6. هل للتعددية الحزبية أثر إيجابي أم سلبي على الاستقرار السياسي في فلسطين وهل تسمح القوانين بالتعددية الحزبية؟
7. فيما يخص مكافحة الفساد، كيف تجده في فلسطين وهل له أثر في عملية التنمية؟
8. من المعروف أن سيادة القانون من معايير الحكم الرشيد فما هو الواقع في فلسطين ودوره في تحقيق التنمية؟
9. ما هو دور المجلس التشريعي في تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات؟
10. ما هو دور القيادة السياسية في التنمية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية؟
11. السلطة وعدت بتحويل قطاع غزة لسنغافورة لماذا لم يحدث ذلك؟
12. هل نستطيع تحقيق التنمية في وجود الاحتلال الاسرائيلي؟
13. كيف أثر الانقسام على التنمية؟
14. ما تقييمك لحقوق الانسان في فلسطين، وكيف تراها بعد الانقسام، وكيف تساهم في الحكم الرشيد؟
15. كيف يمكن للوحدة المجتمعية أن تساهم في التنمية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية؟

ملحق2

أسماء من تم مقابلتهم

م	الاسم	الصفة	التاريخ
1	نافذ المدهون	أمين عام المجلس التشريعي	2015/10/21م
2	مشير المصري	نائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس	2015/10/21م
3	وائل بعلوشة	مدير مكتب أمان غزة	2015/10/24م
4	رزلان رشيد	صحفي ماليزي	2015/10/24م عن طريق الفيسبوك
5	أحمد الغول	مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وسط وجنوب قطاع غزة	2015/10/28م
6	يحيى العبادسة	نائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس	2015/10/29م
7	رامي خريس	نائب مدير جريدة الرسالة	2015/10/29م
8	عبد الناصر سرور	أستاذ دكتور في العلاقات الدولية في جامعة الأقصى	2015/10/29م
9	محسن صالح	مديراً عاماً لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت	2015/10/31م عن طريق الهوتميل
10	جواد الطيبي	نائب في المجلس التشريعي	2015/11/1